القرصنة في عصر اقتصاد المعرفة

محمد عدنان سالم

توطئة

هذه مقالات قيلت في مناسبات مختلفة على مدى أعوام زادت على العشرة، رميت من جمعها على صعيد واحد بين دفتي كتاب تقديم صورة واقعية ميدانية عن حالة الملكية الفكرية في الوطن العربي، تقيس نبض الإحساس بها أزمةً أسهمت في شلّ حركة الإبداع فيه. وترصد الجهود المبذولة لتوفير الاحترام لها، ومدى نجاحها...

ربما وجد القارئ تكراراً لبعض الأفكار، يسوغه – فضلاً عن تناولها من زوايا مختلفة بأساليب متنوعة – أنها جاءت في مناسبات مختلفة، وأزمان متباعدة، لتؤكد عدم كفاية هذه الجهود الرسمية منها والمهنية لتطويق مشكلة القرصنة، التي تعد – إضافة إلى تأثيرها القاتل على مستوى الإبداع العربي – سمة من سمات التخلف، ووصمة عار في الجبين، كالتي يحملها اللصوص، يداروها أن تقع عليها الأعين، لولا أنّ قراصنة الفكر باتوا يستعلنون بوصمة عارهم، يفاخرون بها، ولا يخجلون.

كلمة كالمقدمة

الإبداع والحق الفكري

ربما كان ملف الملكية الفكرية برمته، لا يشكل قضية جوهرية تشغل بال المواطن العربي في الوقت الراهن، بل إنه قد يستغرب أن يُفتح هذا الملف، وأن تسود فيه صفحات بغير طائل.

خاصة وأن المواطن العربي – في مرحلته الراهنة على الأقل – قد تعوَّد تغليب جانب الحقوق على مسألة الواجبات، فهو كثير الشكوى، ملحاح في المطالبة بما يتراءى له أنه من حقوقه، لكنه قلما يدرك أن كل حق يقابله واجب، وأن كل غنم يقابله غرم، وأن مقابل كل صلاحية تعطى له مسؤولية تترتب عليه، وأن صلاح أمر المجتمع الإنساني لا يكون إلا بتعادل كفتي (الميزان).

بل إن فلاسفة التاريخ وعلماء الاجتماع لاحظوا أن بناء الحضارات وقيامها أو انهيارها، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بهذا الميزان، فلا تشيد الحضارات إلا عندما تشيل كفة الحقوق، وتثقل كفة الواجبات، وينهمك الناس بأداء واجباتهم، قبل المطالبة بحقوقهم، وتلك مهمة الأنبياء وأجيال النهضة والارتقاء الحضاري.. فإذا تعادلت كفتا الواجبات والحقوق دون تطفيف، نَعِم الناس في ظلال الحضارة وقطفوا ثمراتها. لكن الخط البياني للحضارة سوف يمعن في الانحدار والهبوط كلما شالت كفة الواجبات وأمعنت كفة الحقوق بالتثاقل.. وتلك سنة الله.

وأنا إذ أربط مسألة احترام الحق الفكري بالمستوى الحضاري للأمة، لا أذكر الاحترام الكبير الذي توليه الأمم المتقدمة اليوم لمسألة الحقوق الفكرية فحسب، بل أذكر بكل الفخر والاعتزاز، ما كان أسلافنا إبان ارتقائهم الحضاري يولونه لهذه المسألة، فيرفضون أن تنسب الفكرة لغير مبدعها، مهما غير المقلد في الشكل، وبدل في الأسلوب، ولقد أحكموا موازين النقد الأدبي، ونصبوا الأقواس لمحاكمة المقلدين، حتى سلقوا كبار شعرائنا ومبدعينا بألسنة حداد.

وإذا كان عرض كتاب مقلَّدٍ اليوم على قارئ في بلد متقدم بسعر أرخص، لا يقابل من قبل القارئ بالرفض فحسب، بل يقابل باستدعاء الشرطة لضبط جريمة مخلة بالقانون والشرف، فإن السعر الأرخص عندنا لا يغري القارئ العادي فحسب، بل إنه يغري مؤسساتنا التعليمية التي تطرح مناقصاتها لتوريد الكتب مشروطة بتقديم السعر الأرخص دون أي مبالاة بحقوق المبدعين، مؤلفين وناشرين.. وهكذا أسهمت مؤسساتنا التعليمية – من حيث تدري أو لا تدري – في بناء شبكات للتزوير، ما زالت تنمو مغتذية بالمال الحرام، حتى ورمت وتعملقت، ولوت عنق الإبداع، وطرحته أرضاً، صريع الحرمان والفاقة.

ففي الوقت الذي يعيش فيه المؤلف والمبدع في بلد متقدم في بحبوحة من العيش، من دخل كتاب أو بضعة كتب ألفها، لا يستطيع مؤلف أو مبدع عندنا أن يعيش حياة كريمة من دخل مؤلفاته مهما كثرت.. وتحوَّلت عنه النجومية ورفعة الشأن إلى مراكز أخرى، حتى ألجأته إلى البحث عن مصادر أخرى لكسب ضرورات عيشه.

إن علامة (C) التي توضع على الكتب الأجنبية، وترمز إلى الحرف الأول من عبارة (Copy Right) التي تشير إلى عائدية حق الطبع، تعني الكثير للإنسان الذي يعيش على محور البلدان المتقدمة، فيهتز وجدانه لأي اعتداء عليها، بينما عبارة (جميع الحقوق محفوظة) التي تحملها الكتب العربية لا تعني شيئاً للإنسان العربي، ويمكن لكل من تحدثه نفسه بالاعتداء عليها أن يتجاهلها مضيفاً إليها من سره كلمة (لنا)، لتصبح جميع الحقوق محفوظة (له).. وليمت المبدعون أصحاب الحقوق بغيظهم.

ذرائع القراصنة

وتختلف ذرائع القرصنة التي على أساسها تستباح حقوق المبدعين بين المنتج والمستهلك.

ففي حين يحاول المستهلك تسويغ إقدامه على شراء الكتاب المقلَّد (وراقياً كان أم قرصاً ممغنطاً) بضيق ذات اليد وغلاء السعر الأصلي للكتاب وانخفاض مستوى الدخل... يرتدي القرصان المنتج جبّة الوعظ ومسوح الرهبان، مدعياً خدمة العلم (الشريف)، وتيسير الكتاب لطلابه.

ويستظل الجميع منتجين ومستهلكين بمظلة غياب القوانين الخاصة بحماية الملكية الفكرية، وعدم توقيع دولهم على الاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص.

وربما عززوا ذرائعهم ببعض الفتاوى الدينية التي تشير إلى شيوع العلم، وتحريم احتكاره.

وكلها ذرائع واهية لا تسقط بها مسؤولية جرمية أمام القانون، ولا تقوم بها حجة أمام الضمير والوجدان.

فلا غلاء السعر يسوِّغ للقارئ أن يدفع للقرصان ثمن كتاب مقلَّد لم يتعب في تأليفه ولا في إعداده، وأن يملأ كرشه بالربح الوفير مكافأة له على لصوصيته، ثم يحرم المنتج الحقيقي المبدع للكتاب من حقه، وهو يعلم أن فارق السعر إنما هو حق هذا المؤلف المبدع، يشترك مع القرصان في السطو عليه وسرقته.

ولاجُبَّة الوعظ تستر جريمة القرصان، فسرعان ما تنحسر لتكشف عن عورته، وتبدي مقاصده الحقيقية في تحقيق ربح سريع على حساب المبدعين، والاعتداء على حقوقهم.. فمن بين مئة عنوان يصدره الناشر ينجح عنوان يحقق رواجاً في السوق فينقض عليه القرصان تاركاً التسعة والتسعين بكل

ما تحتويه من علمٍ، ليتولى المؤلف والناشر عبء التعب فيها والإنفاق عليها، لا شأن له بها لأن هدفه ينحصر في تحقيق كسب سريع حرام من كتاب رائج.

ولا غياب القوانين الخاصة بحماية الملكية الفكرية، وعدم التوقيع على الاتفاقيات الدولية كذلك يسوّغ للناس استباحة حقوق الإبداع، فهي حقوق أساسية تحميها القوانين العامة؛ مدنية وتجارية وجزائية، وحقوق طبيعية من حقوق الإنسان، يحميها بفطرته، وإن سكتت عنها القوانين.

ولا الشرائع الدينية تقضي باستباحة الحقوق الفكرية، التي هي عمل العقل والذهن، في الوقت الذي تحمي فيه بكل شدة وحزم الحقوق المادية الناتجة عن عمل اليد... هل يكون عمل اليد في الشرائع الدينية أجدر بالحماية من عمل العقل؟!

لقد أسقط مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في قراره رقم (٥) د٥/٩/٨٨ لعام ١٩٨٨ جميع الفتاوى التي يتذرع بها القراصنة لتغطية كسبهم الحرام، ونص في مادته الثالثة على أن ((حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصونة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها، ولا يجوز الاعتداء عليها)).

التقنيات الحديثة سلاح ذو حدين

وعلى الرغم من تهافت ذرائع القراصنة، فقد جاءت تقنيات الاتصال والنسخ الحديثة لتخدمهم، وتيسر لهم سبل السطو على حقوق المبدعين، وكانوا الأسرع لاستخدامها لتحقيق أغراضهم.

فعلى أبواب الجامعات انتشرت آلات النسخ السريع التي تقوم بإنتاج مئات النسخ وآلافها طبق الأصل، لتزود طلبة الجامعات بالمقررات الجامعية حسب الطلب، دون حق ولا إذن.. وكثيراً ما تجتزئ الفصول المقررة من الكتاب وحدها، وتبيعها بالثمن نفسه، مستغلة حاجة الطلبة، ومتجاهلة حقوق المبدعين.

ولقد كان الأمر يهون لو أن التصوير غير المأذون كان نسخةً لباحث لأغراض البحث الشخصي.. لكنه تجاوز الحاجة الشخصية إلى الإنتاج الوفير لأغراض تجارية يعود فيئُها إلى جيوب القراصنة، ويحرم منها المبدعون أصحاب الحقوق.

هذا بالنسبة إلى الكتاب الوراقي، الذي لا تخلو القرصنة فيه من بعض المغامرة، إذ يضطر القرصان فيها للاحتفاظ بعدد من النسخ تحت الطلب.. أما طابعات الأقراص الممغنطة (CD)، فالقرصنة فيها لا تتطلب أية مغامرة، ولا تحمل همَّ الضبط القانوني، فلا حاجة للقرصان إلى الاحتفاظ بأي قرص مقلَّد، ويمكنه أن ينسخ القرص لمن يرغب في بضع دقائق.

ولقد شاعت هذه الطرق، وانتشرت انتشاراً واسعاً، في ظل ثقافة الاستباحة لحقوق الملكية الفكرية، وأصبح لها مروِّجون نشيطون، يزينون للناس اقتراف إثم التقليد والتزوير، حتى أصبحوا ينظرون إلى من يخدم حقوق الملكية الفكرية على أنه مغفل ينفق ماله جزافاً، كما ينظرون إلى الناشر الأصلي بوصفه مستغلاً جشعاً، مغالياً في الثمن.

ذات مساءٍ التقيت نخبةً من المثقفين من اختصاصات متعددة، بينهم طبيب مشهور، أخذ يحدثنا عن تجربة قاسية تعرض لها حين اشترى برنامجاً طبياً على قرص ممغنط كان بحاجة إليه بمبلغ خمسة آلاف ليرة سورية، ثم اكتشف بعد أسبوع سذاجته والغبن الذي تعرض له جراء جشع ناشر البرنامج، حين ذكر له أحد تلامذته أنه حصل على البرنامج نفسه بخمس مئة ليرة سورية، أي بعشر ثمن الأصل.

قلت للطبيب المشهور: هل تدري أن نسبة ربح بائع القرص المقلد أعلى بكثير من نسبة ربح المنتج الأصلي للبرنامج؟ ذلك أن القرص لا يكلفه ثلث الثمن الذي استلمه، أما مضمونه وهو البرنامج الطبي فهو سرقة موصوفة لم يدفع فيها شيئاً.. فالقرص ليس سوى كوب تم ملؤه من قبل المقلد من جيوب الآخرين، مثل أي نشال تمتد يده إلى الجيوب، هل يسعدك أن تشتري ساعةً من نشال بعشر ثمنها؟!

كم من الوقت والجهد والمال أنفق من أجل إنتاج البرنامج قبل أن يستقر على القرص؟ هل يجوز أن تدفع ثمن الوعاء (القرص) وتستبيح حيازة مضمونه مجاناً؟ وإذا أجزت ذلك لنفسك، فهل سينشط المنتج لتطوير البرنامج الذي أنتجه، أو لإبداع برنامج جديد، لن يتمكن من استرداد تكلفته فضلاً عن الربح فيه.

أما الأوعية الجديدة للمعلومات التي تبثها عبر الفضائيات وشبكة الإنترنت فقد خلقت وضعاً معقداً وإشكالات جديدة ينهمك المختصون من القانونيين والإعلاميين في دراستها وتعديل القوانين والاتفاقات الدولية لاستيعابها وضبطها.

وبالقدر نفسه الذي أسهمت به التقنيات الحديثة في تسهيل القرصنة الفكرية، أسهمت كذلك في تسهيل الكشف عن أعمال القرصنة التي كانت تتم بعيداً عن أعين أصحاب الحقوق، وأصبحت اليوم مكشوفة بفضل وسائل الاتصال والمواصلات التي قربت المسافات وألغت الحواجز والحدود.

لا إبداع بلا حماية

لاشك أن شيوع عقلية الاستباحة لحقوق الملكية الفكرية، تسهم في تشجيع قرصنة النشر، وتقتل روح الإبداع، وتهدد مستقبل ثقافة الأمة، وتشكل التحدي الأخطر للكتاب.

إن قراصنة النشر لا يتعاملون مع الإبداع في أي مرحلة من مراحله، إنما يسطون على الكتاب بعد أن يكون قد استوى على سوقه فكرة وإخراجاً، فينهبونه ويعبئونه بأوعيتهم المقلدة، ويتركون

أصحاب الإبداع يتجرعون مرارة الحرمان، على مرأى ومسمع من المجتمع، من دون أي صرخة استنكار، بل بموافقة اجتماعية تبارك وتشجّع، هل يمكن للإبداع أن يستمر في عطائه وسط مجتمع يخذل المبدعين ويصفق للقراصنة؟!

لنفترض أن ناشراً قرر أن يصدر موسوعة علمية خطط لها، ووضع برنامجها، ورسم منهاجها، وبوَّب عناوينها، واستكتب لها مئات المؤلفين، وزودها بمئات الرسوم والصور، وأنفق على إخراجها الملايين، حتى إذا طرحها في السوق، تلقفها قرصان النشر، فصورها لشحمها ولحمها متخففاً من كل ما أنفقه ناشر من ملايين في إعدادها، ثم أغرق بها الأسواق بسعر أقل، هل سيفكر هذا الناشر بعدها أن يعيد الكرة في عمل مماثل.

وإذا انسحب الناشر والمؤلف من السوق وأحجم كل منهما عن الإبداع منكفئاً إلى ميدان آخر يعيش فيه، فهل سيكتفي المجتمع بما يجرّه له القراصنة من فكر الماضي؟ هل يعيش مجتمع من دون إبداع؟

الوجه الآخر للملكية الفكرية

خلافاً لوجهها المشرق، تطل علينا الملكية الفكرية بوجه كالح، مقزز يبعث على التشاؤم، وذلك في مثل هاتين الحالتين.

أ- حالة التعسف في استعمال الحق التي تظهر حين يمنح القانون براءة اختراع لمبدع، فلا يفهم منها هذا المبدع سوى حق الاحتكار، واستغلال حاجة الناس، وفرض السعر الفاحش عليهم، نتيجةً للتفرد في السوق وانعدام المنافسة، على طريقة (خلالك الجو فبيضي واصفري).

هل تعفي براءة الاختراع المبدع من قواعد التسعير ومعاييره، وتمنحه الحق في مضاعفة تكلفته أضعافاً كثيرة؟! فمن للمستهلك إذن؟! وإذا كان القانون قد تصدى لحماية المبدع، وحرم المستهلك من الاستفادة من فرص المنافسة، فهل سيتخلّى عنه ويتركه تحت رحمة المبدع المحتكر؟!

إنها المعادلة الصعبة بين حق المبدع في الاحتكار، وحق المستهلك في منع المبدع من التعسف في استعمال هذا الحق.. وعلى القانون أن يحقق هذا المعادلة الصعبة، منعاً للآثار السلبية التي قد تترتب نتيجة لعدم تحقيقها.

٢- حالة التعسف في استعمال الحق، التي تبدو حين تتركز المعرفة والإبداع في مجتمعات متقدمة، فتحجبها عن المجتمعات النامية، ولا تسمح لها بترجمتها إلا بشروط قاسية ومجحفة، من دون مراعاة لواقعها المتخلف، وحاجتها الماسة للمعرفة، مع ضعف اقتصاداتها، وهبوط مستويات الدخل لديها.

وقد لاحظت اليونيسكو هذه الحالة، ووضعت بعض الحلول بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (دايبو)، وحددت الحالات التي يتم فيها منح إذن إجباري بالترجمة لأغراض التعليم، وكذلك قواعد الأجر العادل منعاً للهيمنة والتعسف في استعمال الحق.

الإبداع الفكري بين
ثقافة الحقوق وثقافة العقوق[1]

في الاصطلاح

لنبدأ بتحرير المصطلح، وتحديد المعاني المقصودة من الألفاظ: إبداع، ثقافة، حقوق، عقوق.

لا تهمني المعاني المعجمية للألفاظ، ولا التعريفات الفلسفية للمصطلحات، إنما أود أن أحدد ما أفهمه أنا من هذه الكلمات، وما أقصده من معانيها، حتى لا تلتبس علينا الأمور، فيفهم السامع نقيض ما يقصد إليه المتحدث، نتيجة اختلاط الصور الذهنية للألفاظ مع الانطباعات المتراكمة، التي تستقر في الأذهان بوصفها مسلمات.

فالإبداع – كما أفهمه – مولود فكري، يتكوَّن ضمن الرحم الثقافي للمجتمع، نتيجة تلاقحٍ زوجي قوامه الرأي والرأي الآخر، يحمل بعض الملامح الفكرية للأبوين وموروثاتهما، ويتفرد بخصائص تميزه منهما.. فهو – أعني الإبداع – مولود منتمٍ، معروف النسب، وفرعٌ مؤصل عميق الجذور، لكنه متفرد نامٍ متطاول في السماء.

أردت أن أركز في هذا الفهم على نفي صفة الإبداع عن الفكر اللقيط مجهول النسب، وعن الفكر المستقر الذي لا يمثل نماءً، ولا يشكل إضافةً ولا تجاوزاً لما سبق. كما أردت أن أؤكد أن الإبداع لا يتولد إلا من تزاوج الأفكار، في مناخ الحوار، وتعدد الآراء، وأن ثقافة الاتجاه الفكري الواحد مآلها العقم والفناء.

والثقافة – كما أفهمها متأثراً بتعريف مالك بن نبي – مجموعة القيم التي يتلقاها الإنسان في مجتمعه منذ ولادته، والتي تتكون ضمنها طباعه وشخصيته، ويتحدد بتأثيرها سلوكه الاجتماعي وتصرفاته. فالثقافة مصدرها البيئة والوسط الاجتماعي، في مرحلته الحضارية التي يجتازها، وهي بذلك تتميز من العلم الذي يتلقاه الإنسان في المدرسة، وينمي به رصيده المعرفي، دون أن يكون له أثر كبير في سلوكه الاجتماعي وتصرفاته، بل إننا نرى مثلاً أن السلوك الاجتماعي لطبيب عربي وسائق سيارته إزاء أية مشكلة طارئة يكاد يكون متطابقاً على الرغم من الفارق العلمي بينهما. بينما لا نرى هذا التطابق في السلوك بين طبيبين ينتميان لمجتمعين مختلفين، على الرغم من اتحادهما في التخصص العلمي. إن التمييز بين الثقافة والعلم أمر ضروري جداً، فالثقافة تترك أثرها في السلوك، بينما العلم ينحصر أثره في تحصيل المعارف ونموها.

---

[1] ألقيت في ندوة معرض لبنان ١٩٩٥.

والحقوق تحمل في طياتها مفهوم الواجب الذي هو ضمانة تحصيلها، فما من حق إلا ويقابله واجب، فإذا ما أدى الجميع واجباتهم، فإن أصحاب الحقوق سوف يتمتعون حتماً بحقوقهم.

أما العقوق فهو تجاهل الحقوق، واستباحتها، دون رعاية لأية حرمة لها. وأول ما ينصرف الذهن، عند سماع كلمة العقوق إلى الوالدين، اللذين إنما يستحقان من أبنائهما البر بهما والإحسان إليهما، ويعد عقوقهما من أكبر الكبائر: #>وَقَضَى رَبُّكَ أَلاّ تَعْبُدُوا إِلاّ إِيّاهُ وَبالْوالِدَيْنِ إِحْساناً إِمّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُما أَوْ كِلاهُما فَلا تَقُلْ لَهُما أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُما وَقُلْ لَهُما قَوْلاً كَرِيماً (*) وَاخْفِضْ لَهُما جَناحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُما كَما رَبَّيانِي صَغِيراً@<{١٧/١:٢٣+، ١٧/١:٢٤-١٢} <pt>[الإسراء: ١٧/٢٣-٢٤]<pn>.

فإذا كانت الأبوة الجسدية تستحق كل هذا البر والإحسان وخفض الجناح، أفلا يستحق الإبداع الفكري براً مماثلاً، وهل الحمل والمخاض الفكري أقل شأناً من الحمل والمخاض الجسدي؟

لا يعرفُ العشقَ إلاَّ من يكابده   ولا الصَّبابةَ إلا من يُعانيها

أسوق ذلك كله بين يدي عنواني (الإبداع الفكري بين ثقافة الحقوق وثقافة العقوق)، لأؤكد لكم حقائق يجدر بنا أن نتعرّفها، وأن نعترف بها - مهما كانت مرة - ونحن نعيد بناءنا الثقافي الذي أصابه بعض العطب والخمول.

١- فنحن نعاني فقراً في الإبداع يبلغ بنا درجة العوز.. لَعِقْنا تراثنا الفكري حتى الثمالة، وأمعنا في اجتراره وتكراره وشرحه واختصاره، دون أن نقدم إضافة تلفت نظر التاريخ الحضاري ليسجل لنا سطراً مما سطره لأسلافنا من الصفحات الناصعة.

٢- وعوزنا الإبداعي، ليس مرده إلى نقص في عقولنا، أو عجز في قدرتنا على التفكير، إنما مرده إلى عدم توافر المناخ الثقافي الملائم للإبداع. وها هم أولاء أبناؤنا الذين أوفدناهم طلاباً لتلقي العلم في الخارج، ولم نستطع أن نستوعبهم علماء متفوقين فعادوا أدراجهم، ليقدموا إبداعهم للحضارات التي علمتهم، يعدون بعشرات الآلاف، ويقدمون شاهداً على ما أقول.

٣- وإن تجاهل الحق الفكري للمبدع، وعقوقه بدلاً من البربه وتشجيعه، لهو من أخطر الآفات التي تلوث مناخنا الثقافي، وتجعله غير ملائم للإبداع، وإن لم يكن قاتلاً له.

٤- إن استباحة حقوق المبدع، لا تتم بناءً على نقص في التشريع - كما يظن معظم المشفقين على حركة الإبداع - إنما تتم بناءً على وجود ثغرة في الثقافة، وهو ما أسميه ثقافة الحقوق، وثقافة العقوق، ولديَّ الكثير من البراهين على ذلك، ففي مناخ ثقافة الحقوق تكفي المواد القليلة المبثوثة في القانون

المدني، والقانون الجزائي، والقانون التجاري، لتكون مستنداً في يد القاضي لإدانة قراصنة الإبداع والحكم عليهم بأقسى العقوبات، ورد حقوق المبدعين كاملة إليهم.

وفي ظل ثقافة العقوق، تقف أشد القوانين الخاصة بحماية الحق الفكري عاجزة عن صيانة حقوق المبدعين من الافتئات والعدوان، وتصبح إقامة الدعوى على قراصنة النشر أمنية تثلج صدورهم، لأنها تدفع بالقضية إلى متاهات القضاء، ولربما كانت دعوى يرفعها القرصان على المبدع بتهمة التشهير أسرع بتاً من دعوى المبدع على القرصان بتهمة التزوير.

ثقافة الحقوق وثقافة العقوق

– ثقافة العقوق، تبدأ بالتهوين من شأن الفكر، وبالعزوف عن القراءة، وربط الكتاب بالمدرسة، وقصر وظيفته على إمداد التلاميذ بالمعلومات التي تؤهلهم لخوض الامتحانات، ومهمته تنتهي بنيل الشهادات، وقد أسهمت مناهجنا التربوية بتبغيض الكتاب إلى الناس، ودفعهم إلى بدائل سلبية لقضاء أوقاتهم.

وأصبح الكتاب شأناً مدرسياً يخص الصغار، لا يليق بالكبار أن يتعاملوا معه.

– ومن حق المبدع أن يُتلقى إبداعه بالتحليل والنقد، وأن يقال له: أحسنت أو أسأت، وفي ظل ثقافة العقوق يذوي المبدع وينطوي، دون أن يحس أحد بوجوده أو غيابه، كأنه من المتصوفة الذين إذا حضروا لم يُعْرفوا وإذا غابوا لم يُفْتَقدوا.

١– في مناخ ثقافة العقوق يولد الإبداع الفكري متهماً، ويحبس بضعة أشهر على ذمة التحقيق، فإما براءة بعد، تسمح له بحرية الطبع ثم التداول، وإما حكم مبرم بالإعدام غير معلل ولا قابل للنقض، يحجب فيه الكتاب المبتدع قبل أن يرى النور، وإما تمديد للحبس الاحتياطي على ذمة التحقيق لعدم كفاية المدة، وعدم توافر أدلة الإدانة.

وفي مناخ ثقافة الحقوق، يولد الإبداع حراً، ويترك أمر قبوله أو رفضه للقارئ، ثقة بوعيه، واحتراماً لحق المبدع في الاتصال المباشر مع قرائه.

٢– وفي مناخ ثقافة العقوق، ربما ينقضي زمن طويل، قبل أن يحس المجتمع بصدور إبداع جديد؛ بينما تعمل كل وسائل الإعلام – في مناخ ثقافة الحقوق – على التعريف به، ويتسابق الناس إلى حجز نسخهم منه قبل نفادها.

٣– وفي ثقافة العقوق لا يستطيع مؤلف أن يعيش عيشاً كريماً، ولا غير كريم، من دخل كتبه. بينما يعيش حياة الرفاه والاحترام في ثقافة الحقوق.

٤- وفي ثقافة العقوق تستباح حقوق المبدع، بذريعة السعر الأرخص، تجري هذه الاستباحة على كل المستويات: بدءاً من القارئ، والمؤسسة أو الجامعة التي تشترط في مناقصتها السعر الأرخص غير مبالية بمصدره وأن فرق السعر الأرخص، إنما هو عرق المبدع وعصارة فكره، وفي ثقافة الحقوق، لو خير القارئ بين نسختين؛ أصلية بسعر الناشر، ومقلدةٍ بسعر القرصان، لما اكتفى بأن يرمي المقلدة في وجه البائع، بل إنه يستدعي الشرطة لضبط لص يسرق الإبداع، وهي جريمة أحط في نظره من سرقة المتاع.

٥- وفي ثقافة العقوق، يغيب الإبداع، ويتعاون الجميع على قتله، ليس - وحده - القرصان الذي يتصيد العنوان الرائج من بين عشرات العناوين الراكدة ليسطو عليه تقليداً وتزويراً، بل ربما انخرط المؤلف والناشر في سلك قتلة الإبداع، حين يعمدان إلى بعض التحوير في حواشي العنوان الرائج، وإضافة اسم إليه بصفة محقق أو مراجع أو شارح. ومن أطرف ما رأيته، تحقيق لكتاب طبع في حياة مؤلِّفه، وتحقيق لكتابٍ ما زال مؤلفه حياً يرزق، فهل للتحقيق في ثقافة العقوق مدلول؟

أما في ثقافة الحقوق، فإننا نجد معظم الناشرين يعملون على نشر التراث (الكلاسيك) كلٌّ بطريقته، دون أن يثير ذلك بينهم أيَّ نزاع، لأن ما يقدمه كل منهم يعد إبداعاً تظهر فيه شخصيته الخاصة وبصماته المميزة.

ومصطلحات التحقيق والتعليق والتحرير والتبسيط والمراجعة، كلها ذات مدلولات واضحة، لا تترك مجالاً لأي التباس.

٦- وفي ثقافة العقوق، تستبيح معاهد وجامعات، تقليد وتصوير ما قررت تدريسه على طلبتها، دون إذن من مؤلف أو ناشر، بذريعة تيسير المقررات للطلاب، فيقف كل من المؤلف والناشر مشدوهاً، يشتم الساعة التي اكتشفت فيها المؤسسة العلمية كتابه، فقررت مصادرته جزاء تفوقه العلمي وتميزه. محتفظة في طبعتها بالأسماء والألقاب والعناوين، تماماً مثلما يفعل القراصنة. أي تقدير للإبداع؟! وأي تشجيع على التفوق؟!

بينما نرى المؤسسة العلمية في ثقافة الحقوق، تبادر أول ما تبادر إلى الاتصال بأصحاب حق الطبع، ولا تعدم وسيلةً للتفاهم معهم على ما فيه مصلحة الطلبة، فإن أعياها ذلك، لجأت إلى القواعد التي ينظمها القانون في مثل هذه الحالات، وفي طليعتها التعويض العادل.

٧- وفي ثقافة العقوق، يتلقى الناشرون عشرات الكتب المترجمة، يطالب المترجمون فيها بحقوق الترجمة، ويستغربون أن يطالبوا بإذن الناشر الأصلي، بل إنه كثيراً ما تدخل السوق طبعتان مترجمتان لكتاب واحد، فتكسد الطبعة الأصلية المأذونة، وتروج الطبعة المترجمة بلا إذن.

والشيء نفسهُ تمارسه وزارات للثقافة والتعليم، بل وتمتنع دول عن التوقيع على اتفاقيات حماية حقوق المؤلف، مستمرئة استباحتها لحقوق الترجمة، ظناً منها أن امتناعها عن التوقيع يضفي على سرقتها لحقوق الآخرين صفة الشرعية.

أما في ثقافة الحقوق، فإن الاحترام لحقوق الملكية الفكرية من المسلمات البدهية، كشرط أساسي لتوفير المناخ الملائم لتنمية الإبداع، لم يأتِ القانون ليفرضه، إنما جاء لينظمه ويضع قواعده، والتي في ضوئها تمارس دور النشر أنشطتها، وترتب لها الأجهزة المتخصصة التي تشكل قسماً رئيسياً من هيكلها الإداري، فدائرة لشراء حقوق الطبع وتنظيم عقودها، وأخرى لبيع حقوق الطبع، والنشر المحدود، والترجمة إلى لغات أخرى.. الكل يحترم الحقوق، لأن الكل يبدع، والذي لا يحترم الحقوق هو من لا إبداع عنده يخاف عليه.

٨- في ثقافة العقوق، تستعلن القرصنة، فلا تكتفي بتقليد الكتاب طبقاً للأصل، بل قد تستبدل باسم وهمي اسمَ الناشر الأصلي، فتلغي اسمه لتضع بدلاً منه اسم (دار الوعي) أو (دار كاتب وكتاب) مثلاً، وربما استبدلت به اسماً لناشر آخر (دار المعارف) مثلاً، بل إنها قد تضع اسمها الحقيقي بديلاً (دار مدين بقم)، أو مقروناً باسم الناشر الأصلي وعبارة حقوق الطبع محفوظة مصحوبة بعبارة طبع بإذن خاص من الناشر (المفترى عليه).. وكل ذلك حاصل. لست أتخيله أو أفترضه، ولا شيء من ذلك يحدث في ظل ثقافة الحقوق.

٩- في ثقافة العقوق، يصاب المبدع بالإحباط واليأس وهو يرى كتبه تنهب، وحقوقه تستباح، يُهنئه الأصدقاء أينما ذهب ويغبطونه على أن كتبه تقرأ في طول العالم العربي وعرضه، تشكل مرجعاً أساسياً لطلاب الأدب، وتتلقفها المدارس والجامعات بعشرات الآلاف، ثم يأتيه كشف الناشر بالفتات.. ماذا يفعل د. شوقي ضيف؟! هل يلوم الناشر العاجز عن الدفاع عن حقه؟ أم يلوم القارئ المغرر به؟ أم يلوم الجامعة المتواطئة مع السارق على أكل السحت؟ أم يؤوب بشهرة تطبق الآفاق، لكنها لا تطعم خبزاً؟!

ما إخال إلا أنه آثر الخيار الأخير، يائساً من نصير يأخذ له بحقه في ظل ثقافة العقوق.

ولو أن المصادفة رمت بالدكتور شوقي ضيف في بيئة من بيئات الحقوق، لعاش كريماً عزيزاً رافهاً مفعماً بالأمل، محاطاً بكل تبجيل واحترام هو له أهل.

١٠- وفي ظل ثقافة العقوق يخمل الناشر الأصيل، ويعلو شأن القرصنة، وتقوم لها مؤسسات كبيرة ولافتات، وتهزل صناعة النشر، ويُبتذل الناشر، ويتحول إلى علقٍ؛ يأكل السحت ويغتذي بالدم الحرام يمتصه من جسد الإبداع، ليلقي به مذبوحاً على قارعة الطريق. #>قُتِلَ الإِنْسانُ ما أَكْفَرَهُ@<{٨٠/١:١٧-٤]<pt> {عبس: ٨٠/١٧<pn>].

ربما يتساءل متسائلون: لِمَ كل هذا الاهتمام من الناشرين بحقوق الملكية الفكرية؛ يشكلون لحمايتها اللجان، ويعقدون لها الندوات، ويتصدون للدفاع عنها في كل ميدان؟! وأقول في الجواب:

١- الناشر في نظرنا مبدع، لا يقلّ دوره في صناعة الكتاب عن المؤلف، إن لم يكن له الدور الأكبر بحكم رؤيته الشاملة، وإمساكه بكل الخيوط بدءاً بالفكرة وانتهاءً بالقارئ، وله حقوق في إبداعه لا تقل عن حقوق المؤلف.

٢- الناشر في نظرنا صاحب رسالةٍ يسهم من خلالها في ارتقاء أمته وتشييد بنائها الحضاري، واحترام الحقوق الفكرية والإبداع أول لبنة في بناء الحضارة، وسمة بارزة من سماتها.

٣- الناشر من خلال اتحاد الناشرين ملتزم بميثاق شرف، يتعهد بموجبه باحترام كافة حقوق النشر والتأليف والإبداع، وصيانتها من كل اعتداء عليها، وعدم التستر أو المجاملة بكتمان المعلومات المتعلقة بجرائم القرصنة والنظر إليها بوصفها جريمة مخلة بشرف المهنة.

٤- العالم كله الآن متجه إلى حماية هذه الحقوق، وما أمر أميركا مع الصين ببعيد، واتفاقية الجات حول حرية التجارة آتية عاجلاً أم آجلاً، رغباً أم رهباً، وهي تضم بين فصولها فصلاً حول حماية حقوق الملكية الفكرية، يؤكد الاتفاقيات الدولية السابقة بهذا الشأن وهي:

- اتفاق باريس عام ١٨٨٣، ويضم في عضويته (٨٠ دولة).

- اتفاق برن عام ١٨٨٦، ويضم في عضويته (٦٣ دولة).

- اتفاق اليونيسكو الذي دخل حيز التنفيذ عام ١٩٥٥، وكان من آثاره ما نلاحظه في الكتب الأجنبية من طبع حرف C متبوعاً باسم الناشر للإشارة إلى صاحب حقوق الملكية الفكرية للكتاب (Copy right).

- وأخيراً اتفاق إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (Wipo) الموقع في ستوكهوم عام ١٩٦٧.

٥- وشيوع آلات الاستنساخ السريعة والزهيدة الكلفة، بالإضافة إلى التحول المنتظر إلى النشر الإلكتروني، الذي تتعذر حمايته بغير الضوابط الأخلاقية المدعومة بالقوانين الرادعة، كل ذلك يتطلب من المبدعين: ناشرين ومؤلفين أن يتحركوا بسرعة لاجتثاث ثقافة العقوق، وإرساء ثقافةٍ تقدس الكلمة، وتقدر الإبداع، وتحترم حقوق المبدع وسيلة لتشجيع الإبداع، الذي هو بدوره سبيل كل مجتمع إلى الارتقاء والتقدم.

٦- وعلى الرغم من السبق المثير للإعجاب في تراثنا العربي إلى حماية الملكية الفكرية، والتي دفعت الناقدين إلى أن يسلقوا كبار شعرائنا - أمثال المتنبي - بألسنة حداد، لأخذهم معنى مسبوقاً إليه، وإكسائه ثوباً جديداً من الألفاظ والمباني، فمن الحق أن نعترف بأن تجربتنا القانونية في مجال حماية

الملكية الفكرية مازالت ضحلة، وأن سوابقنا واجتهاداتنا القضائية محدودة، وأن تصوراتنا عن هذه الحقوق وتشعباتها مهزولة، وأن إحساسنا بخطورة ثقافة العقوق على الإبداع ضعيف جداً، يؤكده ضآلة عدد المهتمين به، كما يؤكد ضرورة بذل جهود كبيرة مضنية دون كلال، ودأبٍ متواصل دون ملل، وصبر عنيد لا ينفد، من أجل إرساء ثقافة الحقوق، ضماناً لحجز رقعة – ولو ضيقة – لنا في حلبة الصراع الحضاري العالمي على مشارف القرن الحادي والعشرين.

بيان

صادر عن اللجنة العربية لحماية الملكية الفكرية[1]

١- لم يعد خافياً على أحد، ذيوع قرصنة النشر، والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، في العالم العربي، يتصيد له القراصنة أكثر الكتب انتشاراً، وأحفلها بالإبداع والابتكار، فيحرمون المبدعين من استثمار جهودهم، ومن متابعة تطويرها وتنميتها، مما يكون له أبلغ الأثر في مستقبل الثقافة والإبداع في هذا العالم.

٢- إن سكوت أصحاب حقوق الملكية الفكرية عن جرائم الاعتداء على هذه الحقوق يشجع قراصنة النشر على استباحتها، والإمعان في الاستهتار بها، والإساءة إليها مادياً ومعنوياً.

٣- إن مما يتذرع به قراصنة النشر تسويغاً لجرائمهم، عدمُ توافر الكتاب في الأسواق، وصعوبة حصول الراغبين به عليه من جهة، والمغالاة في الأسعار فوق طاقتهم الشرائية من جهة أخرى.. فيعمد القراصنة إلى سد الثغرة، بتوفير الكتاب وتخفيض سعره نيابة عن أصحاب الحقوق، مدعين شرف الغاية، ونبل المقصد، وخدمة العلم، ومتجاهلين الأثر المدمر الذي يترتب على فعلتهم من وأد العلم وقتل روح الإبداع.

٤- إن اللجنة العربية لحماية حقوق الملكية الفكرية، المنبثقة عن الاتحاد العام للناشرين العرب، قد أخذت على عاتقها التصدي بحزم لمشكلة الاعتداء على هذه الحقوق، وهي تعرف الحجم الكبير لهذه المشكلة التي تستفحل ضمن ثقافة عامة مهيمنة، تسود المجتمع بكل عناصره الخاصة والعامة، من القارئ إلى بائع الكتب، إلى الموزع، إلى المؤسسات الرسمية والثقافية والجامعات، وتدفع الجميع إلى الاهتمام بالسعر الأرخص، دون مبالاة بحق التأليف.

٥- واللجنة، إذ تقدر المشكلة بهذا الحجم، فإنها ترى أن إحلال ثقافة الاحترام لحقوق الملكية الفكرية محل ثقافة الاستباحة لها، لا يكفي له إصدار التشريعات الرادعة، بل لابد من إقراره في ضمير

---

[1] افتتاحية نشرة بالمرصاد، العدد التجريبي، حزيران (يونيو) ١٩٩٦.

الأمة، ووعيها لمخاطر تجاهله، مما يتطلب تضافر الجهود المكثفة من كل أجهزة الإعلام والتربية والثقافة والتعليم العالي والإفتاء والقضاء، لهذا الغرض.

٧- ثم إن اللجنة العربية، التي ترى في احترام الملكية الفكرية علامة تحضر أساسية، يسعى العالم أجمع على مشارف القرن الحادي والعشرين لتطبيقها، لتدعو العالم العربي إلى المبادرة للتخلص من عار استباحة هذه الحقوق، قبل أن يفرض ذلك عليه قرضاً، من المجتمع الدولي بموجب اتفاقية (الجات)، الآخذة بالتعاظم والشمول.

٨- وإنها – في الختام – إذ تدعو الدول العربية التي لم تصدر تشريعاتها الخاصة لحماية حقوق الملكية الفكرية بعدُ إلى ردم هذه الفجوة، لتستنفر الجميع، إلى اليقظة والتصدي لظاهرة قرصنة النشر، ليس بالامتناع عن التعامل بالكتاب المقلد (المزوَّر) فقط، وإنما بالإبلاغ عنه وعدم التستُّر عليه، فحق الملكية الفكرية حق من (حقوق الإنسان) تصونه القوانين العامة والحقوق الطبيعية، والاعتداء عليه جريمة تحرمها الشرائع السماوية وتعاقب عليها القوانين الجزائية العامة.

٩- واللجنة العربية لحماية حقوق الملكية الفكرية، يسرها أن تعلن أنها قد افتتحت في مقرها بدمشق سجلاً لشكاوي الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، وسوف تصدر نشرتها الشهرية (بالمرصاد)، لتكشف الزيف، وتظهر الخبء، وتدين القراصنة، وتحيّي كل ملتزم غيور على حقوق الملكية الفكرية، منعاً للظلم، وإحقاقاً للحق، وتشجيعاً للابتكار والإبداع.

٦- وتناشد اللجنة كل أطراف صناعة الكتاب بدءاً من القارئ (الطرف المتلقي)، إلى المؤلف، والناشر والطابع (الأطراف المنتجة) إلى الشاحن والموزع والكتبي (الأطراف الوسيطة)، ليدلي كل منهم بدوره في فرض الاحترام لهذه الحقوق.

... واختلطت الأوراق[1]

عبر إحدى القنوات الفضائية العربية بث التلفاز ندوة حول حقوق الملكية الفكرية، تحدث فيها مؤلف وناشر ومحامٍ عن (أهمية توفير الحماية الكافية للحقوق المشار إليها... وأثر ذلك في الإبداع وتطوير الثقافة).

استعرض الأول أوضاع الملكية الفكرية في الوطن العربي، وأشار إلى الاتفاقات الدولية والمنظمات القائمة لرعايتها، والأهمية التي يوليها العالم المتقدم لهذا الموضوع ضماناً لأمنه الثقافي. في حين تألم الثاني ممن يستبيحون حقوق الإبداع غير عابئين بالمستقبل الذي ينتظر الثقافة في ظل قرصنة النشر. بينما نوّه المحامي بالمواد القانونية التي تنص على العقوبات المفروضة بحق المعتدين.

وتساءل مشاهد عبر الهاتف: لماذا تطلبون من القارئ الامتناع عن شراء النسخة الأرخص ودخله لا يسمح له باقتناء الأغلى مهما كان حريصاً على احترام حق المؤلف!!

وردّ الناشر أن فرق الثمن بين الصحيح والمزور غير كبير، ولا يتجاوز ٢٠% وهو يمثل جهد المؤلف والناشر. وإن القارئ بأخذه الأرخص إنما يأكل السحت ويقتل الإبداع، درى ذلك أم لم يدر.. إذ لن يغامر مبدع – سواء في ذلك المؤلفُ والناشر – ببذل وقته وراحته وجهده وماله في مجتمع لا يحترم حقه... ولا يستطيع مجتمع من ثم أن يعيش على ثقافة التقليد التي يقدمها له قراصنة النشر.

على أن المحامي والمؤلف أوردا تحفظات تجاه هذا النقاش؛ فقال أحدهما: إن القانون يعاقب على الجريمة ولكنه لا يلغيها، وها هي ذي مستمرة على أرض الواقع.. وقال الآخر: يجب أن نوازن بين حق المبدع في استثمار إبداعه وحق القارئ في المعرفة.. إن العلم ينبغي أن يكون مشاعاً كالماء والهواء.

وردّ المحاور: إن في هذا التشبيه مغالطة واضحة، إذ المواهب الفكرية ليست ملكاً مشاعاً.. وحتى الماء فإنه يُمتلك بالحيازة.. ومن سبق إلى مباح تملكه؛ كما تقول القوانين.

وهنا اختلطت الأوراق.. وتضاربت الآراء بين أصحاب الندوة، حتى قال المشاهدون: عجباً لهذه الندوة.. أ تؤكد لنا أهمية حماية الملكية الفكرية، أم إنها تضع أيدينا على مسوغات استباحتها؟. ولم تصل الندوة إلى رأي بيّن.

وعلى الرغم من اختلاط الأوراق والتباس الحقوق وإغضاء المجتمع عن المعتدين وعجز القوانين.. فإنني على يقين من أن هذا الوضع لن يستمر، وأن الحق لن يلتبس بالباطل، وأن الإبداع والتقليد لن يستويا، وأن رسالة الناشر وجريمة القرصان لن تتشابها.. مهما أظهر هذا الأخير حرصه على خدمة

[1] افتتاحية نشرة بالمرصاد، العدد الأول، تموز (يوليو) ١٩٩٧.

العلم.. وستنفي صناعة النشر خبثها، وتتخلص مما علق بها من الشوائب.. وهي تسير بطريق رسالتها النبيلة.

إنني – على الرغم من تقصير بعض الناشرين في جنب حقوق الملكية الفكرية وتهاونهم – أستطيع أن أؤكد على أن قراصنة النشر لا يمتون إلى صناعة النشر بصلة.. أولئك كالعلق يتشبث بجسد المهنة لامتصاص الدماء.. فيجب أن يتنبه الناشرون من أجل المحافظة على نقاء دمائهم، وأن يراجعوا سلوكهم إزاء حقوق المؤلفين التي ينبغي أن تبنى على وضوح العقود والالتزام بالشروط وأداء المستحقات، لتقوم الثقة الوطيدة بين الناشر والمؤلف، وهما يتعاونان معاً، دعماً للإبداع، وضماناً لثقافة الأمة ونهضتها.

المعادلة الصعبة بين حق الابتكار وخطر الاحتكار[1]

تعطي قوانينُ الملكية الفكرية المبدعين حق استثمار إبداعاتهم لمدد تختلف وفق اختلاف تلك القوانين، وفق نوع الابتكار. فهل يعني هذا الحق أن يحتكر المؤلف ويغالي في السعر بحيث يضر القارئ؟! وبعبارة أخرى هل للقوانين التي وضعت لحماية المؤلف من القراصنة، أن توجه ضد المستهلكين؟

إن لهذا التساؤل مسوِّغاته من خلال الواقع، وكثيراً ما نجد من يتذرع بالحجج المختلفة للتحايل على القانون والإفلات منه.

فالأستاذ الذي يغتنم فرصة تدريسه للمقرر، فيطلب من الناشر نسبة من الأرباح قد تصل إلى أكثر من ٣٠%، أو يبيع نسخ كتابه للطلاب مباشرة بأسعار غالية.. يشجع الطالب ذا الدخل الضعيف على تصوير المقرر بآلات النسخ.. وهذا يسهم إلى حد كبير في تكوين شبكة من القراصنة، يحترفون نسخ المقررات بكميات تجارية يحاكون فيها الأصل.

والمؤسسات التعليمية التي تشترط لمناقصاتها التوكيل الحصري قد تسهم في إيجاد نوع من الاحتكار، يحرمها من فرصة التنافس ضمن حسم الشراء، وربما أغناها عن ذلك اشتراط موافقة صاحب الحق الفكري ناشراً أو مؤلفاً.

والناشر الذي يرفع أسعار كتبه مستغلاً شهرة المؤلف أو متذرعاً ببراءة اختراع حصل عليها محتكر، يستغل حاجة القارئ، ويدفع القراصنة إلى أن يمدوا أيديهم إلى احتكاراته.

لا أسوق هذه النماذج التطبيقية دفاعاً عن القراصنة – وحاشا أن أكون ظهيراً للمجرمين – بل أشير إليها بحثاً عن المعادلة الصعبة بين حق الابتكار وخطر الاحتكار.

هل تتحقق المعادلة من خلال معايرة الأسعار لتتروح بين حدين أدنى وأعلى، وفق طبيعة المصنَّف؟ (مدى تخصصه، الكمية المطبوعة منه، تكاليف إخراجه..) أم تترك لأخلاقيات الناشر ووعيه وموازنته بين تحقيق الربح الفاحش العاجل ومخاطر القرصنة والاعتداء على حقوق الابتكار؟ أم هناك وسائل أخرى لتحقيق تلك المعادلة الصعبة حفاظاً على الحق الفكري وصوناً له من العبث؟ مسألة مطروحة للبحث.

إنّ إطلاق يد المبدع لاستثمار حقه دون أية ضوابط، يتيح الفرصة للمزورين الذين يلبسون مسوح الرهبان مدعين خدمة العلم الشريف، ويدفع الشرفاء أحياناً إلى التوسع في مفهوم الاقتباس والتصوير الشخصي وتلبية الحاجات العلمية، لتسويغ اختراقهم لاحتكار المبدع بلا إذن.

[1] افتتاحية نشرة بالمرصاد، العدد الثاني، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٧.

إمبراطورية القرصنة:

هل آذنت بالأفول؟![1]

من السابق لأوانه القول بأن حقوق الملكية الفكرية قد بدأت تحظى بالاحترام، وأن قراصنة النشر قد أخذوا يواجهون النبذ والازدراء والإدانة في مجتمعنا العربي، بوصفهم لصوصاً لملكية هي الأجدر بالحماية لكونها تتعلق بالإبداع الذي لن تتقدم أمة من دونه.

ومن الإسراف في التفاؤل القول بأن الموزعين، وأصحاب المكتبات، والمؤسسات الثقافية والتعليمية، والقراء الذين كان يغريهم السعر الأرخص بالإقبال على الكتاب المسروق، قد كفوا عن ذلك، وعياً منهم لخطورة ما يفعلونه من حيث هو عدوان على حق يشكل إثماً يدينه الشرع وجرماً يعاقب عليه القانون، من جهة، ومن جهة أخرى من حيث هو عدوان على ثقافة الأمة يقتل فيها روح الاجتهاد والإبداع.

فلا يزال أصحاب حقوق الملكية الفكرية من المؤلفين والناشرين، يكتنفهم الإحباط واليأس، ولا تزال عبارة (جميع الحقوق محفوظة) التي تتصدر كتبهم غير مفهومة للقراصنة، ولا تعني لهم شيئاً، وقد آثروا الصمت ووقفوا يتفرجون، أمام طغيان القرصنة، وتعدد أساليبها، وإغضاء المجتمع، وغياب الإجراء الرادع.

ونتج عن ذلك أن دور المبدع من مؤلف وناشر قد تقلص، حتى انحصر في مغامرة إنتاج الجديد والتعريف به والصبر عليه إلى أن يُعرف ويروج، فإذا عُرف وراج جاء دور القرصان ليضمه إلى إمبراطوريته ويقطف ثماره.. وهكذا تخصص المبدع بالعطاء، وتخصص القرصان بالسلب، وعلا شأن القرصنة.. فهل يمكن للمبدع أن يستمر في العطاء؟!

وهل يملك المعين الذي لا ينضب؟!

[1] افتتاحية نشرة بالمرصاد، العددان ٣ و٤، كانون الثاني (يناير)، نيسان (أبريل) ١٩٩٨.

إمبراطورية القرصنة:

هل آذنت بالأفوال؟!

ثم إن القرصنة التي كانت تعمل في الخفاء، شأن اللصوص، قد استعلنت نتيجة تضخم إمبراطوريتها، وعجز المبدع عن لجمها، حتى إنها لبست جبة الوعظ، وارتدت مسوح الرهبان، وادّعت خدمة العلم الشريف.. وأصبح لها مكاتب ولافتات يؤمها تجار الكتب من كل حدب وصوب، من الذين ارتبطت مصالحهم بها، ولم تعد لهم حاجة بالناشر.. وأصبحت ترى كتبياً بارزاً مشهوراً، من عاصمة عربية مرموقة، يمشي بصحبة القرصان المعروف، دون خجل أو خشية من أن يقترن اسمه به.. بل إنه سيكون في استقباله في المطار، ويقوم برعاية شؤونه خلال إقامته، وربما اصطحبه إلى دار نشر عريقة، كانت فيما مضى هي التي تقوم بكل ذلك.. ولا حرج.

وعلى الرغم من ذلك كله، فإن لدينا الجرأة الواثقة لأن نقول: إن إمبراطورية القرصنة قد آذنت بالأفوال، وسوف تعود قريباً جداً إلى أوكارها.

وسوف يخجل الكتبيون الشرفاء من أن يتعاونوا معها أو يقترن اسمهم بها.

وأن ثقافة الاستباحة لحقوق الملكية الفكرية قد أوشكت على الرحيل.

وأن للباطل جولة ويزول.

وأن أقنعة الزيف قد انكشفت، وبرزت القرصنة بوجهها الكالح البغيض.

وأنها أصبحت في بؤرة الضوء، بعد أن سلط عليها الاتحاد العام للناشرين العرب أضواءه الكاشفة.

يقول المشككون والمترددون والمرجفون: ما عسى الاتحاد العام للناشرين العرب أن يفعل إزاء هذه الطامة؟

ونقول: إن لديه الكثير، وإن غداً لناظره قريب.

مصممون على مكافحة القرصنة[1]

على الرغم من استفحال الممارسات التي تندرج في إطار القرصنة والاستباحة لحقوق الملكية الفكرية الوطنية والأجنبية في الوطن العربي.

وعلى الرغم من البحبوحة التي يعيش فيها القراصنة، ثمرة للربح السريع الحرام الذي يجنونه من السطو على أعمال المبدعين، مثل كل اللصوص الذين يسطون على المصارف والمتاجر.

وعلى الرغم من حفاوة بعض الموزعين وأصحاب مكتبات البيع بالقراصنة، يستقبلونهم ويتوجهون إليهم بطلباتهم من الكتب الرائجة، ويسيرون معهم يداً بيد على طريق اللصوصية وأكل حقوق المبدعين بالباطل.

وعلى الرغم من غياب القوانين والاتفاقيات الخاصة بحماية الملكية الفكرية في بعض البلدان العربية، وتعقيد الإجراءات القضائية، وتطويل أمد المحاكمات في البلدان التي تملك هذه القوانين، حتى يئس أصحاب الحقوق المسروقة منها.

وعلى الرغم من تقاعس بعض المعنيين بشؤون الملكية الفكرية، من منظمات وطنية وعربية ودولية، عن مساعدتنا بتطويق هذا الوباء، وعدم تنفيذ وعودهم المزجاة لنا، ولو بالحد الأدنى من تبادل الأفكار والمقترحات.

على الرغم من كل ذلك، فإن الاتحاد العام للناشرين العرب عاقد العزم على المضي قدماً في مكافحة القرصنة، ولِّي ساعدها الذي يبدو الآن مفتولاً.

ذلك أنّه مؤمن بالقانون الإلهي بحتمية انتصار الحق على الباطل مهما تمادى الباطل في غيه <#إِنَّ الْباطِلَ كانَ زَهُوقاً@>{١٧/٦:٨١-٩} <pt>[الإسراء: ١٧/٨١]<pn>.

وأن مسألة إعادة الاحترام لحقوق الملكية الفكرية، مسألة تتعلق بشرف المهنة وكرامتها ومستقبلها.. فلن تزدهر صناعة عربية للنشر مع أي وجود للقرصنة.

وأن تقنيات الاتصال الحديثة، التي ألغت المسافات والأبعاد، قد ساعدت على كشف أقنعة الزيف وتعرية القراصنة.

وأن احترام حقوق الملكية الفكرية قد أصبح اتجاهاً عالمياً، ومطلباً حضارياً، لا تقوم ثقافة ولا ينمو إبداع من دونه.

---

[1] افتتاحية نشرة بالمرصاد، العدد الخامس، تموز (يوليو) ١٩٩٨.

وإننا نهيب بكل غيور على الثقافة والإبداع أن يضع يده في أيدينا، لنمضي معاً قدماً على الدرب الطويل لمكافحة القرصنة.

وللتخلف حقوق يطالب بها[1]

وتتعدد الصور والمشاهد....

فهذا ناشر يترجمُ من العربية كتاباً نال مؤلفه جائزة دولية عن أفضل كتاب أُلِّف عام ١٩٩١، ثم يطبعه من دون إذن ناشره الأصلي أو مؤلفه، بل يرسل متحدياً بنسخة منه إلى المؤلف.. كأنه لم يقترف إثماً، بل كأنه هو صاحب الحق.

وهذه كتب فاطمة المرنيسي تترجم وتطبع من دون موافقة المؤلفة أو حتى إعلامها، ويكتب عليها: حقوق الطبع محفوظة للناشر [بلا إذن].. ولتشربِ المؤلفة البحر.

وهذا موزع بجوار بيت الله الحرام، يتحدث بانشراح عن مزود قابع في عمان يزوده بكل ما يطلب، بأسعار أرخص (؟!؟!)، ويعفيه من عناء تجزئة طلباته وتوزيعها على الناشرين الأصليين... إنها خدمة جليلة يقدمها له، ويوفر عليه تعب البال.

وهذا ناشر إلكتروني، يجمع في قرص مدمج واحد (CD)، ما تفرق في عشرات المجلدات عند عدة ناشرين، أنفقوا الكثير من الوقت والمال في جمع مخطوطاتها وتحقيقها وفهرستها وإخراجها، فإذا سألته عن الحقوق قال: لم أسرق هذه الكتب، بل اشتريتها جميعاً ودفعت ثمنها.. إنه تراث مشاع يملكه الجميع.

فإذا نزلت أقراصه إلى السوق، فنسخت وبيعت بربع الثمن، صرخ مطالباً بحفظ الحقوق.

وما هو أدهى من ذلك وأمر، أن تجد صاحب حقوق القرصنة الذي حصل عليها بالقهر والغلبة، ألحن بحجته، وأكثر إلحاحاً في طلبها، وحرصاً عليها، ودفاعاً عنها، واستبسالاً في سبيلها، من صاحب الحق الشرعي؛ مؤلفاً كان أم ناشراً.. كأنه لغياب قوانين الحماية، والإجراءات الرادعة، وشيوع ثقافة الاستباحة للحقوق، ولاكتفاء المنظمات العربية والدولية لحماية الحقوق الفكرية، بعقد المؤتمرات والندوات، وإلقاء الخطب والبيانات، وإزجاء الوعود وتقديم المقترحات، وللتجارب السابقة التي تُرك فيها وحيداً يواجه مصيره، لم تمتد يد لمساعدته.. كأنه لذلك كله قد يئس من تحصيل حقه، فتركه نهباً لكل راغب.

هل عجزت القوانين الوطنية والاتفاقات الدولية فعلاً عن صيانة حق المؤلف؟

هل جاءت تقنيات النسخ والاتصال الجديدة لتقضي على البقية الباقية من أمله في حماية حقه، ولتكون في خدمة قراصنة الفكر ولصوص الكلمة، تيسر عملهم وترفع من شأنهم؟!

---

[1] افتتاحية نشرة بالمرصاد، العدد السادس، تموز (يوليو) ١٩٩٩.

ما مستقبل الإبداع إذن؟ وما مصير أمة قتل فيها الإبداع على مذبح العولمة؟!

سؤال نوجهه إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو).

مجلس أعلى لحماية الملكية الفكرية[1]

من يستمع إلى كلمات المحاضرين في ندوات الملكية الفكرية ومؤتمراتها، يتراءى له أن الملكية الفكرية في مجتمعاتنا باتت بألف خير، فمعظم الدول قد أصدرت قوانين الحماية. والاتفاقيات الدولية قد أحكمت الخناق على القرصنة الفكرية، وانتهى الأمر لمصلحة أصحاب الحقوق مؤلفين وناشرين.

لكن الذي يهرول لحضور هذه الندوات ويدفع أحياناً رسماً مالياً مفروضاً لحضورها متشوقاً للاستماع إلى أفكار جديدة لحماية الإبداع، وأساليب جديدة في مكافحة القرصنة، ستصدمه فيها الرتابة والتكرار في الوجوه وفي الأفكار؛ وسيستمع إلى قصة الملكية الفكرية من فوقُ، بدءاً من اتفاقية برن ١٨٨٦، وانتهاءً باتفاقية تريبس ١٩٩٦.

فإن كان صاحبنا من الذين تدمى أيديهم بأشواك القرصنة الفكرية، وتكبلهم أحابيلها، وتفور دماؤهم حرقة على مستقبل الإبداع - تأليفاً ونشراً - فلسوف يخرج منها بانطباع محبط، يؤكد له البون الشاسع بين طريق القراصنة وطريق حماة الملكية الفكرية، فهؤلاء في واد وأولئك في واد آخر.. هؤلاء في برج يمضغون تاريخ الحماية ويصوغون القوانين، وأولئك يسرحون ويمرحون فرحين بعزلة أرباب الحماية وراء أسوار قوانينهم واتفاقياتهم.

ما هكذا يا سعد تورد الإبل!!

إن وحل القرصنة، واستفحال خطرها المدعوم بثقافة اجتماعية مسيطرة؛ تستبيح حقوق الملكية الفكرية، وتعدها ملكاً مشاعاً بين الناس مثل الكلأ والماء، وتلتفت إلى قيمة الوعاء المادي المستوعب للمعلومة، وتهمل قيمة المضمون الفكري وما بذل في إنتاجه في بحث علمي وجهد ومال، وتصفق لسارق الفكر، وتقبل يده بدل أن تقطعها، وتقدس عمل اليد، وتهدر قيمة عمل الفكر الذي أخذ الإنسان بالتحول إليه، في مسيرته نحو عصر المعلومات؛ إن وحل القرصنة، وثقافة الاستباحة التي تلف المجتمع، لن تنفع معها ندوات النخبة ومؤتمرات الأبراج العاجية.

لابد من مجلس أعلى للحماية يضم ممثلين من سائر قطاعات المجتمع، ومؤسسات الدولة، وتتضافر فيه جهود وزارات التربية، والتعليم العالي، والثقافة، والإعلام، والعدل، والداخلية، واتحادات الناشرين والكتاب والفنانين، وغرف الصناعة والتجارة..

مجلس ينعقد على كافة المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، العربية والقطرية والبلدية.

---

[1] افتتاحية نشرة بالمرصاد، العدد السابع، تموز (يوليو) ٢٠٠٠.

لابد أن يتلقى أبناؤنا وبناتنا ثقافة الاحترام لحقوق الملكية الفكرية منذ نعومة أظفارهم في المدرسة الابتدائية حتى الجامعة، وأن تحاط هذه الثقافة بسياج اجتماعي يتقزز من أي عدوان عليها، ورادع قانوني يتحرك بسرعة لمعاقبة أي منتهك لها، ويرد الحقوق لأصحابها.

لابد أن تتوجه الجهود كلها لتحقيق هذا الهدف المنشود.. فمتى يكون ذلك؟!

الحق الفكري – رأي ناشر عربي[1]

الحق الفكري مسألة غائبة عن وعي المجتمع

إن فتح ملف الملكية الفكرية، وتسليط الأنوار عليها في مجتمع لا يلقي لها بالاً، ولا تدخل في دائرة وعيه واهتمامه، يعد مغامرة صحفية مشكورة لجريدة (البعث) وهي مغامرة تحسب لها وتسجل في رصيدها الصحفي الحافل بالتنقيب المعمق عن المشكلات لمعالجتها من جذورها، بدلاً من إضاعة الوقت في معالجات سطحية آنية لا تلبث الجذور الحية في الأعماق أن تعيد إنتاج فروعها على السطح من جديد.

وهل للصحافة دور أعظم ورسالة أقدس من أن تقوم بكشف اللثام، ونزع الأقنعة، ورفع الحجب، وإزالة الأوهام، واستدعاء الغائب، واستنطاق الصامت، وتنبيه الغافل، وطرح المسائل المسكوت عنها على بساط البحث؟

لابد، من أجل إقحام غير المفكَّر به، في حيز التفكير وإدخاله في ساحة الوعي وهو منفي عنها، من استخدام أقوى المؤثرات الكفيلة بإحداث صدمة لدى المتلقي تقنعه بأهمية الموضوع، وتجعله يستغرب كيف غاب هذا الموضوع عن ذهنه تلك المدة الطويلة؟..

إن مسألة (الحق الفكري) من المسائل غير المفكر بها في مجتمعاتنا العربية والتي تراكم عليها جراء الإهمال من الشوائب والطفيليات ما حجبها عن وعي الإنسان العربي..

ولست أدعي أنني أمتلك من الأجراس ما يكفي لإيقاظ مجتمع نام عن الحق فغابت عنه أطياف هذا الحق. حتى في منامه وأحلامه، فإعادة الاحترام إلى (الحق الفكري) تحتاج إلى أصوات وأقلام متعددة تتناوله بأساليب مختلفة في أوقات متتالية متعاقبة، لتكوين هذا الاحترام في ضمير الأمة وترسيخه بعد إقناعها بأهميته وخطورة تجاهله..

كل ما أتمناه على (البعث) التي فتحت هذا الملف ألا تغلقه قبل أن تطمئن إلى أنه قد انفتح فعلاً، وأنه قد طرح بفعالية للتداول في أسواق الثقافة والفكر، وأن تنوع في الأساليب على شكل مقابلات صحيفة واستطلاعات رأي، وزيارات ميدانية لتغطية هذا الموضوع.. بل لإماطة اللثام عنه.. وأن تحذو كل وسائل الإعلام حذوها، وهي لابد فاعلة حين ترى الموضوع قد أخذ يستحوذ على اهتمام الناس ويستأثر بأحاديثهم فتكون البعث رائد إحقاق (الحق الفكري) وتوفير مناخ ملائم يحفز الإبداع على

[1] نشرت في جريدة البعث، العدد ١٠٤٩٦، ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٧.

استئناف مسيرته التي بدأها الأجداد، فأسسوا بها حضارة وارفة عجزنا عن الاستمرار في حمل رايتها، فتحولت رياحها إلى حيث عوامل الإبداع والنماء والارتقاء..

قصة الحق الفكري

أود أولاً أن أطمئن القارئ إلى أني لن أقحمه في متاهات التعريفات النظرية، ولا في دهاليز الفذلكات التاريخية.

سأكون سعيداً جداً إذا استطعت أن أثير اهتمامه بمسألة الحق الفكري من خلال جولة نقوم بها معاً في الميدان.. تاركاً له بعد ذلك إن أراد التعمق في هذه المسألة أن يرجع إليها في مظانها ومراجعها.. أو تاركاً ذلك لغيري من الباحثين.

يكفي القارئ أن يعرف أن الحق الفكري يمثل حق الإنسان في استثمار إبداعه الذي هو ثمرة عمله الفكري؛ أسوة بحقه في استثمار عمله اليدوي.

إن كل منتج يتألف من فكرة ابتكرها مبدع استحوذت عليه فحرمته النوم والراحة حتى تنفصل عن ذهنه مولوداً فكرياً سوياً، فيما يشبه المخاض للجنين، ثم يبدأ للتعبير عنها باختيار الأساليب والألفاظ والحركات والأشكال والعناوين والأسماء فيما يشبه الكسوة للمولود..

كما يتألف المنتج من شكل مادي يشمر له مهرة الصناع عن سواعدهم ليخرجوه إلى الناس سلعة قابلة للتداول والاستخدام، متضمنة الشكل والمضمون، المبنى والمعنى الذي ينطوي عليه.. المادة والفكرة التي انبثقت عنها.

ما الفرق بين عمل الفكر وعمل اليد غير أن الأول يسبب الأرق والآخر يسبب العرق..؟!

هل عمل اليد أجدر من عمل الفكر بالاستثمار؟

وإذا كانت جميع الشرائع والقوانين والأعراف والتقاليد تحمي ملكية المادة فهل يمكن لها أن تهمل حماية ملكية الفكرة؟

وما الفرق بين لص يسطو على منزل ليسرق متاعه، وآخر يسطو على مبدع ليسرق إبداعه.؟.

وحين يرتاب تاجر مجوهرات بعارض حلي لم يتأكد من مصدره أفلا يداريه ويشغله ريثما يستدعي الشرطة للتحقيق معه، ولو لم يفعل لعرض نفسه للمؤاخذة القانونية؟ لماذا لا يكون التصرف نفسه مع سارق الحق الفكري؟..

موقع اللصوصية في الاعتداء على الحق الفكري

إن القيمة التي يدفعها المشتري مقابل حصوله على أية سلعة أو خدمة ما تتضمن تلقائياً عنصري المنتج: الفكرة والوعاء المادي الذي تشكلت به..

وفي حالة الاعتداء على الحق الفكري بالانتحال أو التقليد بتوافر عنصر الجريمة سواء كان البائع قد أضاف قيمة الفكرة إلى الثمن أو أسقطها منه، أو حتى لو وزع المنتج مجاناً بلا ثمن..

ذلك أنه في الحالة الأولى يكون قد حقق ربحاً غير مشروع، وفي الحالتين الأخريين يكون قد تبرع بحق غيره دون تفويض منه..

وبذلك تسقط ذريعة الذين ينشرون أعمال غيرهم بحجة نشر العلم وتيسيره للطلاب، مدعين شرف الغاية ونبل المقصد، فيكون مثلهم كمثل الذي يسطو على مال الآخرين ليدفعه إلى الفقراء والمحتاجين.

وكل اشتراك أو تحريض أو إسهام في الاعتداء على الحق الفكري يعد من الناحية القانونية جريمة كجريمة الفاعل الأصلي..

قصر الحديث على حق المؤلف

على الرغم من أن الحق الفكري يشمل – إلى جانب المصنفات الأدبية والعلمية، والمصنفات الفنية من رسم ونحت ونقش وتصوير وسيناريو وتمثيل، والمصنفات الموسيقية من لحن وإيقاع مقترن بالألفاظ أو غير مقترن – كافة الاكتشافات والاختراعات التي تترتب لها براءات الاختراع والعلامات والرسوم والنماذج الصناعية والتجارية القابلة للتسجيل.. فإن حديثي سوف يقتصر على الحق الفكري للمصنفات القابلة للنشر، وهو ما يسمى بحق (المؤلف) الذي غالباً ما يتنازل عنه إلى (الناشر) بموجب (عقد التأليف) الذي يحكم العلاقة بينهما..

ولن أتوقف طويلاً عند ما يشاع عن فساد هذه العلاقة، وعن الظلم الذي يحيق بالمؤلف، فأنا أرى أنهما كليهما يقفان في خندق واحد في مواجهة العزوف القرائي الذي انتاب هذه الأمة فنأى بها عن مراتب التقدم، وأدى إلى كساد سوق الكتاب وركود حركة الأفكار، وألحق الضرر بهما جميعاً..

ولو نشطت حركة الأفكار لراج سوق الكتاب، وارتفعت قيمته وفق قانون العرض والطلب، ولعاد عليهما معاً بالخير العميم.. وعند ذلك سوف يبحث الناشر عن المؤلف الأكثر إبداعاً، ويبحث المؤلف عن الناشر الأكثر التزاماً.

وإلى أن يستعيد الكتاب عافيته لا بد لكل من المؤلف والناشر من التذرع بالصبر، وألا يكتفيا بالاتفاقات الشفهية والركون إلى مقتضيات الثقة المتبادلة والأعراف والتقاليد، بل يعمدان إلى توثيق

العلاقة بينهما بعقود واضحة مكتوبة وموثقة ما أمكن <#ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهادَةِ وَأَدْنَى أَلاّ تَرْتابُوا@>{٢/٨٧:٢٨٢-٩٥} <pt>[البقرة: ٢/٢٨٢]<pn>.

واقع الحق الفكري في الوطن العربي

صور كثيرة تجمعت لدي بصفتي ناشراً، وبحكم إشرافي على أعمال اللجنة العربية لحماية الملكية الفكرية لن أتسرع بعرضها قبل أن أؤكد أن الذين يحترمون الحقوق الفكرية ويدعون إلى احترامها ما يزالون موجودين، وأن عددهم - بحمد الله - كبير في الساحة الثقافية الراهنة، وأنا أعرف عن كثب علاقات متينة بين دور نشر عريقة، ومؤلفين مشاهير ما تزال مستمرة منذ خمسين سنة دون أن يعتريها أي خلل.

وما كان لهذه العلاقات أن تستمر لولا الاحترام المتبادل والحرص على الالتزام بالعقود..

وإن هؤلاء الملتزمين بالحقوق الفكرية - مؤلفين وناشرين وقراء - ليسوا مجرد بقايا عهد قديم كانت تسوده القيم، بل هم نماذج واعدة تشكل القدوة الحسنة لمستقبل ثقافي نظيف زاخر بالإبداع.

إن حالة التلوث الثقافي التي يعانيها المجتمع العربي اليوم؛ بما فيها من طغيان القرصنة وضعف الاحترام للحق الفكري لن تدوم طويلاً.. وليس ذلك من قبيل الأماني والأحلام، بل هو قانون الله الذي لا يخلف وعده: #>فَأَمّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفاءً وَأَمّا ما يَنْفَعُ النّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ@>{١٣/٢٨:١٧-٣٨] <pt>{الرعد: ١٣/١٧<pn>].

٦٥% من الكتب المتداولة من نصيب القراصنة

ولقد آن أن ندخل إلى عالم الكتاب في الوطن العربي لنرى عالماً تسوده ثقافة الاستباحة للحق الفكري دون مبالاة ولا أي إحساس تجاهه بذنب.. وبدلاً من مكافأة المبدع بصيانة الحقوق المترتبة له فإننا نواجهه بالعقوق والتجاهل..

إن ٦٥% من قيمة المبادلات الجارية في عالم الكتاب تتم وراء ظهر المؤلف والناشر بواسطة القراصنة، ولكي لا يتوهم متوهم في هذا التقدير مبالغة سأوضح الأسس التي بني عليها.. ذلك أن الكتاب الثقافي العام يعاني اليوم أزمة عزوف قرائي حاد؛ فلم تعد المكتبات تستقبل الباحثين عن الجديد، إنما أصبح الجديد يبحث عن قارئه وقلما يجده؛ بمعنى آخر: كان الناشر في الستينيات من هذا القرن لا يحمل هم إنتاج الكتاب الجديد، فلديه طلبات رتيبة للمراكز الثقافية والمكتبات العامة والموزعين في أنحاء الوطن العربي تذهب بثلث عدد النسخ المطبوعة من أي جديد ينشره، وكان الناشر يومها يعرف ماذا ينشر؟ ولمن ينشر؟ ويقدر مسؤولية الكلمة التي ينشرها..

ثم تخلت هذه المراكز والمؤسسات الثقافية عن التزود بالجديد وألقت العبء على القارئ الذي صرفته صوارف عديدة عن الكتاب فأصبح لا يقتني الكتاب إلا مقرراً مدرسياً أو شبه مدرسي، أو حين يحمل عنواناً مثيراً كمشكلة طارئة، أو حديث عن عجائب العالم وأخبار السحر والشعوذة والتنجيم، أو عن شؤون الطبخ والحب والتجميل.. ونتيجة لهذا العزوف القرائي عن الكتاب الثقافي الجاد الأدبي والعلمي تراجع عدد النسخ التي يطبعها الناشر من كل عنوان جديد، وتطاولت مدة تسويقه إلا أن يصادف قبولاً لدى مؤسسة مدرسية أو شبه مدرسية، فيشتد الطلب على هذا العنوان المقرر. وهنا يأتي دور القرصان الراصد المتربص لينقض على هذا العنوان المطلوب يستثمره نيابه عن أصحاب حق تأليفه من مؤلف وناشر تاركاً إياهما يتجرعان مرارة الحرمان..

ولمن يحب لغة الأرقام فإن ناشر الستينيات كان يطبع من كل عنوان جديد ثلاثة آلاف نسخة كحد أدنى، يسوق ألفاً منها تسويقاً مباشراً، ويسوق الباقي خلال ثلاث سنوات إلى أربع كحد أقصى.. فأصبح الآن يطبع من كل عنوان جديد ألف نسخة وسطياً يسوقها خلال خمس سنوات إلى ست كحد أدنى.. ومن بين كل مئة عنوان يصدرها الناشر ينجح عنوان واحد يلقى الرواج ويفترض فيه أن يحمل عبء بقية العناوين المئة، لكن القرصان الواقف له بالمرصاد يحرمه من أداء هذه المهمة.

فإذا علمنا الآن أن القرصنة تستأثر بالعنوان الرائج الذي يحقق رقماً كبيراً وطلباً ناجزاً في سوق الكتاب، وتترك للناشر الملتزم أن يعاني مرارة الصبر الطويل على عناوينه التي لم تحقق رواجاً، أدركنا أن نسبة ٦٥% غير مبالغ فيها، بل ربما هي أقل من الواقع..

كما أن المثال السابق نفسه يوضح لنا كم هي دورة رأسمال القرصان سريعة، وتفسر لنا تحقيقه الأرباح العاجلة، وكم هي دورة رأسمال الناشر (الجاد والملتزم) بطيئة، ومعه المؤلف، وتفسر لنا معاناتهما معاً..

أستميح القارئ عذراً إن أنا أطلت عليه وتوقفت عند هذه الظاهرة لأؤكد له عدم المبالغة في نسبة ٦٥% لمصلحة القرصنة مرجئاً الكلام عن نتائجها السلبية أخلاقياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً إلى مكان آخر... فأنا الآن أرسم صورة لواقع الحق الفكري في الوطن العربي..

لنأخذ مثلاً كتب الدكتور شوقي ضيف عن تاريخ الأدب العربي التي تصدرها له دار المعارف بمصر، فهي تعد مرجعاً أساسياً للطلبة في معظم أنحاء الوطن العربي، وفي المراحل الثانوية والجامعية على السواء ويقدر حجم الاستهلاك منها سنوياً بما لا يقل عن مئة ألف نسخة من كل منها، لا تتجاوز حصة دار المعارف منها، ومن ورائها الدكتور شوقي ضيف، خمسة آلاف نسخة والباقي ٩٥% تستأثر به القرصنة..

قاموس المنجد للمطبعة الكاثوليكية في لبنان، المورد لدار العلم للملايين، المنهل لدار الآداب، المعجم الوسيط والمعجم الوجيز لمجمع اللغة العربية في القاهرة، كلها قواميس جرى تقليدها وتسويقها بمئات الآلاف من النسخ.. (وعلى عينك يا تاجر)..

آخر دواوين الشاعر نزار قباني كان لا يزال في المطبعة في بيروت عندما عرضه القراصنة في أسواق الوطن العربي.

عجز الشرعية الفكرية عن ملاحقة المعتدين عليها

يتمتع القراصنة بحاسة شم قوية، ومراصد متيقظة، وقدرات خارقة أشبه ما تكون بعصابات (المافيا) إذا بصرت بفريستها انقضت عليها، وأسرعت في إعادة إنتاجها وتسويقها كلمح البصر، يساعدها على طمس جريمتها مطابع ومجلدون ووكالات للشحن وموزعون ومستقبلون يعملون في الظلام..

حتى إذا تفرق دم الفريسة في القبائل والعواصم المتباعدة فلا حرج بعد ذلك أن يتنبه أصحاب الحقوق الفكرية من مؤلفين وناشرين، وليشربوا البحر وليموتوا بغيظهم.. هل سيستطيعون القيام بدور شرطي دولي يجوب الآفاق بحثاً عن عناصر الجريمة؟ وإن استطاعوا فأنى لهم أن يرفعوا الدعاوى في كل بلد ويمولوها؟ ولئن رفعوا الدعاوى ومولوها فأنى لهم أن يثبتوا الجريمة ويوثقوها؟ ولئن أثبتوا الجريمة في ظل ثقافة التستر والامتناع عن قطع الأرزاق مهما كانت حراماً وسحتاً فأين النصير؟

واقع الأمر أنهم في ظل ثقافة العقوق للحق الفكري.. وإغضاء المجتمع عن جرائم الاعتداء عليه، بل ومباركته أحياناً بوصفه تيسيراً للكتاب وخدمة لطلاب العلم الشريف، وفي ظل ضعف القوانين وعجز القضاء في هذا المناخ لن يجدوا النصير، بل إنهم سوف يولون الأدبار ثم لا ينصرون..

ثقافة الاستباحة للحق الفكري

هل سيتذرع قارئي بالصبر فيتابعني وأنا أبثه هموماً لا تهمه ولا يعنيه أمرها، ولا يرى فيها الخطورة التي أتصورها وأصورها؟

أرجو أن يصبر نفسه معي، وسأحاول جهدي ألا أمله وأنا أقص عليه من قصص العدوان على الحق الفكري ما أكمل به رسم الصورة التي أريد:

حاورت مرة قارئاً في مكتبه يشتري منها كتاباً؛ أعرف ويعرف صاحب المكتبة أنه (مقلد) قلت: إنك وصاحب المكتبة شريكان في مساعدة اللص على الترويج لمسروقاته. قال: إنني طالب فقير أبحث عن السعر الأرخص، قلت: فقير تمضغ القات؟ ألا تدري أن فارق السعر هو حقّ المؤلف الذي تعب، والناشر الذي أنفق وأخرج؟

فحمل كتابه المقلد وتركني أكمل موعظتي غير المسموعة مع صاحب المكتبة..

وحاورت أخرى صاحب أكبر مكتبة في الشرق الأوسط تمتد رقعتها على ٢٠٠٠م٢، ومدارة بالحاسوب على أحداث الأساليب، قال – وهو يوافقني على كل ما طرحته من خطر القرصنة على مستقبل الثقافة–: ليس أمامي إزاء القرصنة غير أحد حلين، إما أن أشتري الكتاب من ناشره الأصلي بسعره المقرر له وأتركه على الرف يأكله الغبار، لأن أحداً لن يشتريه، والسوق مكتظ بالكتاب المزور بالسعر المنافس، وإما أن أغض الطرف عن مبادئي وأتعامل بالمزوَّر لكي أبقى في السوق.. فحرت جواباً.

ودخلت مرة في مناقشة حادة مع مدير عام لمعهد عالٍ في بلد عربي كان قد أعلن عن مناقصة لعشرات العناوين بكميات متفاوتة يصل بعضها إلى ١٥٠٠٠ نسخة، ثم أرساها على صاحب السعر الأرخص (وهو خارج صناعة النشر والتوزيع لا يمت للكتاب بصلة) ضارباً عُرض الحائط بعرض الناشرين الأصليين من كبريات دور النشر في العالم العربي.

قلت: ألا تدري أنك بطرحك لمناقصة مرتبطة بالسعر الأرخص دون اشتراط ما يثبت تأدية الحق الفكري للمؤلف والناشر تسهم في تكوين شبكات القرصنة ومافيا التقليد في الوطن العربي، وفي قتل الإبداع بتجويع المبدعين؟

قال: إنني أتقيد بالأنظمة المالية التي لا تبيح لي الشراء إلا بالسعر الأرخص..

عذر أقبح من الذنب!!

وأجريت مرة استطلاعاً محدوداً لوضع (المعجم الوسيط) الذي نشره مجمع اللغة العربية في القاهرة، وذلك في ثماني مكتبات، فلم أجد نسختين متطابقتين لدى مكتبتين ممن زرت؛ فقد كانت أربع منها تقع في مجلد واحد، وأربع في مجلدين، وثلاث منها تحمل على الغلاف اسم المجمع، واثنتان تحملان اسم داري نشر محليتين.. هكذا بكل صراحة، وثلاث سقط منها اسم المجمع، واكتفي بعنوان المعجم، وجميعها ظهر فيها اسم المجمع على صفحة العنوان الداخلية عدا واحدة، و لم تحمل أي منها رقم الطبعة وتاريخها عدا واحدة أشارت إلى أنها الطبعة الأولى عام ١٩٨٠، وأخرى ذكرت أنها الطبعة الثانية، و لم تذكر التاريخ، وكانت أربع منها بورق أبيض، واثنتان بورق أصفر، واثنتان بورق جرائد، وأضافت نسختان من الثماني اسم عبد السلام هارون إلى أسماء المحققين، على حين أنه لم يكن بينهم.

قلت لرئيس المجمع في زيارة خاصة له: هل منحتم حق طبع المعجم الوسيط لأحد؟ قال: أبداً.

قلت: هل تخليتم عن حقوق الطبع فجلعتموها مباحة لكل من يريد نشرها؟ قال: أبداً. حاجة السوق. قال: نطبع بين الحين والحين وفق إمكاناتنا لا وفق الطلب.

قلت: ألا ترون أنكم تفتحون الباب واسعاً للاعتداء على حقوقكم في المعجم، وتشجعون الآخرين على طبعه دون إذن منكم؟ قال: هذا الموضوع مطروح منذ مدة على بساط البحث في مجلس إرادة المجمع.

قلت: وإلى أن يوفر المجمع طبعات مشروعة من المعجم كيف يستطيع الباحث الملتزم الحصول على نسخة تطمئن نفسه إلى شرعيتها وسط هذا الخضم من النسخ المقلدة؟

قال: سننظر في الأمر عندما يجتمع المجلس!!

ورفعت إلى اللجنة العربية لحماية الملكية الفكرية قضية يدعي فيها ناشر على ناشر آخر أنه قلد له كتاباً مع تحوير بسيط في التعليقات، وتغيير في العنوان. وبالتحقيق تبين أن الناشِرَين كليهما قلدا كتاباً أجنبياً مستخدمين رسومه نفسها مع ترجمة سطر الشرح في أسفل كل رسم منها؛ إذ الكتاب كله يتألف من رسوم هندسية مشروحة، ثم تبين أن الكتاب الأجنبي ذاته الذي اعتمدا عليه مقلد تصويراً مطابقاً للأصل مع شيء من الاختلاف يكشف للخبير تقليده.

وناشر عربي يعلن عزمه على إصدار موسوعة عن (التزوير) يكتشف أنه متورط في نشر كتاب تربوي سبق نشره بعنوان آخر، أما المضمون فهو نفسه حذو القذة بالقُذَّة.

ومؤلف يبيع حقوق طبع كتابه الواحد لعدد من الناشرين في وقت واحد فتتعارض المصالح وتقوم النزاعات.

وجامعات تصور كتباً أجنبية أو تترجمها بلا إذن من المؤلف أو الناشر، بل إنها قد عمدت إلى تصوير كتب عربية لمؤلفين عرب أحياء يرزقون، يقيمون في البلد ذاته وأعينهم شاخصة تبصر الكتاب موزعاً في أيدي الطلبة حاملاً اسم ناشره الأصلي دون أن يستأذنوا أو يستأذن الناشر.. تستباح حقوقهم بدعوى حق الطلبة في التعلم..

ويعلو شأن القرصنة ويخمل ذكر الالتزام، ويتلاشى دور الناشر، ويتحول الموزعون عنه إلى مكاتب القرصنة التي ستتولى استقبالهم في المطارات ومتابعة مصالحهم في بلدان الإنتاج.

وتتكرر مأساة الوكيل الخائن بكل ما تنطوي عليه من انحطاط في الأخلاق، وازدراء للقيم، وتجاهل لنداء الضمير والوجدان..

وكيل الناشر يطلب منه مئة نسخة من كتاب رائج، ويطلب ألفاً من القرصان يوزعها على مكتبات البلد بموجب فواتير يحرص على ألا تتجاوز المئة ويحتفظ لنفسه في مكتبته بكتاب الناشر الأصلي فإذا فطن الناشر للعبة ولجأ إلى القضاء وحصل على إذن بمداهمة مكتبات البيع، أبرزوا فواتير

الوكيل، فإذا سألوا الوكيل عن ذلك أقر بالفاتورة وأنكر النسخ المزورة مستشهداً بما عنده من النسخ الأصلية.

وإذا حدث أن وجدت نسخ مزورة في مكتبته اخترع لها كل الحيل، منها أن شخصاً عابراً باعه إياها و لم يفطن لتزويرها، ومنها أن مكتبة أرجعت إليه هذه النسخ و لم ينتبه إليها.

أي فساد في أخلاق الناس وضمائرهم تقدمه القرصنة للمجتمع حين تنفث سمومها فيه فتلوث نقاءه وصفاءه؟

ومع ازدهار تقنيات التصوير والنسخ والطباعة أخذت آلات النسخ تصطف على أبواب المعاهد والكليات الجامعية لتكون قريبة من مراكز الطلب، فما إن يقرر الأستاذ كتاباً أو يشير إلى مرجع، حتى تتحرك هذه الآلات لتزود الطلبة بمئات النسخ منه دون رعاية لحق أو استئذان من صاحبه؛ مؤلفاً كان أو ناشراً.

ولقد كان ذلك يحدث على بعد الشقة بين بلد الإصدار وبلد الطلب، لكن ثقافة الاستباحة لحق المؤلف في غياب الوازع؛ قانونياً كان أو دينياً أو أخلاقياً جرأت اللصوص على تصوير كتاب المؤلف نفسه فلا يدري أكان الكتاب الذي في يد طلابه شرعياً أو مسروقاً إلا حين يأتيه كشف الناشر بالخبر اليقين..

ولات حين مناص..

على أن تطور تقنيات النسخ رافقها تطور في تقانة الاتصال فلم يعد الاتصال بالمؤلف أو الناشر لاستئذانهما عسيراً مهما تباعدت الشقة وتناءت البلدان.

الحق الفكري والإبداع

ما أظن القارئ بحاجة إلى مزيد من الأمثلة وقصص الاعتداء على الحق الفكري ليقتنع بأن ثقافة الاحترام لحقوق الملكية الفكرية غائبة في الوطن العربي، وما أظنه كذلك غافلاً عن أهمية الإبداع لنهوض الأمم وتقدمها، وأن الأمم حين تبتلى بعوز الإبداع تصاب بالعقم ولا تراوح مكانها فحسب، بل يفوتها القطار وتتسع الهوة بينها وبين ركب الحضارة.

فهل للقارئ أن يفكر معي في أثر استباحة حقوق الملكية الفكرية على الإبداع..؟

لنتصور مؤلفاً ينفق أمواله وهو يقتني المصادر والمراجع، يسهر الليالي ويحرم نفسه النوم والراحة وهو يعالج مخاض الفكر حتى يتمخض عن رواية أو قصة أو كتاب أو ديوان شعر، أو كشف علمي جديد، ما إن يقدمه للناشر – وهو يتوقع أرتال القراء مصطفة تنتظر إبداعه الجديد، وكشف الناشر

يعود إليه بما ينسيه متاعبه وأرقه – حتى يعود بُخُفَّيْ حنين نتيجة سطو لصوص الفكر على إنتاجه وحرمانه وناشره من حقهما فيه..

هل ثمة ما يغريه بمتابعة الكد وبذل الجهد والمال بلا مقابل؟!

ثم لنتصور ناشراً شكل فريقاً من المتخصصين ووفر لهم كل المراجع والأدوات اللازمة، وأجرى عليهم الرواتب المجزية، وأنفق الملايين، وانتظر السنين لإنتاج موسوعة أو معجم، أو تحقيق مرجع تراثي كبير ما يلبث أن يرى النور حتى يتلقفه القراصنة دون أي تعب ولا كلفة، ليصوروا العمل الذي أصدره، متحررين من كل الأعباء التي حملها، والملايين التي أنفقها، والسنين التي قضاها يخطط وينسق وينقح ويصوب ويخرج.. هل سيكرر مغامرته مرة أخرى..!

والآن في عصر الحواسيب والأقراص الممغنطة C.D.ROM يتطلب إنتاج قرص ممغنط يحتوي موسوعة علمية ضخمة تتألف من بضعة عشرات من المجلدات جهوداً جبارة يحشدها الناشر: أجهزة ومبرمجون ومدخلون ومخرجون ومهندسون وفنيون وعلماء متخصصون، وينفق عليها الملايين، حتى إذا نضج البرنامج واستوى على سوقه لم يعد طبعه على قرص ممغنط يكلف سوى بضع المئات.. هل لنا أن نقوم القرص بتكاليف طبعه فحسب متجاهلين كل ما أنفق على إعداده؟

وإن نحن فعلنا ذلك وأقدمنا على طبع القرص بثمن بخس دون أن نسهم في نفقات إعداده، فمن ذا الذي سوف يغامر بإعداد البرامج الكبرى والإنفاق عليها إذا كان مصيرها المحتوم السطو والقرصنة دون رادع من قانون ولا وازع من ضمير..!

إن القرصنة تقليد محض لا يتعامل مع الإبداع بحال من الأحوال، ولا يتقاطع معه في أي مرحلة من مراحله، بل هو يتجاوز كل مراحل الإبداع ليسطو على المنتج في مرحلته الأخيرة، حين يستوي على سوقه، وتنضج ثماره، ويحين قطافها؛ عند ذلك فقط تمتد يد القرصان الآثمة لتتولى قطف الثمار بدلاً من الزارع الذي حرث وبذر وسمد وسقى وعشب وصبر..

هل ثمة كسب أكبر إثماً وحرمةً وسحتاً من هذا الكسب؟ هل ثمة لصوصية أبلغ من هذه اللصوصية؟ هل ثمة قتل للإبداع، أعنف من هذا القتل؟.

هل استطعت أن أصور للقارئ بشاعة الجريمة التي يرتكبها القرصان بحقِّ ثقافة الأمة وتقدمها؟ هل ثمة إنسان سوي تحدثه نفسه باستباحة حق فكري لمبدع؟ وما عساه يكون هذا الإنسان الذي تمتد يده لتختلس أعمال المبدعين بينما يده الأخرى توجه خنجرها إلى كبد ثقافة الأمة؟

الحق الفكري والحضارة

إن احترام الحق الفكري يعد معياراً للمستوى الحضاري للأمم، فحين تكون أمة على درجة رفيعة من معارج الحضارة لن تجد فيها فرداً ولا مؤسسة تتجاهل حقوق المبدعين، بل ترى الجميع ينظرون إلى من يعتدي على هذه الحقوق بكل ازدراء.. يعدونه لصاً؛ يرون من واجبهم إبلاغ السلطات عنه لمحاسبته، ويعدون لصوصيته اعتداء ليس على حق شخصي للمبدع فحسب، بل هو كذلك اعتداء على حق للأمة بأسرها يقتل فيها روح الإبداع والاختراع الضروريين لتقدمها..

ولذلك فإنهم يحيطون الإبداع بكل رعاية واهتمام، ويوفرون له كل ما يكفل حمايته وصونه؛ من قوانين رادعةٍ وإجراءاتٍ قضائية مبسطة، ومنظمات تسهر على رعايته مزودة بكل الصلاحيات التنفيذية التي تمكنها من سرعة البت في القضايا المستعجلة، وتجعل من قراراتها قرائن ومستندات يحترمها القضاء، ويأخذها بعين الاعتبار، كما يعقدون لحمايته الاتفاقيات الدولية، ويشكلون لتطبيقها المنظمات ولجان المتابعة حتى لا تبقى حبراً على ورق، ويدعمونها بمؤيدات تكفل احترامها.

لذلك كله يعيش المبدع؛ مؤلفاً كان أو مخترعاً أو ناشراً حياة كريمة في بلدان التحضر، وتتردى أحواله المعيشية إلى درجة البؤس بقدر ما يتردى بلده في هاوية التخلف.. حتى إنه لا يستطيع مؤلف في بلدان التخلف أن يعيش من دخل مؤلفاته، هذا الدخل الذي يتناوشه العزوف القرائي من جانب وقراصنة الفكر من الجانب الآخر..

وحين كانت لنا حضارة مزدهرة، كانت ألسنة النقاد تلاحق الشعراء والعلماء والأدباء، وتعيب عليهم سرقة الأفكار مهما غيروا في الألفاظ، ونوعوا الأساليب، وبدلوا المباني.. وكانت تأبى أن تنسب الأفكار لغير مبدعها، وترفض كل أشكال الانتحال والتقليد، وتحتفظ للمبدع بحق دائم في نسبة إبداعه الفكري إليه، على الرغم من أن مكاتب التسجيل لهذه الأفكار لم تكن سوى ذاكرة النقاد المتواصلة عبر الأجيال.. وما على الطامحين إلى تسجيل أسمائهم في هذه الذاكرة الواعية إلا أن يأتوا بجديد لم يسبقوا إليه..

لم تشفع للمتنبي لدى هؤلاء النقاد شهرته التي طبقت الآفاق، فسلقوه بألسنة حداد وألفوا لسرقاته كتاباً أسموه (سرقات المتنبي) هل ثمة رصد لحركة الفكر، يرفض التقليد والتكرار والاجترار، ويحث على الإبداع والتجديد والابتكار أبلغ من هذا الرصد الناقد الواعد..؟!

الحق الفكري والشريعة الإسلامية

ويتذرع قراصنة الفكر أحياناً ببعض الفتاوى الشرعية، بأن العلم مشاع بين الناس كالماء والهواء لا يجوز احتكاره، وأنه شهادة لا يجوز كتمانها #<وَمَنْ يَكْتُمْها فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ@>{٢/٢٤:٢٨٣-٢٨ {
[<pt>البقرة: ٢/٢٨٣<pn>].

من الضروري أولاً الكشف عن أن الذين يستبيحون حقوق التأليف والإبداع بهذه الذريعة، ليسوا مدفوعين إلى ذلك بدوافع التقوى وابتغاء الأجر والمثوبة في الآخرة، وإلا فلماذا يتصيدون الكتاب الرائج، ولو كان في الطبخ وقراءة الكف، والطرائف والأبراج والحكايات الماجنة، ويتركون آلاف العناوين المتخصصة في شتى العلوم والفنون، مما يكون المختصون في أشد الحاجة إليه، ويدفعون في سبيل الحصول عليه الكثير الكثير؟!

أوليس ذلك دليلاً على أن ما يهمهم هو الربح السريع الحرام الذي يدخل جيوبهم نتيجة لسرقة جهود المبدعين؟!

ثم إن ما يستندون إليه من فتاوى صدرت في ظروف مختلفة. كان الكتاب فيها ينسخ باليد نسخاً محدودة، وقد سقطت حين تغيرت هذه الظروف في عصر الطباعة، واستدعى ذلك تطبيق القاعدة الفقهية الشهيرة: ((تتغير الأحكام بتغير الأزمان))، وأصدر مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي قراره رقم (٥) د ٨٨/٩/٥ الصادر في ١٩٨٨/١٢/١٥، بشأن الحقوق المعنوية، ليسقط ما يتذرع به لصوص الفكر من فتاوى، حيث ينص في مادته الثالثة على أن ((حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصونة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها، ولا يجوز الاعتداء عليها)).

الحق الفكري والقوانين الخاصة والاتفاقيات الدولية

ليس من خطتي هنا أن أعدد الدول العربية التي أصدرت قوانينها الخاصة بحماية الملكية الفكرية أو التي وقعت على الاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص، فقد تركت ذلك منذ البداية للمراجع العامة الزاخرة بهذه الدراسات، أو لغيري ممن سيسهم في هذا الملف.

يكفي أن أشير إلى أن معظم الدول العربية لم تصدر بعد قوانينها الخاصة بحماية الملكية الفكرية، و لم توقع بعد على الاتفاقيات الدولية أو حتى الاتفاقية العربية بهذا الخصوص.

وأن القوانين التي صدرت متفاوتة فيما بينها في التشدد بالعقوبة، وفي شمولها حق المؤلف غير المواطن، وفي تبسيط الإجراءات والتنفيذ.

وعلى الرغم من أهمية التقنين الخاص الذي يجب أن يشكل الإطار القانوني لثقافة الحق الفكري، فإن لي حوله الملاحظات الآتية:

١- من الضروري العمل على توحيد القوانين العربية الخاصة بحماية الملكية الفكرية، لأن الساحة الثقافية التي تعمل فيها هذه القوانين ساحة عربية شاملة، ليس فيها خصوصيات محلية، وقد سبق لتونس أن قدمت نموذجاً لهذا القانون الموحد.

٢- إن تذرع المستبيحين لحقوق الملكية الفكرية بغياب القوانين الخاصة بحمايتها، ذريعة باطلة، لأن النصوص القانونية الواردة في قوانين التجارة والعقوبات كافية لهذه الحماية، وقد كان للقضاء السوري سوابق قضائية حكمت بأقسى العقوبات على لصوص الفكر، اعتماداً على هذه النصوص.

٣- إنه حتى في حال غياب القوانين الخاصة أو وجود نقص أو ثغرات فيها، فإن الحق الفكري يعد من الحقوق الطبيعية للإنسان تحميه المبادئ الدستورية ومبادئ الحق الطبيعي التي يمكن للقضاء الاستناد إليها.

الحق الفكري والقضاء

لا يمكن للقوانين - مهما شددت عقوباتها في حالات الاعتداء على الحق الفكري - أن تؤتي ثمارها، وتضع حداً لقرصنة الأفكار، ما لم تدعهما ثقافة اجتماعية واعية لأهمية هذا الحق، وخطورة استباحته وتجاهله.

ففي غياب الوعي الاجتماعي للحق الفكري، يعجز القاضي عن تطبيق القوانين، وتتعدد الذرائع والحيل وأساليب التهرب.

هنالك أولاً عبء الإثبات وتعقيداته، فقرصان الفكر يعمل بسرعة فائقة، وبسرية تامة بعيداً عن الأنظار في مطابع الضواحي، ويحاول إتقان عمله ليكون تقليداً مطابقاً للأصل تماماً، ويسوق سلعته مسبقاً، ليوزعها فور إنجازها بموجب قوائم جاهزة تأخذ الكتب بموجبها طريقها إلى مكتبات في الداخل أو مكاتب الشحن إلى الخارج، وهيهات لكل من المؤلف والناشر أن يستطيع لَمَّ شعث ما تفرق، وحصر نطاق الجريمة، وتقديم الوثائق المقنعة للقضاء، مهما كانت على درجة عالية من الوضوح واليقين عند أصحابها.

وهنالك ثانياً عقلية التستر، فعلى الرغم من تعدد الأطراف التي يصل خبر العدوان الفكري إلى علمها، من مصور وطابع ومجلد وشاحن وبائع كتب ومشترٍ لها، فإن أحداً من هؤلاء لا يشعر بواجب الإبلاغ عن هذه الجريمة، أو أداء الشهادة فيها.

وهنالك ثالثاً مسألة الوقت وتطويل إجراءات المحاكمة، فأكثر ما يسعد قرصان الفكر أن ترفع ضده دعوى التقليد.

وأذكر هنا واقعة، رفع فيها ناشر دعوى مستعجلة حجز بموجبها طبعة كاملة مقلدة من كتاب له، قوامها ٣٠٠٠ نسخة في معمل التجليد، قبل أن تتوزع في الأمصار، ولم يملك المجلد إلا أن يعترف باسم الفاعل الأصلي لهذه الجريمة، الذي بدأ مفاوضاته مبدياً استعداده للتعويض عن حق المؤلف، ورفض الناشر من حيث المبدأ تسوية الموضوع على هذا النحو، لغياب عنصر الردع فيه.. ولم يرع

الناشر خلال فترة المراوغة والتأجيل بحجة التفاوض والمصالحة إلا أن يأتيه الخبر، بأن اللص نفسه قد عمد إلى طبعة جديدة للكاتب نفسه (ونسخ الطبعة المقلدة الأولى ما تزال محجوزة، والدعوى بحقها مرفوعة أمام القضاء). ويتحرك الناشر ثانية أمام القضاء لصيانة حقوقه، مصراً على رفضه مبدأ التسوية المالية لكون القضية في نظره جريمة تستوجب العقاب أكثر منها قضية مدنية تستوجب التعويض، لكن اللص كان أكثر حذراً هذه المرة، فلم يدرك الناشر عند المجلد أكثر من مئة نسخة.. أما بقية النسخ فقد نجح اللص في تسويقها وأكل ثمنها الحرام.. وأما قضية الحق الفكري المغتصب فلا تزال أمام القضاء..

ليست هذه الواقعة هي الوحيدة التي يعجز فيها القضاء عن قمع حوادث الاعتداء على الحق الفكري، في ظل ثقافة الاستباحة له، المستندة إلى أنبل المقاصد، وهي نشر العلم، وتيسيره لعامة الناس، ومباركة جهود القراصنة الذين يوفرون على طلبة العلم نصيب المبدع الذي من المفروض أن يتقاضاه نظير إبداعه..

ليست هذه الواقعة التي تحكي عجز الشرعية القضائية عن ضبط اللصوصية الفكرية هي الوحيدة، ففي ذاكرة كل المبدعين؛ مؤلفين وناشرين، آلاف الأمثلة التي أصابتهم بالإحباط فيئسوا من حقوقهم، ووقفوا ينظرون إليها تنهب وتسرق.. ولتنعم الأمة باجترار أفكارها على هذا النحو.. وليذهب الإبداع إلى الجحيم.

الحق الفكري والروابط المهنية

هل تستطيع الروابط المهنية؛ اتحاد الكتاب العرب.. اتحاد الناشرين العرب... نقابات المطابع أن تدعم القضاء في تطبيقه لقوانين حماية الحق الفكري، وتسهم في الحد من طغيان القرصنة؟

يتعجل البعض الجواب عن هذا السؤال بأن دور هذه الروابط لا يبدأ إلا بعد أن يقول القضاء كلمته، فلا يجوز لهذه الروابط المهنية أن تدين أحداً أو تعاقبه دون حكم قضائي..!

وأقول لهؤلاء المتعجلين: ما مهمة هذه الروابط إذن؟؟ وما الدور الذي يمكن أن تلعبه في ترقية مهنتها إذا كانت مجردة من صلاحيات التأنيب والتأديب ونفي الخبث عن جسدها؟! أوليست هي الأكثر خبرة بخفايا مهنتها ومسالكها ومخارجها؟ أوليس أهل مكة أدرى بشعابها؟! أوليس في الأنظمة الداخلية لمعظم النقابات: لجان للتأديب تتمتع بصلاحيات واسعة تصل إلى درجة الطرد والحرمان من العضوية؟!

إنني أعتقد أن للروابط المهنية ما تقدمه في مجال حماية الملكية الفكرية، وإذا كان لكل من القضاء وهذه الروابط أدواته الخاصة به، فإني أؤمن بأن الدور الذي يمكن أن تلعبه الروابط المهنية سيكون الأسرع والأجدى إن هي تحركت بفعالية، وقامت بما يوجبه عليها شرف مهنتها، وربما استطاعت أن

تكون المصفاة التي توفر الكثير على القضاء، فلا يصل إليه من القضايا إلا ما استفحل أمره، وتعذر حله لديها.. إضافة إلى أنها ستكون الأقدر على تسوية الخلافات وتنقية أجواء المهنة، وترسيخ القواعد والمعايير والضوبط التي تكفل تطورها وارتقاءها.

أخيراً:

أنا أعرف أن كلاماً كثيراً حول الملكية الفكرية قد يقال، وأن أسئلة كثيرة حول ما طرح في هذا المقال قد تثار، وأن مسائل كثيرة وحساسة تم تجاوزها، و لم يتسع لها المجال، وأن ما تناولته من المسائل والتجارب قد يروق لأناس ويغضب آخرين، فإن أنا نجحت في إثارة أي نقاش حول مسائل الملكية الفكرية. يؤكد حضورها في ضمير الأمة فسيكون ذلك مبعث سعادة غامرة لي، ويكون الفضل فيه لجريدة (البعث) التي فتحت صفحاتها لهذا الملف..

وإن أنا أخفقت في تحقيق ما استهدفته (البعث) من فتح هذا الملف، فلن أسمح لليأس أن يحول بيني وبين الإسهام مع كل عاشق لكتاب، غيور على الإبداع، في نصرة الحق الفكري، وتعميق وعي المجتمع به، ونشر ثقافة الاحترام له.

دور الناشر العربي في حماية الملكية الفكرية[1]

الملكية الفكرية في العالم

في منتصف نيسان (أبريل) ١٩٩٤ وقع ممثلو ١٢٥ دولة على ما عرف باسم (اتفاقيات الغات)، التي تضم ٣٥ وثيقة قيل: إنها تزن (١٧٥) كغ من الورق، وهي تشتمل على إعلان ولادة منظمة التجارة الخارجية، والوثائق النهائية لجولة (أورو غواي) التفاوضية، وملاحق توضيحية للاتفاقات ووثائق أخرى.

تم حفل التوقيع في القصر الملكي بمراكش، وبارك الحفل الملك الحسن الثاني، وحضر جانباً منه السيد (آل غور) نائب الرئيس الأميركي.

وبذلك وضعت اتفاقية الغات موضع التنفيذ، وأخذت الدول التي لم تنضم إليها بعد، بالتفاوض سراً وجهراً للانضمام إليها راضية، قبل أن تفرض عليها فرضاً.

وفي الاتفاقية فصل خاص عن الحق الفكري، لم يأتِ بجديد سوى التأكيد على ما جاء في الاتفاقيات الدولية لحمايته:

---

[1] أعدت في ١٩٩٨/٢/١٠.

– اتفاق (برن) المبرم عام ١٨٨٦ بين ١٤ دولة تزايدت فيما بعد إلى أكثر من ٦٠ دولة.

– (الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف) التي وضعت موضع التنفيذ عام ١٩٥٥ من قبل ٦٤ دولة كان آخرها الاتحاد السوفييتي، وكان من آثارها حرف (C) الذي يعني حق المؤلف، متبوعاً بالجهة التي تملكه، وهي دار النشر.

– اتفاقية (المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO) التي تم التوقيع عليها في ستوكهولم ١٩٦٧م.

وقد وضعت هذه الاتفاقيات كلها في الغرب موضع التنفيذ، وشكلت لرعايتها والسهر على حسن تطبيقها لجان تنفيذية، وأجهزة حماية خاصة، منحت صلاحيات واسعة، وإجراءات مبسطة، ودرست في المعاهد والكليات، وعقدت للتوعية بها ندوات ومؤتمرات ومحاضرات، حتى أصبح احترام الملكية الفكرية واضحاً جلياً في وعي الإنسان الفرد؛ لا يكتفي برفض التعامل بالكتاب المقلد، بل تراه يتحرك فوراً للإبلاغ عن الفاعل، بوصفه مجرماً انتهك أقدس حرمات القانون، المتعلقة بالثقافة والإبداع... وبذلك دخل هذا الاحترام في ضمير المجتمع الذي شكل سياجاً واقياً لحمايته، كما دخل في صلب واجبات الدولة التي اتخذت كل الوسائل لقمع أي اعتداءٍ على حقوق الملكية الفكرية في الداخل والخارج، حتى رأينا الدنيا تقوم وتقعد لفرض الاحترام لهذه الحقوق... إنها مسألة تحضر.

أما عندنا فلا يزال عدد من دول الوطن العربي لم يوقع على هذه الاتفاقيات، بل إنه لم يوقع أو يصادق، حتى على الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف.

ولا يزال عدد من الدول العربية لم يصدر تشريعاته الخاصة بحماية الملكية الفكرية، وإن كنا نرى هذه الدول تتسابق الآن إلى إصدار هذه التشريعات.

وفي رأيي أنه حتى في البلدان التي لم تصدر تشريعاتها الخاصة بحماية الحقوق الفكرية، فإن هذه الحقوق لابدَّ أن تكون محمية بنصوص من دساتير هذه البلدان أو قوانينها المدنية والتجارية والجزائية وقوانين المطبوعات.. إذ لا يعقل أن تحمي القوانين عمل اليد، ولا تحمي عمل الفكر، ولا أن تصون الملكية المادية ثم تقصِّر في صيانة الملكية الفكرية، فحق الملكية الفكرية حق طبيعي من حقوق الإنسان وإنما تأتي القوانين والاتفاقيات لتؤكده، لا لتنشئه.

وعلى الرغم من شمول حقوق الملكية الفكرية؛ لجميع الأعمال الفنية، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع الصناعية، فإن حديثنا – بحكم التخصص – سيقتصر على حقوق المؤلف في المصنفات القابلة للنشر، بكل أشكاله الوراقية، والسمعية، والسمعبصرية، والحاسوبية.

* * *

واقع الملكية الفكرية في الوطن العربي

ومهما يكن الأمر، فإن لنا أن نتساءل:

– ما واقع الحقوق الفكرية في الوطن العربي؟

– وهل حماية هذه الحقوق، وفرض الاحترام الواجب لها تنقصه النصوص القانونية؟

– وهل استطاع القضاء، في الدول العربية التي تملك قوانين متشددة لحماية حقوق الملكية الفكرية، أن يصون هذه الحقوق، ويردع المعتدين عليها؟

إن واقع الحقوق الفكرية في الوطن العربي مخزٍ ومحْزن.

وإن علامة C على الكتب الأجنبية، وعبارة (جميع الحقوق محفوظة) على الكتب العربية لا تعنيان شيئاً، ولا ترتبان أي التزام.

وإن قرصنة النشر واستباحة حقوق الإبداع والتأليف متفشية، بل طاغية في طول الوطن العربي وعرضه.

وإنه ما كان للقرصنة أن تسود لولا موافقة اجتماعية تلفُّ المجتمع بأسره بدءاً من القارئ الذي يستبيح اقتناء الكتاب الأرخص، وهو يعلم أن فارق السعر إنما هو عرق المؤلف والناشر وسهرهما، ومروراً بالموزع، والمؤسسة التي تطرح مناقصاتها مشترطة السعر الأرخص، والوزارة التي تترجم دون إذن، والإدارة التي توافق على إدخال الكتاب المقلَّد عبر منافذ الاستيراد، والشاحن الذي يرى في القرصان زبوناً دسماً يملأ له شاحناته، تاركاً الناشر المبدع يتثاءب من شدة الإهمال له وانقطاع الإقبال عليه، وانتهاءً بالمؤلف الذي يبعثر حقوق التأليف يمنة ويسرة؛ متعجلاً اقتطاف ثمرات قبل نضجها، مهما أدى به ذلك إلى خسران مبين في نهاية المطاف. أو الذي يرى كتبه أمام عينيه تسرق وتستباح، فلا هو يطالب بحقه، ولا هو يعلن إباحته للجميع، فتبقى كتبه نهباً، ويربأ الملتزمون بأنفسهم أن يقترفوا رذيلة النشر بلا حق ولا إذن. وكذلك الناشر الذي يسمح لنفسه بالكذب على المؤلف في الكمية المطبوعة، أو الذي يستمر في الطبع بعد انتهاء العقد، أو الذي يتأخر في تسديد حقوق المؤلف.

* * *

خطر استباحة الحق الفكري على مستقبل الثقافة

وإن لنا الآن أن نعود إلى التساؤل من جديد؟!

– ما مستقبل الثقافة في الوطن العربي، في ظل ثقافة الاستباحة لهذه الحقوق، التي تسود المجتمعات العربية، وتطبع تصرفات الأفراد والمؤسسات فيها؟

– وهل يمكن للإبداع أن ينمو في مجتمعٍ لا يحمي الإبداع؟

– وما مستقبل صناعة الكتاب في الوطن العربي في ظل قرصنة النشر؟

– هل ثمة ما يشجع مؤلفاً على السهر والتعب لإبداع فكر جديد يرمم ما أصاب منظومتنا الفكرية من عطب نتيجة التكرار والاجترار؟

– هل ثمة ما يشجع ناشراً على حشد إمكاناته المادية والفنية لتحقيق مجموعات تراثية أو إنتاج أعمال كبيرة معجمية أو موسوعية، إذا كان يعرف سلفاً أن قرصان النشر يقف له بالمرصاد، ليسطو على إبداعه الذي أنفق عليه الجهد والوقت والمال؟

– من المستفيد من استفحال القرصنة، والاستمرار في تجاهل حقوق الملكية الفكرية، بله استباحتها؟ القارئ؟ المؤلف؟ الناشر؟ الموزع؟ المؤسسة الثقافية؟ الدولة؟ المجتمع؟

لا أحد من هؤلاء سيستفيد، فالكل خاسرون، وفي طليعتهم المجتمع العربي الذي سيخسر مستقبله الثقافي.

وحدهم قراصنة النشر سيتربعون على عرش الربح السريع، مضحين بكل قيمة لحق أو احترامٍ لإبداع.

لا أستطيع أن أتصور مجتمعاً يعلو فيه شأن القرصنة، ويخمل فيه ذكر الالتزام والاحترام للحقوق، إلى أين سيمضي هذا المجتمع.

لا أجد نهايةً لصناعة النشر في مجتمع كهذا، أسعد من الأيلولة إلى التلاشي والفناء، ثم يتلاشى معها القراصنة أنفسهم، وتموت الثقافة. ذلك أن قراصنة النشر عَلَق يمتص دم المبدع؛ الناشر والمؤلف معاً، يغتذي به، ويحرمهما من الاستفادة منه. حتى إذا سقطا صريعي فقر الدم والجوع، سقط القرصان العلقُ معهما لانقطاع الدم الذي كان يستترفه منهما...

من بين مئة عنوان ينشره الناشر الملتزم، ينجح عنوان تشاء المصادفة أن يتقرر في معهد، أو يلقى رواجاً في المجتمع، وعلى هذا العنوان الناجح أن يحمل عبء تسعة وتسعين عنواناً الراكدة.. فما هي قدرة الناشر الجاد المبدع على الاحتمال؟!

وإلى متى يمكن أن يستمر في هذه المغامرة، والعلق متشبث منه بحبل الوريد يمتص من دمائه أنقاها وأزكاها؟!

حدثوني بربكم، هل أنا مبالغ في رسم هذه الصورة القاتمة لمستقبل الثقافة في ظل ثقافة القرصنة؟

وهل أنا متشائم سوداوي، أنظر إلى الأمور من جوانبها السلبية؟ فأروني ما فاتني من إيجابيات هذه القرصنة، وأريحوني من هذا الهمِّ الذي أثقل كاهلي.

* * *

دور الناشرين العرب في حماية الملكية الفكرية

أصدرت دول عربية قوانينها الخاصة، وثمة دول عربية تعد قوانينها لحماية الحق الفكري لإصدارها.

لا أريد أن أهوِّن من شأن القوانين، والأنظمة الإدارية، وكل جهد يبذل لوضع حد لهذا الوباء الذي استشرى في جسد الأمة، وقذف بها إلى جحيم التخلف.

إنما أريد أن أنبه إلى الدور الذي يمكن للناشر أن يلعبه في دور مكافحة هذا الوباء، بوصفه المتضرر الأول منه، والمسؤول المباشر عن تنظيف بيته من الشوائب، وتخليص جسده من العلق، ونفي الخبث عنه ليعود صحيحاً معافىً، ويعود للمهنة اعتزازها بشرفها، وشعورها بكرامتها، كي تمضي بصلابة في أداء رسالتها لتنمية ثقافة المجتمع.

فمن خلال تنظيم علاقة الناشر بالمؤلف، وضبطها بعقود واضحة، والالتزام الدقيق ببنودها، يمكن أن تتحول العلاقة بينهما من حالة الارتياب والشك وتبادل الاتهامات وسوء الظن، إلى حالة من الثقة المتبادلة والطمأنينة وحفظ الحقوق؛ تسمح بإيجاد مناخ ملائم للتعاون على تنمية الإبداع، وتنشيط حركة الثقافة، والوعي القرائي.

ومن خلال تضامن الناشرين فيما بينهم، ورصِّ صفوفهم، وترسيخ معايير واضحة للجودة في صناعة النشر تنطلق من الاحترام لحقوق الملكية الفكرية، يمكن إقفال الطريق في وجه قراصنة النشر، وسد كل الذرائع التي يتسترون بها لتسويغ اعتداءاتهم عليها.

ومن خلال الاتحاد العام للناشرين العرب، ولجنته العربية لحماية الملكية الفكرية، يمكن اتخاذ إجراءات وعقوبات مسلكية، ولجان تحكيم لفض النزاعات، وإرساء تقاليد مهنية ترسخ الاحترام لحقوق الملكية الفكرية، وتعيد للأذهان صورة (شيخ الكار) الذي كان يقوم بهذا الدور فيما مضى، قبل أن تحل محله النقابات والمنظمات والروابط المهنية، وتشكل مصفاةً توفر على القضاء الكثير، فلا يصل إليه من القضايا إلا ما تعذر حلُّه لديها.

وأكبر ظني أنها – إن تحركت بفعالية – ستكون الأسرع والأجدى والأقدر على تسوية الخلافات، وتنقية أجواء المهنة، فهي الأكثر خبرة بخفايا المهنة ومسالكها، أَوَليس أهل مكة أدرى بشعابها؟!

* * *

جهود الاتحاد العام للناشرين العرب من أجل حماية الملكية الفكرية

كانت حماية الملكية الفكرية هاجس الناشرين العرب، منذ لقائهم الأول في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٤م، الذي كان نواة الاتحاد العام الذي عقد مؤتمره الثالث في القاهرة في العاشر من شباط (فبراير) ١٩٩٨م.

وفي هذا اللقاء الأول استأثرت حماية الملكية الفكرية بثلاث عشرة توصية من أصل خمس وعشرين.

فمنذ البداية أعدت ميثاق شرف يلتزم عضو الاتحاد بالتوقيع عليه عند الانتساب إليه، وبالالتزام ببنوده التي كان أبرزها حماية الحق الفكري. وفي تموز (يوليو) ١٩٩٥ شكل مجلس الاتحاد (اللجنة العربية لحماية الملكية الفكرية) من سبعة أعضاء يمثلون معظم البلدان العربية.

الصعوبات التي تواجهها اللجنة العربية لحماية الملكية الفكرية

لقد استطاعت اللجنة، في ظل الاتحاد العام للناشرين العرب، أن تبرز قضية حماية الحق الفكري إلى حيز الشعور والوعي لدى المواطن العربي، الذي لم يكن سابقاً يسمع عنها شيئاً، وأن تسلط الأضواء على جرائم الاعتداء عليها.

ومع ذلك فإن قراصنة النشر لا يزالون يمارسون قرصنتهم، يسعى بين أيديهم ثلة من المروجين النشطين، يتعقبون الطبعات الشرعية في كل مكتبة وزاوية، ويغدقون على الباعة إغراءاتهم بالسعر الأرخص ليستبدلوا الكتاب الشرعي بكتبهم المزيفة، ويستأثروا بالنسبة الأكبر من حجم المبادلات التجارية في سوق الكتاب، ويتركوا الناشر الأصلي ومن ورائه المؤلف يتجرعان مرارة الحرمان.

١- سلسلة (تاريخ الأدب العربي) تأليف شوقي ضيف التي تصدرها له دار المعارف بمصر، تشكل الزاد الرئيسي للطلبة في شتى أنحاء العالم العربي، ويشكل حجم المبادلات التجارية بها رقماً كبيراً، لا تقدم دار المعارف منه غير نسبة ضئيلة جداً، ولا يعود – من ثم – للمؤلف من حقوقه إلا النزر اليسير.

٢- (منجد الطلاب): تتلقى اللجنة من ناشره (دار المشرق) شكوى تفيد أن كمية كبيرة منه قد شحنت إلى المغرب، مستندة إلى معلومات شكلت لديها قناعة أقرب ما تكون إلى اليقين.

٣- (المنهل – قاموس فرنسي عربي) من منشورات دار الآداب: يلمح صاحبها طبعةً مقرصنة معروضة في المكتبات، تشي بقرصنتها غلطة فاحشة على كعب الغلاف، تسيء إلى السمعة العلمية للمؤلف، فضلاً عن استباحتها لحقوقه المعنوية..

ما عسى المؤلف أو الناشر أو اللجنة أن يفعلوا؛ في ظل ثقافة الاستباحة للحقوق الفكرية، وعقلية التستر على الجريمة التي تلف كل المستويات بدءاً من الطابع فالمجلد فالشاحن فالموزع فالمكتبي؟!

هل سيسعهم أن يقوموا بدور (العسس) فيتتبعوا عناصر الجريمة لدى كل المسهمين فيها، في كل أرجاء الوطن؟!

هل يستسلمون للأمر الواقع، يجرجرون آلام الخيبة، ومشاعر العجز، تاركين للقراصنة أن يتمادوا في طغيانهم، هازئين بكل الأنظمة والقوانين وأجهزة القضاء ولجان الحماية؟!

خطة اللجنة للمرحلة القادمة

إزاء ما واجهته اللجنة من صعوبات في تجربتها القصيرة الغنية تخطط في مرحلتها القادمة للقيام بالأعمال الآتية:

١- تطوير نشرتها (بالمرصاد)، ورفع وتيرة إصدارها، وتوسيع إطار الاستكتاب فيها، وتنويع موادها، وإغناؤها بمستجدات تجارتها التطبيقية.

٢- توثيق الاتصال مع اللجان الفرعية في الاتحادات المحلية، لمزيد من تبادل المعلومات والخبرات، يساعدها على صقل تجاربها، وتنمية قدراتها وكفاءتها.

٣- التواصل مع الاتحادات المعنية بالكتاب من أدباء وكتاب ومراكز للخدمات الطباعية ومطابع ودور تجليد وموزعين وأصحاب مكتبات، وشاحنين، والتعاون معهم على منع الاعتداء على الحقوق الفكرية للآخرين.

٤- تشكيل لجان التأديب لاقتراح العقوبات المناسبة بحق المخالفين، ولجان التحكيم لتسوية النزاعات المرتبطة بالحقوق الفكرية، ولجان التعزيز لرصد الكتب المزورة، وتنبيه أصحاب المكتبات ومكاتب الخدمات الجامعية إلى خطورة عرضها، وإلى مسؤوليتهم القانونية عن ذلك.

٥- تبني قضايا الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، بوصفها اعتداءً على صناعة النشر يسيء إلى الناشرين جميعاً، والمبادرة إلى متابعة هذه القضايا، حتى في حالة تنازل المعتدى عليه عن حقه، أو عدم تقديمه شكوى بموضوعها.

٦- التعاون مع كافة الجهات المعنية لسد المنافذ في وجه القراصنة، ومنعهم من تسويق كتبهم المزورة في البلدان المختلفة.

٧- السعي لدى وزارات الإعلام في الوطن العربي لتكثيف برامجها حول الملكية الفكرية لترسيخ الوعي بها. وإسهام اللجنة في إعداد مثل هذه البرامج، واقتراحها.

٨- السعي لدى وزارات التربية ووزارات التعليم العالي في الوطن العربي لإدخال ثقافة الملكية الفكرية مادة تعليمية في برامجها، وتقديم اقتراحات مدروسة بهذا الصدد.

٩- تكريم الناشرين الملتزمين بالحقوق الفكرية، ومنحهم شهادات بذلك، بناءً على معايير دقيقة واختبارات تؤكد هذا الالتزام على غرار أنظمة الجودة.

١٠- السعي لدى اليونيسكو والمنظمات الدولية المعنية، للتخفيف من شروط الترجمة إلى العربية، تشجيعاً للناشرين العرب على احترام الحقوق الفكرية.

١١- إصدار بيان سنوي عن وضع حقوق الملكية الفكرية في الوطن العربي.

* * *

لم ييأسْ حماة البيئة من كثافة التلوث الذي خلفه الإنسان نتيجة نشاطه الصناعي غير الواعي للإخلال بنظام الطبيعة البيئي.

و لم ييأسْ دعاة الحفاظ على حقوق الإنسان في العالم، وظلوا يواصلون عملهم، على الرغم من الحجم الكبير للانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في كل مكان في العالم.

ولن تيأس اللجنة العربية لحماية الحقوق الفكرية وستواصل عملها، وهي تعلم سلفاً الحجم الكبير للقضية التي تتصدى لها، وضخامة الصعوبات التي تواجهها، والعقبات التي تعترض سبيلها.

مشكلاتنا كثيرة، وتجاربنا ضئيلة، واجتهاداتنا القضائية محدودة، وثقافتنا حول الملكية الفكرية ضحلة، على الرغم مما يزخر به تراثنا الأدبي من حفاظ عليها، وحرصٍ على ألا تنسب الفكرة لغير مبدعها، والكلمة لغير قائلها.

مازلنا في بداية الطريق، وسنمضي قدماً على هذا الدرب الوعر، معتمدين على:

- تضامن الناشرين والتفافهم حول اتحادهم العام، لتحقيق أهدافه في الارتقاء بالمهنة إلى المستوى الذي يليق بهذا التحول البشري الخطير إلى عصر المعلومات وتقنية الاتصالات والحوسبة.

- وعلى القوة الذاتية التي أودعها الله تعالى في (الحق)، فمتى جاء الحق واضحاً وضاءً، انسحب الباطل من تلقاء نفسه يجرجر خزيه وخيبته #>وَقُلْ جاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْباطِلُ إِنَّ الْباطِلَ كانَ زَهُوقاً@<{١٧/١:٨١-٩]<pt> {الإسراء: ١٧/٨١<pn>].

بين الناشر والمؤلف هموم وأوهام[١]

إذا كان بعض الظن إثماً، فإني أرى أن بعض ما يخص به كل من الناشر أو المؤلف الآخر من هموم تشوب العلاقة بينهما، لا يعدو أن يكون وهماً.

ثمة هموم مشتركة يتقاسمها الناشر والمؤلف معاً، وأخرى ينفرد بها كل منهما؛ ربما كانت تعكس معاناة كل منهما مع الآخر، وثالثة هي هموم القارئ التي ربما كانت تمثل معاناته منهما معاً.

---

[١] أعدت في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠.

– <؟tf="_lots_Ba">فأولى الهموم المشتركة<؟tf>: العزوف القرائي الذي يذهب بـــ٩٩.٩% من عدد من يفترض فيهم أن يقرؤوا في الوطن العربي، تتناوشهم غرابيل متلاحقة متفاوتة الثقوب، تضيق ثقوبها واحداً بعد آخر، [فأوسعها غربال الأمية الذي يسقط منه ٧٠% من القراء المفترضين، يليه غربال الأمية اللاحقة الذي يذهب بـــ٧٠% ممن تعلم القراءة ثم هجرها بعد مغادرته مقاعد الدرس، يليه غربال الوصايات الفكرية السياسية والأيديولوجية ليذهب بـــ٧٠% ممن تشبث بحبل القراءة ونجا من السقوط في حمأة العزوف والتخلف، ليتسلمه غربال عوز الإبداع فلا يجد فيما بين يديه من إنتاج ثقافي إلا القليل مما يثير شهيته للقراءة].

وهكذا تذهب غرابيل التخلف بـــ٩٩.٩% من القراء المفترضين، فلا يبقى منهم إلا واحد من كل ألف، يسهر المؤلف ويكدح الناشر من أجل توفير الزاد المعرفي اللازم له.

أية ساحة ضيقة، وأية أرضية رخوة تسيخ فيها أقدام المؤلفين والناشرين معاً؟!

وعلى الرغم من كراهيتي لهذه النسبة التساعية، فإن هذا هو واقع القراءة في الوطن العربي، حيث نصيب الفرد العربي من الورق سنوياً لا يتجاوز ١٠ كغ مقابل ١١٠ للإسرائيلي و٢٠٠ للأوربي و٣٥٠ للأميركي، وحيث الناشر يطبع الآن من أكثر عناوينه رواجاً ثلاثة آلاف نسخة لثلاث مئة مليون عربي يحتاج لتسويقها إلى ثلاث سنوات.. مما يؤكد أن أمة (اقرأ) باتت لا تقرأ.

– <؟tf="_lots_Ba">وثاني الهموم المشتركة بين المؤلف والناشر<؟tf>: استباحة حقوق الملكية الفكرية، ضمن ثقافة سائدة تلف المجتمع من رأسه إلى أخمص قدميه.. تمارس بعفوية وتلقائية من دون أي إحساس بذنب أو وخز من ضمير.. تعمل، ليس في ظل إغضاء اجتماعي يغض الطرف عنها، بل في ظل موافقة اجتماعية تصفق لها وتشجعها بوصفها خدمةً ثقافيةً فذة، تيسر المعلومة (ورقية كانت أم إلكترونية) للمستهلك، وتخلصه من جشع الناشر ومن ورائه المؤلف.. [إنها سرقة بيضاء، مثل الكذبة البيضاء، تمَّ تبييض جلدها الملطخ، وتلميع وجهها الكالح في مصانع التخلف، يديرها قراصنة مهرة مردوا على النفاق، يتقنون استخدام أحدث التقنيات، وأدق فنون التمويه، يطلقون بين أيديهم عملاء يتمتعون بحاسة شم قوية، تستكشف لهم الرائج في سوق الثقافة، ليتولوا بعد ذلك ممارسة جريمتهم النكراء].

فما إن ينجح عنوان من بين مئة عنوان يغامر المؤلف والناشر بتقديمها إلى السوق الثقافية الراكدة حتى يتلقفه قراصنة النشر ليقوموا باستثمار نجاحه نيابة عنهما، تاركين لهما أن يتجرعا مرارة ركود العناوين التسعة والتسعين، مثل صاحب النعجة الذي قص علينا القرآن العظيم قصته مع أخيه #>إنَّ هَذا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ واحِدَةٌ فَقالَ أَكْفِلْنِيها وَعَزَّنِي فِي الْخِطابِ@>{٣٨/١:٢٣-١٥]<pt> {ص: ٣٨/٢٣<pn>].

والأمر مع أقراص الـــ(CD) الممغنطة أشد قسوة ومرارة على المنتج الأصلي (تأليفاً ونشراً)، وأكثر سهولة ويسراً على القراصنة، فمعارض جايتكس وكومدكس تجمع لهم على صعيد واحد كل جديد مبتكر، وما على القراصنة إلا أن يوفدوا إليها مندوبيهم بياقاتهم البيضاء وربطات أعناقهم الحمراء، وفي أيديهم حقائب (السمسونايت)، وبطاقات الائتمان، ليستقبلهم العارضون بحفاوة بالغة، شأن كبار المثقفين من أجيال المعلوماتية الصاعدة، يملؤون لهم حقائبهم بأحدث البرامج نسخة واحدة من كل منها، ستكون الوحيدة مدفوعة الثمن.

همٌّ ثقيل يجثم على صدري – وأنا أزعم أن صدري صدر مؤلف وناشر معاً، فهمّي من ثم همٌّ مشترك – دبجت فيه مئات الصفحات في كتب ومقالات ومحاضرات وندوات... وما زال الأمر يتفاقم، وما زلت واثقاً من أن للباطل جولةً وتزول #<إِنَّ الْباطِلَ كانَ زَهُوقاً@>{١٧/٦:٨١-٩ } [<pt>الإسراء: ١٧/٨١<pn>].

يتحدث المشفقون على الملكية الفكرية عن القانون، وسطوة القانون، وردع القانون، وأنا أتحدث عن وعي المجتمع، وضمير المجتمع، وقناعة المجتمع.. يتحدثون عن المنع، وأتحدث عن المناعة.

ففي مجتمعٍ، كل منْ فيه يستبيح الحقوق الفكرية.. يُسقط قيمة العمالة الفكرية.. يعدها مشاعةً مثل الكلأ والماء، ليس لأحدٍ احتكارها.. ما جدوى القوانين؟ هل ستكون سوى مدعاة للسخرية كما عبر عن ذلك أحد الصحفيين المصريين: ((حقوق الطبع والنشر محفوظة في ملفات القضاء)).

وزارات الثقافة والتعليم العالي وسائر الوزارات، والمجالس الوطنية للثقافة والفنون والآداب.. تترجم وتطبع ما تشاء من دون أن يخالجها شعور بالحاجة إلى استئذان أصحاب الحقوق.

الجامعات والمراكز الثقافية تطرح مناقصاتها مشترطة السعر الأرخص من دون أن تعير أي اهتمام لحقوق الطبع، كأنها تقول للقراصنة: هلموا، لتسهم في بناء شبكات القرصنة، فتوفر على خزانة الدولة مؤونة حق المؤلف.

دوائر حماية حقوق الملكية الفكرية تهتم بفرعين من فروعها هما براءة الاختراع، والعلامة التجارية، أما حق المؤلف فلا علم لها به ولا خبر.

القارئ ومستخدم أقراص الـــ(CD) يفرح بالسعر الأرخص، يصفِّق للسارق، ويلعن الناشر المنتج للكتاب أو البرنامج، ويتهمه بالجشع.

ناشر يترجم من دون إذن ثم يكتب على ترجمته (حقوق الطبع محفوظة [له]).

وآخر يعيد تحقيق كتاب تراثي رائج بتبديل اسم المحقق وبعض الهوامش مستخدماً نصوص التحقيق الأول بأمانة تحتفظ بأخطائه وإضافاته على المخطوط.

وعلماء متفاقهون يفتون بشيوع العلم، وحرمة أخذ الأجر على العمل الفكري، متذرعين باجتهادات فقهية سالفة، من دون أي فقه للمستجدات، أو وعي لتغير الأحكام بتغير الأزمان.

أي إبداع يمكن أن يزكو في مثل هذا المجتمع؟! وأي قانون يمكن أن يطبق على مجتمع لا يؤمن به حتى قضاته ومحاموه؟!

وإذا كانت التكاليف الباهظة التي ينفقها الناشر، عمالة ووقتاً وملايين في إنتاج عمل موسوعي أو تراثي أو علمي أو برمجي.. إذا كانت هذه التكاليف مهدورة في مجتمع لا ينظر إلى قيمة المضمون وما بذل فيه، بقدر ما ينظر إلى قيمة الوعاء الذي يستوعبه.. فأنى للناشر المبدع أن يستمر؟! ومن أين يستمد طاقته على تمويل برامجه الإبداعية ليقدمها هدية للقراصنة؟!

فإذا علمنا أن القراصنة لا يتعاملون مع الإبداع في أي مرحلة من مراحل إنتاجه، أدركنا أية خسارة سيجنيها المجتمع من إغضائه عنهم ومباركته لأعمالهم، حين يموت الإبداع، ثم تموت معه القرصنة، فلا يجد القراصنة ما يسرقونه.

لست متوهماً، ولا مسرفاً في الخيال، فقد حدثني عدد من العاملين في مجال النشر الإلكتروني عن اعتزامهم اعتزال هذه الصناعة، لعجزهم عن استرداد ما ينفقونه، وعجز القانون عن دفع الاعتداءات عليهم، ورد حقوقهم إليهم.

وهكذا يحصد المجتمع ما زرعت يداه #<رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوالِفِ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لا يَفْقَهُونَ@>{٩/١:٨٧-١١]<pt> {التوبة: ٩/٨٧<pn>[.

وفي عصر المعلوماتية، وتحول الإنسان عن العمالة اليدوية، إلى العمالة الفكرية التي ميزه الله تعالى بها عن سائر مخلوقاته، لن يقوم مجتمع المعلومات من دون حماية للحقوق، وسيخسر المجتمع أرقاماً كبيرة تشكل مورداً اقتصادياً هاماً من صناعة البرمجيات التي هي صناعة المستقبل، ومعيار تقدم الأمم.

– <؟tf="_lots_Ba">وهم ثالث من الهموم المشتركة بين المؤلف والناشر<؟tf="_lots_Ba">: هو هم (الوصاية على الأفكار)، بكل أشكالها الاجتماعية والدينية والسياسية.

وهذه الوصاية تقوم على افتراض القصور في القارئ، فتحجر عليه، وتحرمه من أبسط حقوق الإنسان التي حمتها الشرائع السماوية قبل القوانين الوضعية، ألا وهي حق الإنسان الطبيعي في التفكير، لتكوين قناعاته ومعتقداته، وحقُّه في التعبير عنها... بل إن القرآن العظيم ذهب في حرية التفكير إلى أبعد من فكرة الحق، فجعل التفكير واجباً تترتب عليه مسؤولية أخروية جسيمة #<وَلا تَقْفُ ما لَيْسَ

لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤادَ كُلُّ أُولَئِكَ كانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً@>{١٧/١:٣٦-١٦} [<pt>الإسراء: ١٧/٣٦<pn>].

ولم يكمم الأفواه أو يمنعها من حرية التعبير؛ فلم يطالب صاحب الرأي بغير تقديم الحجة والبرهان والدليل #>قُلْ هاتُوا بُرْهانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ@>{٢/١٣:١١١-١٨} [<pt>البقرة: ٢/١١١<pn>]، ومنع أنبياءه من الإكراه في الدين، قاصراً مهمتهم على البلاغ المبين #>ما عَلَى الرَّسُولِ إِلاّ الْبَلاغُ@>{٥/١:٩٩-٥} [<pt>المائدة: ٥/٩٩<pn>] ومخصصاً نفسه بالحساب #>فَإِنَّما عَلَيْكَ الْبَلاغُ وَعَلَيْنا الْحِسابُ@>{١٣/٩:٤٠-١٣} [<pt>الرعد: ١٣/٤٠<pn>].

ثم إن القرآن العظيم – حين ترك للإنسان حرية الاختيار #>وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شاءَ فَلْيَكْفُرْ@>{١٨/١:٢٩-١٠} [<pt>الكهف: ١٨/٢٩<pn>] – لم يحرمه من حق التعبير عن اختياره، بل وَكَلُه إلى قانونه الرائع #>كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْباطِلَ فَأَمّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفاءً وَأَمّا ما يَنْفَعُ النّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ@>{١٣/٢٣:١٧-٣٨} [<pt>الرعد: ١٣/١٧<pn>]. وكم دفن هذا القانون الرائع على مدى التاريخ الفكري الإنساني من أباطيل، ولم يُبقِ على ظهر الأرض إلا ما ينفع الناس ويرتقي بهم نحو الأفضل والأسمى.

وكذلك فعل عيسى عليه السلام حين سئل عن الأنبياء الكذبة، كيف تتم معرفتهم، فقال: ((من ثمارهم تعرفونهم)).

هكذا فرضت الوصاية رقابتها على الأفكار، فمنعت وقمعت وحجزت وحذفت وقصت وأبعدت وشوهت، وأقامت مراكز لها على أبواب المطابع، وعلى حدود الدول، لتمنع الرأي الآخر، وتحجب عقل الإنسان عن الاطلاع على غير مذهبها ورأيها ووجهة نظرها، وتحرمه من رياضة التفكر والحوار والمناقشة والنقد والاجتهاد والتجدد، فتشيخ الأفكار وتموت، قبل أن تتكون في أرحامها أجنة فكرية تكفل بقاءها ونموها، إذ الأفكار كائنات حية لا تتوالد إلا بالتزواج بين الآراء المتضادة، ومثليُّ الجنس عقيم لا ينجب.

والأصل في الرقابة المنع، فإذا عرضت عليها كتاباً بحثت عنه في قوائمها البيضاء، وطالبتك بفسحة، بدلاً من البحث عنه في قوائمها السوداء لتتأكد من عدم منعه، أو تترك للرقيب نصيباً من المبادرة والتقدير.. وطبقاً لهذا الأصل فقد يمنع من الدخول كتاب ينظم قصائد في مدح السلطان، لمجرد أنه لم يحصل بعد على موافقة الرقابة.

لكنني مطمئن إلى أن هذه الرقابات لن تصمد طويلاً، ومآلها حتماً إلى الزوال، فقد باتت – بفضل تقنيات الاتصال المتقدمة وتطور وسائل النسخ الحديثة – عاجزة عن تطبيق قراراتها، ولعلها – في

استمرارها بفرض وصايتها على العناوين المحدودة من الكتب التي مازالت القرائح العربية تجود بها – تريد أن تسلي نفسها، وتثأر من الكتاب لكرامتها التي داستها الفضائيات وشبكات المعلومات.

إنني وأنا أتوسع في عرض هموم مشتركة بين المؤلف والناشر تجعلهما في خندق واحد، يعملان يداً بيد على مواجهة الجهل والتخلف وكل معوقات النمو الفكري والارتقاء الحضاري، لا أتجاهل ما قد ينشأ بينهما من تناقضات واختلافات وتبادل اتهامات وسوء ظن.

وأنا أعرف – من خلال تجربتي الطويلة – معاناة المؤلف في الوطن العربي، الذي لا يكاد يعود إليه من ثمرات عمله الفكري الدؤوب ما يكفي ثمناً لمداد أقلامه، فضلاً عن مراجعه، وما يكفل له الحد الأدنى من العيش الكريم.

وأعرف كذلك أن أصابع الاتهام غالباً ما تكون موجهة إلى الناشر، ليس من المؤلف فقط، بل ومن القارئ أيضاً ومن المجتمع.

فمن أصل تسعة أسئلة وجهتها إليّ مجلة (رسالة الجامعة) بمناسبة اختيار مدينة الرياض عاصمة للثقافة العربية عام ٢٠٠٠ كان خمسة منها – أي أكثر من نصفها – يدور حول (الناشر):

– فهو تاجر يعمل وعَيْنُه على جيب القارئ لا عقله.

– ودور النشر العربية عادة تستغفل القارئ، وتقدم له إنتاجاً غثاً لا يسهم في تطوير قدراته العقلية والثقافية والفكرية.

– والإنتاج الفكري في العالم العربي يعاني من هشاشة وهامشية؛ لأن دور النشر يهمها من يدفع، دون النظر إلى قيمة إنتاجه، بمعنى أنها تبتز صغار المؤلفين، أو عشاق التأليف من غير أصحاب القدرات.

– وكبار المؤلفين والعلماء والفقهاء والمفكرين والكتاب، يعانون من مشكلات عديدة مع دور النشر، مثل التزوير والتغيير في الطبعات، أو الطبع من دون إذن، وما إلى ذلك.

– وهناك غلاء مرتفع في أسعار الكتب والمواد الثقافية التي تقدمها دور النشر لطلاب العلم؛ الزبائن الدائمين لهذه الدور، بسبب اعتمادها الربحية، بغض النظر عن نوعية المواد وقيمتها الفكرية والثقافية.

* هذا نموذج للتهم الموجهة إلى الناشر، يمثّل فكرتنا عنه، ونظرتنا إليه، وهي نظرة تتسم بكثير من السطحية والقصور، وتبرئه الذات ولوم الآخر.

ولا أجدني معنياً هنا بالدفاع عن الناشر، وتبرئته من الاتهامات الموجهة إليه، وبيان تهافت الادعاءات المقدمة ضده، وتقديم ادعاءات مضادة على سبيل الهجوم المعاكس.

فأنا أولاً أكره التعميم، فما كل ناشر مسيء، ولا كل علاقة بين مؤلف وناشر مشوبة بتبادل الاتهامات، وأنا أعرف علاقات بين مؤلفين وناشرين مستمرة منذ بضعة عقود من السنين، بكل المودة والمحبة والوفاء وحسن التقدير.

لكن لي أن أتساءل:

١- هل هذه الصورة الشائهة للناشر في بلادنا هي صورته لدى المجتمعات المتقدمة؛ بمن فيها من مؤلفين وناشرين؟!

٢- هل وجد المؤلف في الناشر المشجب الجاهز لتعليق كل المشكلات والأخطاء عليه؟!

و لم أخذك - أخي المؤلف - الناشر بالظن والشبهات؟! فإن ذكر لك صديق أنه طاف بمكتبات البلد بحثاً عن كتابك، فلم يجده، اتهمت الناشر بالتقصير في توزيع الكتاب. وإذا كتب لك كاتب في المغرب أنه قرأ كتابك هناك، كان ذلك دليلاً على أن الناشر طبع آلاف النسخ منه، ووزعها في أرجاء العالم و لم يخبرك بها.

وإن عاتبك إنسان أنه اشترى كتابك في أميركا بثلاثين دولاراً، أخذت من ذلك دليلاً على غش الناشر لك في السعر.

وإن حدثك أحد عن غلط فاحش في الكتاب أنحيت باللائمة على الناشر.

مهلاً! إن بعض الظن إثم.

ألا يحتمل أن يكون صديقك الباحث عن كتابك مستهدياً له منك مجاناً؟ وكتابُك الذي قرئ في المغرب النسخةَ الوحيدة التي بيعت هناك؟ والسعر المرتفع في أميركا من فعل موزع محلي؟ والغلطة الفاحشة غلطتَك؟

٣- هل وقع المؤلف مع الناشر عقداً واضحاً يبين الحقوق والواجبات والمواعيد، فيكون العقد شريعة المتعاقدين؟!

أم أنهما دخلا عملية النشر اعتماداً على الثقة المتبادلة والمحادثات الشفهية بينهما، ثم اختلفا على اقتسام المغارم أو المغانم؟!

٤- هل أحسن اختيار ناشره ممن عرف باحترام حق المؤلف، والالتزام بشرف المهنة وتقاليدها؟

وأقول في الجواب عن هذه التساؤلات:

١- لقد قرأت في مجلة (الكتب وجهات نظر) كلاماً لمحمد حسنين هيكل يذكر فيه ناشره البريطاني بكل احترام وتقدير، ويقدم عنه صورة مختلفة تماماً.

٢- لنبحث عن جذور المشكلة في ذاتنا قبل أن نتهم الآخر.

٣- {يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا إِذا تَدايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ.... وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلا يَأْبَ كاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَما عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً فَإِنْ كانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَداءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْداهُما فَتُذَكِّرَ إِحْداهُما الْأُخْرَى وَلا يَأْبَ الشُّهَداءُ إِذا ما دُعُوا وَلا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ.... ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهادَةِ وَأَدْنَى أَلاّ تَرْتابُوا} [البقرة: ٢/٢٨٢].

٤- وكلمة أخيرة: نحن جميعاً - ناشرين ومؤلفين - صف واحد، يشد بعضنا أزر بعض في مواجهة تخلف فكري، وضمور ثقافي، لا ينجينا منهما في عصر العولمة والمعلومات، إلا مزيد من الإبداع، ولا إبداع من دون تعدد، واختلاف، ونقد، وتحاور، وتفاهم، وتكامل.

الحقوق الفكرية بين قانون الدولة وثقافة المجتمع[1]

على صعيد القانون أستطيع أن أطمئنكم إلى أن معظم الدول العربية قد أصدرت قوانينها الخاصة بحماية الملكية الفكرية، وأن المشروع السوري المماثل قد وضع الآن بين أيدي النواب في مجلس الشعب، آمل ألا يطول أمد دراسته وتدقيقه ومن ثمَّ إصداره، وألا تغيب عنه المستجدات الكثيرة التي تقذف بها التطورات المتلاحقة والمتسارعة لنظم المعلوماتية وتقنيات الاتصال.

إن سرعة التطور المذهلة في أوعية استيعاب المعلومات، وإيذانَ الكتاب الورقي بالرحيل إلى الأقراص الممغنطة لتُسْلمه بدورها إلى (الإنترنت)، واستخدام الوسائط المتعددة في النشر، واختراق المعلومات لكافة الحدود والقيود عبر الفضاء، وإلغاء المسافات والأبعاد عبر وسائل الاتصال، وعولمة الثقافات والإبداع الإنساني عبر حوار الحضارات.. كل أولئك يشكل تحدياً كبيراً للمشرع الوطني وللمنظمات الدولية المعنية على حد سواءٍ. ويعطي عامل الزمن أهمية كبيرة، لا تترك لهما فرصةً للتريث في متابعة جديد هذه التطورات، وتحديث تشريعاها واتفاقياها بشكل مواكب.

من الضروري جداً، أن ندرك المرحلة الانتقالية الخطيرة الراهنة، والمنعطف التاريخي الحاد الذي تمر به الإنسانية اليوم، وهي تودِّع ألفية انقضت بخيرها وشرها وعجرها وبجرها، لتستقبل ألفية جديدة واعدة، وتنتقلَ إلى عصر المعلومات، بعد عصور الصيد والرعي والزراعة والصناعة التي تقلبت فيها.

---

[1] ألقيت في ندوة الملكية الفكرية بمكتبة الأسد بدمشق ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٠.

ذلك أن من شأن التحولات الكبرى في التاريخ الإنساني أن تقلب الموازين والمعايير، وتُغير أنماط السلوك وأساليب التفكير.

فمع رياح المعلومات العاتية التي هبَّت متسارعة في أواخر الألفية الماضية، لاذ الإنسان بعقله، وأعمل فكره باحثاً عن مزيد من المصادر النظيفة للطاقة، يسخرها في خدمته، ويوظفها لتحريره من عمالة اليد وطاقة العضلات، وهكذا راجت سوق الأفكار، وتعاظم دور العمالة الفكرية، وتبدلت المعايير التي يقاس بها تقدم الأمم وارتقاؤها، فأصبحت تقاس بمقدار ما تملكه من معلومات، وما تبدعه من أفكار، بعدما كانت تقاس بما تملكه من ثروة المال، ومداخن المصانع الشاهقة وقوة السلاح.

وبعد أن كان الفقير يائساً من إمكان لحاقه بالغني، وجد نفسه والغنيَّ فجأة على عتبة سباق واحدة، أمام فرص متكافئة، إذ السباق أضحى سباق أفكار، والأفكار هبة الله لبني الإنسان يملكها الجميع على حد سواءٍ، ورب فكرةٍ تنبثق في ذهن رجل أشعث أغبر يزدريه الناس يعيش في مجاهل الأرض، تكون نواةً لمشروع حيوي كبير يقدَّر بآلاف الملايين.

هكذا نجد أن تعاظم العمالة الفكرية يقتضي المشرِّع الوطني والدولي أن يسارعا لصونها وحمايتها وتوفير المناخ القانوني الملائم لنموها وارتقائها.

كما نجد أن سرعة التغيير تقتضيهما متابعة المتغيرات والتحديث المتواصل لتشريعاتهما قبل أن تفقد تشريعاتهما موضوعها، وتتخلف عن احتواء المستجدات، وتعجز عن التعامل معها.

هذا على صعيد القانون، أما على صعيد الثقافة، وأعني بها مجموعة الأفكار والعادات التي توجه سلوك الأفراد وتحكم تصرفاتهم وممارساتهم في المجتمع، فالأمر يختلف؛ إذ الحقوق المترتبة على إعمال العقل والتأليف والابتكار والإبداع، ما تزال غائبة عن وعي المجتمع، مستباحة في ثقافته، لا تشغل الحيز الكافي لحمايتها في ضميره، حتى إنه يخترقها من دون شعور بذنب، أو إحساس بخطر يهدد مستقبله الثقافي.

بل إن هذا المجتمع يصفِّق للقرصنة الفكرية ويرحِّب بها ويروِّج لها، بوصفها خدمةً اجتماعية واقتصادية جليلة، تقدم المادة الفكرية للمستهلك بالسعر الأرخص، وتيسر سبل المعرفة للمجتمع، الذي يرمُق المبدع الأصليَّ، صاحب الحق الفكري، بعين محمرَّة، منطوية على كثير من الحقد والضغينة بوصفه مستغلاً لاحتياجات المجتمع العلمية والثقافية، يقدمها له بالسعر الأعلى.

يفعل المجتمع ذلك من دون أن يفطِن إلى أنه إنما يقوِّم المادة الفكرية بقيمة الوعاء المستوعب لها؛ ورقياً كان أم رقمياً على قرص ممغنط أو عبر (الإنترنت)، مهملاً لقيمة مضمونها العلمي، وما بذل مؤلفه وناشره من جهد ووقت ومالٍ، حتى قدّماه للسوق.

إن شيوع مثل هذه الثقافة المستبيحة لحقوق الابتكار والإبداع، المسقطة لقيمة العمالة الفكرية المبذولة في إنتاجها، تشكل أرضية رخوة، ومناخاً غير مواتٍ، لن يستطيع أكثر القوانين تشدداً وإحكاماً أن يعمل في ظله.

وعلى شاشة هذ الثقافة التي تلف المجتمع من رأسه إلى قدمه، نستعرض صوراً مخزية من صور الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية:

* ترجماتٍ غير مأذونة تقوم بها مؤسسات خاصة ورسمية كبيرة..

* إعادة تحقيق لكتاب تراثي من دون مسوِّغ غير شهوة الربح التجاري والمنافسة المستهترة..

* تقليداً طبق الأصل لكتب رائجة أو مطروحةٍ في مناقصاتٍ رسمية، لم تشترط إبراز ما يثبت امتلاك حق النشر، ولا أداء حق المؤلف فيها..

ويتفاقم خطر القرصنة مع انتقال المعلومات إلى الوسائط الحديثة؛ السمعية والبصرية والإلكترونية، حتى لكأن تطور تقنيات المعلومات ووسائل النسخ والاتصال، جاءت لخدمة قراصنة النشر وتشجيعهم؛ فما إن يصدر برنامج جديد أنفق في إعداده الكثير من الوقت والجهد والمال، حتى يتلقفه مندوبو القراصنة ذوو الياقات الحمراء إلى معارض جايتكس وكومدكس التي سهلت عليهم عملهم، فقدمت لهم أحدث البرامج والمنتجات الإلكترونية تحت سقف واحد، يشترون نسخة من كلٍّ منها، ستكون الوحيدة مدفوعة الثمن، وسيتولى القراصنة تزويد السوق بها بسعرٍ قد تحرر من جميع أعباء التحضير والإنتاج سوى قيمة الوعاء الإلكتروني وأجرة نسخه الزهيدة.

وسوف يقبل المستهلك على اقتناء البرامج المقرصنة سعيداً بالسعر الأرخص مصفقاً للقراصنة ومتمنياً لهم اطراد النجاح والتوفيق.

لقد كانت قرصنة الكتاب الورقي تتطلب طباعة عدد من النسخ يوفر الحد الأدنى الاقتصادي من السعر، مما يرتب على القرصان أعباء مالية كبيرة، وحجز أماكن مستورةٍ للتخزين، واستخفاءً بعمليات التسويق خوف الفضيحة والملاحقة القانونية.

ولكنّ قرصنة البرامج الإلكترونية اليوم توفر عليه كل هذه الأعباء، فصار بإمكانه أن يطبع من النسخ حسب الطلب، فلا يحتاج إلى تجميد مال، ولا إلى تخزين إنتاج. ومباركة المجتمع لعمله كفيلة بكسر حاجز الخوف لديه، فهو يستعلن به، ويعنون له باللاّفتات العريضة.

بل إن أسماء بعض قراصنة النشر – كما بلغني أخيراً – أخذت تحتل مكان المؤلف والمعد على غلاف الكتاب، وتظهر مسبوقة بلقب علمي، في غفلةٍ من القوانين الرسمية والوعي الاجتماعي والنقد.

و لم يكتف قراصنة النشر بالاستعلاان – بعد تعملقهم على حساب المبدعين – بل إنهم لبسوا أردية الوعظ ومسوح الرهبان، وراحوا يتمظهرون بمظهر النساك المشفقين على ثقافة الأجيال، العاملين على تقديم العلم الشريف بأقل التكاليف.. وما استبعدوا من هذه التكاليف غير حق المبدع مقابل عرقه وسهره وإنفاقه.

و لم ينسوا أن يتذرعوا بذرائع واهية من فتاوى شرعية قديمة بأن العلم مشاع بين البشر كالكلأ والماء، لا يجوز تقاضي أجر عليه.. تلك الفتاوى التي أسقطها قرار مجمع الفقه لمنظمة المؤتمر الإسلامي رقم (٥) د الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٩/٥ بشأن الحقوق المعنوية؛ الذي نص في مادته الثالثة على أن ((حقوق التأليف والاختراع والابتكار مصونة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف بها، ولا يجوز الاعتداء عليها)).

ليس إسقاط ذرائع القرصنة علمياً، وإصدار القوانين المحكمة بشأن الحقوق الفكرية رسمياً بالأمر العسير. لكن مكمن المشكلة هو ثقافة المجتمع، كيف السبيل إلى اجتثاث ما شابها من وهم الدفاع عن مصلحة المستهلك، وما اعتراها من زيف اعتقاد السعر الأرخص؟!

كيف السبيل إلى إحلال ثقافة الاحترام لحقوق الملكية الفكرية محل ثقافة الاستباحة لها في ضميره؟!

لقد كانت قرصنة النشر هاجس اتحاد الناشرين العرب إبان تأسيسه عام ١٩٩٥، وتواثقوا يومها على مكافحة القرصنة، وشكلوا اللجنة العربية لحماية الملكية الفكرية، للاضطلاع بأعبائها، واستطاع الاتحاد خلال ما انقضى من سنوات منذ تأسيسه إبراز المشكلة، وإخراجها من عتمة الأقبية والمخابئ، وتسليط الأضواء عليها، وطرحها على بساط البحث بعد أن كانت بعيدة عن دوائر السمع والنظر، فعاد الأمل إلى المؤلف بعد أن كان قد يئس من حقه إزاء تعقيدات القضاء وطول آماد المحاكمة والعجز عن تنفيذ الأحكام.

وظلت ثقافة الاستباحة لحقوق الملكية الفكرية تشكل التحدي الأكبر في مواجهة المشرِّع القانوني من جهة، وفي مواجهة الإجراءات المهنية لاتحاد الناشرين العرب من جهة أخرى.

إن من المعلوم أن التغيير في المجال الاجتماعي أشد عسراً وأبعد منالاً، ويحتاج إلى كثير من التوضيح والتبيان، كثير من الإلحاح والتكرار، بأساليب مختلفة، ووسائل متعددة لكي يستقر في ضمير المجتمع ويصبح ملكةً لديه، تحكم سلوكه، وتضبط تصرفاته.. وعندئذ لن يكتفي بالانصياع إلى القانون، والتقيد بنصوصه وأهدافه، بل يكون حامياً له، معيناً على تطبيقه.

إن هذا يتطلب – إلى جانب الجهود التشريعية المشكورة القائمة حالياً في مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية – تعاوناً بين كافة الجهات الرسمية والشعبية المعنية للخروج من حالة

السلبية والغياب وعدم المبالاة، إلى حالة الإيجابية والتبني والاهتمام، ليقوم كلٌّ بدوره الفعال في دعم الملكية الفكرية صوناً للإبداع وتشجيعاً وتنمية له.

فلتبدأ وزارتا التربية والتعليم العالي بوضع مادة الملكية الفكرية في برامجهما التعليمية، ولتَشْرَعا بتنظيم حلقات دراسية ودورات تعليمية للطلبة.

ولتدلِ وزارة الثقافة بدلوها في تدعيم هذه الحقوق والالتزام بها في الداخل والخارج بالتنسيق مع المنظمات العالمية للحماية كـ(الوايبو).

ولتسهم وزارة الإعلام بالتوعية الاجتماعية في هذا المجال: ندواتٍ تلفازية، ومقابلات إذاعية، ومقالات صحفية.

ولتقم وزارة العدل بالتمهيد لتطبيق القانون بتبسيط إجراءات التقاضي، وتقصير آجال المحاكمات، وتخصيص الملكية الفكرية بمحاكم خاصة، وتزويد قضاتها بالمراجع والمصادر العلمية المناسبة.

ولتضف وزارة التموين إلى مهام دائرة الحماية لديها: حماية حق المؤلف، إلى جانب مهمتيها الراهنتين المقتصرتين على براءة الاختراع والعلامة التجارية.

ولتنشِئ وزارة الداخلية إدارة للمصنفات تهتم بالقضايا المستعجلة وتتحرك تلقائياً لضبط الاعتداءات على حقوق الملكية الفكرية، قبل أن يتمكن أصحابها من إخفائها وإزالة آثارها.

وليقم علماء الأمة ومبدعوها بواجبهم في توعية المجتمع بأهمية الملكية الفكرية لأمة تستشرف مستقبلاً زاخراً بالإبداع.

ولتكن جميع هذه الأجهزة أمثلة تحتذى في تطبيق القانون، وعدم تجاوزه.

فلئن نحن فعلنا ذلك – وإنا لفاعلون بإذن الله – رجونا أن نلحق بركب التحضر، وأن نأخذ مكاننا اللائق في سباق الثقافات، وسيكون لنا إبداعنا الذي نحرص على حمايته معاملةً بالمثل، وسيشكل في ميزاننا التجاري رقماً اقتصادياً مجزياً نفاخر به في عالم المعلومات القادم الزاخر بالأفكار.

قانون حق المؤلف في سورية[1]

بصدور القانون رقم ١٢ لعام ٢٠٠١ في سورية المتعلق بحماية حقوق المؤلف، أشعر، ويشعر معي جميع الناشرين الشرفاء في سورية وسائر أنحاء الوطن العربي، بفرحة غامرة طالما تاقت نفوسنا إليها، لصيانة الإبداع بكل أشكاله الأدبية والعلمية والفنية من عبث العابثين.

[1] نشرت في جريدة البعث ٢٠٠١/٣/١.

وإن عناية المشرع السوري بإصدار هذا القانون، لتُعَبِّر عن عمق إحساسه بأهمية فرض الاحترام لحقوق المؤلف، في تنمية ثقافة الأمة، وإعدادها لمواكبة التطورات المعرفية المثيرة، والتحول الكبير الذي تشهده البشرية في مجالي المعلومات والاتصالات، حيث أصبح تقدم الأمم يقاس بمقدار ما تملكه من معلومات، وثروتها تقاس بمقدار ما تقدمه من إبداعات... ومن المعلوم أن لا إبداع من دون حماية، وأن القرصنة واللصوصية الفكرية كفيلة بوأد أي إبداع.

وإننا، بالقدر الذي نعبر فيه عن سعادتنا بصدور هذا القانون، نستشعر وطأة المسؤولية عن ضمان حسن تطبيقه، وترسيخ ثقافة الاحترام لحقوق الملكية الفكرية في ضمير المجتمع، حيث لا يزال الكثيرون يصفقون لقراصنة الحقوق الفكرية، ويبدون سعادتهم بالخدمات التي يقدمونها لهم؛ وفي طليعتها السعر الأرخص، من دون أن يفطنوا إلى أن فارق السعر إنما يمثل ثمن جهد المبدع وأرقه، وأنهم بتعاملهم مع القراصنة إنما يسهمون معهم في سرقة هذا الجهد، ليكونوا شركاءهم في جريمة السرقة، وأي سرقة!!

فالقرصان إنما يذهب بأوعيته؛ ورقية كانت أم إلكترونية، إلى سوق الأفكار، فيغترف منها متلصصاً ما يحلو له، ثم يأتي ليبيع المستهلك الوعاء وما احتواه من مسروقات.

فهل سيدرك المستهلك خطورة إقدامه على الترويج لقراصنة الأفكار ومسروقاتهم، تحت سلطان القانون الذي نص في الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ على عقوبة الحبس إلى سنتين، والغرامة بمبلغ مئة ألف ليرة سورية على الأقل لكل من ((تصرف أو حاز أو عرض للبيع أو أذاع على الجمهور بأية وسيلة كانت.. مصنفاً مخالفاً بذلك أحكام الحماية))؟!

لا يبدو أن الوعي بأهمية هذا القانون سيكون وشيكاً أو سهلاً، ما لم تتوافر على إرسائه وتعميمه أجهزة الإعلام، ومعاهد التربية، إضافة إلى التطبيق القضائي الحازم والرادع.

وإذ ذاك تكتمل فرحة المبدعين مؤلفين وناشرين، وتسعد الأمة بمستقبل ثقافي واعد.

قانون حماية حقوق المؤلف، حماية للناشر[1]

يتساءل كثير من الناس: كيف يكون الناشر أول من يبدي سعادته بصدور القانون رقم ١٢ حول حقوق المؤلف، ولماذا؟ ألا يقيد القانون عمله، ويحمي حقوق المؤلف لديه؟

ويجيب الناشر بأنه كان الأكثر سعادة لصدور هذا القانون:

---

[1] أعدت في ٢٠٠١/٣/٢٤.

لأنه كان الأكثر إلحاحاً ومتابعة وحرصاً على استصداره، فلقد كانت حماية حقوق الملكية الفكرية هاجس الناشرين يوم أن عقدوا في دمشق عام ١٩٩٤ اجتماعهم الأول الذي كان نواةً لاتحاد الناشرين العرب.

ولأنه هو المعنيُّ الأساسي بهذه الحماية؛ ففضلاً عن حقوقه المجاورة فيما يضيفه على عمل المؤلف من مقدمات ورسوم وتصاميم وإيضاحات وفهارس تظل ملكاً فكرياً له، فإن حقوق المؤلف غالباً ما تؤول إليه بحكم العقود المبرمة بينهما، وتصبح متابعتها ومقاضاة من يعتدي عليها موكولة إليه.

كما أنه كثيراً ما ينقلب بحكم القانون إلى مؤلف عندما يتولى تكليف شخص أو أكثر بعمل فكري يرسم خطته، وتندمج أعمال المشتركين في الفكرة العامة التي وجه بها، حيث يكون من غير الممكن فصل عمل كل من المشتركين وتمييزه على حدة، كما تنص المادة (٣١) من القانون.

وعلى الرغم من أن القانون جاء لتنظيم العلاقة بين المؤلف والناشر لتكون أكثر وضوحاً ودقة وشفافية، وأدنى إلى تجنب الارتياب والشك، حين ألزمهما في المادة (١٤) عند التعاقد على نقل الحق بينهما ((أن يكون ذلك بصورة كتابية، وبتحديد واضح لكل حق في التصرف علىحدة))... على الرغم من ذلك فإن من الخطأ تصور حصر المشكلة بين المؤلف والناشر.

إن المؤلف والناشر كليهما يقفان على خط واحد في مواجهة قرصنة النشر، وثقافة الاستباحة لحقوق الملكية الفكرية السائدة، وقبل هذا وذاك حالة العزوف القرائي التي يعاني منها المجتمع.

عوامل ثلاثة تتعاون على وأد الإبداع لدينا في مهده... فما ينجو من غربال العزوف القرائي، لكونه مرجعاً دراسياً، أو كتاباً مواتياً لاهتمامات اجتماعية عامة، أو سياسية طارئة، يتلقفه قراصنة النشر، ومراكز التصوير السريع على أبواب الجامعات، ليحرموا المؤلف والناشر كليهما من استثمار جهدهما الفكري، عدواناً عليهما.

ذلكم هو المؤلف الذي صدر القانون لحمايته، فكان صدوره:

١- تشجيعاً للإبداع الذي هو أسُّ ارتقاء الأمم، فلن يتمكن مبدعٌ من مواصلة إبداعه من دون حماية لحقوقه.

٢- ومواكبة لمسيرة تطور الإنسان في طريق ارتقائه في مدارج الحضارة، إذ هو يتحول الآن من مرحلة صناعة التراب إلى مرحلة صناعة الأفكار.

٣- ودحضاً لأوهام زعمت أن اللصوصية هي الطريق الوحيدة أمام الفقير لاقتناص العلم والمعرفة ممن ينتجهما. فقرصنة الفكر والثقافة لا تصلح لإشادة بناء ثقافي حقيقي ومبدع. وسرقة الإبداع لا تجعل من اللص مبدعاً، بقدر ما تعكس عجزه عن الإبداع.

٤- وسداً لذريعة واهية طال استخدام قراصنة النشر لها، ألا وهي ذريعة خدمة المستهلك، بتقديم احتياجاته بالسعر الأرخص.

ولعمري إن هذا لهو الضلال المبين بعينه، لا يكتفي فيه اللص بارتكاب جريمة السطو ابتغاء تحقيق ثراء عاجل من كسب غير مشروع، بل يستدرج معه المستهلك؛ يغريه بتوفير دريهمات من السعر، ليضمّه إليه شريكاً في إثم اللصوصية، يقفان سواسية أمام القضاء، مكبلة أيديهما، ليواجها حكم المادة (٤٠) من قانون الحماية:

((يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين، وبغرامة لا تقل عن مئة ألف ليرة سورية، أو بإحدى هاتين العقوبتين: كل من تصرف، أو حاز، أو عرض للبيع، أو أذاع على الجمهور بأية وسيلة كانت، أو أدخل إلى أراضي الجمهورية السورية مصنفاً، مخالفاً بذلك أحكام الحماية المقررة بموجب هذا القانون بقصد الاستغلال التجاري)).

لعله يكون الآن قد اتضح لنا، من المستهدف من قانون الحماية؟ إنهم قراصنة الفكر وسائر أشكال الاعتداء على حق المؤلف، بما في ذلك: الحيازة، والاستيراد، والتصدير، والعرض للبيع.

ولكن ماذا بعد صدور القانون؟ كيف نستطيع أن نوفر المناخ الملائم لتطبيقه؟ كيف نستطيع أن نطبقه بفعالية تحقق أهدافه، وتجنبنا إساءة استعماله؟! هل يمكن أن يتحول القانون في أيدينا إلى ذريعة للدعاوى الكيدية والابتزاز بالباطل، لوأد الإبداع بدلاً من تشجيعه، ولتضييع الحقوق بدلاً من إحقاقها؟!

لقد وفر المشرع لنا الأرضية القانونية الصلبة، لتكون لنا قاعدة للانطلاق، وبقي علينا:

١- استكمال الأجهزة التنفيذية، وتسمية العاملين في الدولة الذين تكون لهم صفة الضابطة العدلية، ويكون لهم الحق في دخول المحلات وضبط المخالفات يؤازرهم رجال الأمن والشرطة.

٢- تبسيط إجراءات التقاضي في دعاوى الحق الفكري، وتوفير إمكانيات التدخل السريع والمداهمة، وتجنب الإطالة، وذلك لتفويت فرص إخفاء الجريمة، التي طالما كان القراصنة يستفيدون منها، فيتركون القانون بتحايلهم عليه حبراً على ورق.

٣- الحزم في ضبط المخالفات، وإنزال أقسى العقوبات عليها لتشكيل وازع الردع، وتوكيد هيبة القانون.

٤- التوعية المستمرة به في وسائل الإعلام، لاجتثاث ثقافة الاستباحة للحقوق الفكرية السائدة في المجتمع بذرائع مختلفة، كالسعر الأرخص، والعوز الفكري، وشيوع المعرفة والعلم المؤيد ببعض الفتاوى.

٥- ترسيخ القانون في ضمير المجتمع عن طريق التربية، وإدراجه بشكل أو بآخر مادة أساسية في جميع مراحل التعليم من الابتدائية إلى الجامعية، بوصفه حقاً طبيعياً من حقوق الإنسان، وشرطاً من شروط نماء الإبداع.

٦- الالتزام الصارم به من قبل الأجهزة الرسمية التي لم تكن تتقيد بهذا الحق فيما تمارسه أو تشرف عليه من أعمال الترجمة والنشر، لتكون بالتزامها قدوة ونموذجاً.

٧- التعاون بين الكتاب والناشرين على إيجاد صيغ مقبولة للتعاقد، وإعداد عقود نموذجية توضح حقوق الطرفين، واعتمادها مكتوبة وموقعة بينهما، والتزامها والعمل على حسن تطبيقها؛ ذلك أدنى ألا يرتابوا، وأعون على استمرار التعاون بينهما لتنمية ثقافة المجتمع في عصر المعلومات.

وتحقيق هذه الأهداف مجتمعة، لا يمكن لجهة واحدة أن تنهض به؛ لابد له من مجلس وطني يضم كافة الأطراف المعنية، وهو من الأهمية بما يوجب اتخاذ مثل هذه الخطوة، لضمان مستقبل ثقافي إبداعي واعد، يؤهلنا لتبوُّء مكان لائق لنا على خارطة الحضارة العالمية الشاملة الآخذة بالتشكل.

الكتاب وحق المؤلف[١]

هل أمسى الكتاب بحاجة إلى التعريف بأهميته والتنويه بدوره في بناء الحضارات وارتقاء الأمم؟!

هل بات حق المؤلف في اقتطاف ثمرات جهده وسهره وكده موضع تشكك ولبس، بل محل تنكر واستباحة في المجتمع؟!

هل أصبح الكتاب وحق المؤلف بحاجة إلى عيد سنوي، يلفت النظر إليهما - على استحياء - ويؤكد أهميتهما وحاجة المجتمع الماسة إليهما؟

بتُّ أشعر بما ينتاب المتلقي من السآمة والملل، من كثرة ما نردد على مسامعه من قصائد المديح للكتاب (خير جليس)، والحث على تبجيل المفكرين والمبدعين... حتى اعتراه نوع من الإدمان، مما عطل الكلمات عن إعطاء مدلولاتها في ذاكرته، وشل قدرتها عن إنتاج مفاعيلها في حياته... فإذا بهذه الكلمات تحمل معنيين متناقضين يندرجان في معجمين مختلفين: معجم نظري يجل الكتاب وحق المؤلف، ومعجم عملي يهمل الكتاب ويستبيح حق المؤلف.

فيستخدم المعجم الأول (النظري): مشرعو القوانين والأنظمة، وواضعو برامج التربية والتعليم ووسائل الإعلام، ومنظمو المؤتمرات والندوات والمحاضرات، ومصممو الشعارات وسائر مهندسي الخطاب النهضوي.

---

[١] أعدت في ٢٠٠١/٤/٢٢م.

ويستخدم المعجم الثاني (العملي): الأجهزةُ التنفيذية والإدارية وجميع المتلقين من مختلف شرائح المجتمع... كأنهم يقومون بعملية تحويل آلية تلقائية للمفاهيم بين المعجمين، فيتخد المصطلح أو الشعار النظري المطروح معناه التطبيقي المعكوس فور صدوره، كأننا إذا كتبنا كلمة (اقرأ) فهمنا منها لا تقرأ، فقام من وراء ذلك مفارقات، مما يسَّر مهمة رسامي (الكاريكاتير) المعنيين بتضخيم العيوب وإظهار التناقضات، فأصبح بإمكانهم الاكتفاء بحمل (كاميرا) لتصوير الوقائع الجارية وفق المعجم العملي، وعنونتها بالمصطلح المقابل لها وفق معجمها النظري.

الأمر الذي جعل أكثر المتفائلين بإنهاض المجتمع من كبوته، يحلم بتطبيق خمسة بالمئة على الأقل من الشعارات الطنانة المطروحة والتوصيات المعلنة، عقيب الندوات والمؤتمرات وورش العمل المتعددة التي تنعقد في طول الوطن العربي وعرضه، ثم لا يكون نصيبها أكثر من تصنيفها في أدراج مثلجة، بانتظار أن يعاد إلقاؤها على مسامع الناس في مناسبات قادمة، ربما بعد تغيير بعض الوجوه والعناوين.

إن هذه الظاهرة تذكرني بأهمية التمييز بين مصطلحات التعليم والتثقيف والتربية، فإذا كان التعليم هو ما يتم حشوه في دماغ الإنسان من معلومات، فإن الثقافة تعني ما يستقر في ضمير الإنسان بعد أن ينسى ما تعلمه على مقاعد الدرس، فيترجمه أعمالاً وتصرفات في سلوكه الاجتماعي، أما التربية فهي الجسر الواصل بين العلم والثقافة، ترمم بالعلم ما تآكل أو تعفن أو تحجر من الثقافة.

من أجل هذا كان الرسول ﷺ يستعيذ بالله من علم لا ينفع، وقلب لا يخشع، وعين لا تدمع. وما العلم الذي لا ينفع سوى العلم الذي لا يستطيع النفاذ إلى ضمير الإنسان، ليستقر سلوكاً في ثقافته يتصرف إزاء المشكلات على ضوئه. والله تعالى يقول: <#إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ ما بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا ما بِأَنْفُسِهِمْ@>{١٣/١٢:١١-٢١} <pt>[الرعد: ١٣/١١]<pn> أي إن الله تعالى لا يغير ما اعترى أحوال قوم من تراجع وانحطاط حتى يغيروا ما فسد في أذهانهم من أفكار ومفاهيم.

أراني قد توغلت بعيداً في عتمة النفق، فلنتوقف عند مشهدين يطلعاننا على بعض أحوال الكتاب وحق المؤلف، لنرنو بعدهما بأبصارنا إلى بصيص من نور يبدو لنا في نهاية النفق.

فأما المشهد الأول، فمتحف يغص بعشرات الصور واللوحات والمجسمات، تحكي لنا إحداها قصة الإنسان في طريق كدحه إلى الله، واستثماره الكون الذي سخره له وأطلق يده فيه؛ يكتشف فيه الطاقة تلو الطاقة، ويستخدمها إلى أن يصل إلى عصر المعلومات، الذي تتنامى فيه العمالة الفكرية على حساب العمالة اليدوية، ولا يزال يسعى كي يحرر نفسه من العمل العضلي، الذي لم يخلق له، إلى عمل العقل الذي ميزه الله به.

ثم نتوقف عند لوحة تقول: حقوق التأليف والابتكار مصونة شرعاً وقانوناً، ولأصحابها وحدهم حق التصرف فيها، ولا يجوز لأحد الاعتداء عليها.

وأخرى تقول: لا إبداع ولا معلوماتية من دون حماية واحترام لحقوق المؤلف.

وثالثة تقول: حماية حق المؤلف طريق للحضارة وعلامة عليها.

وتتوسط المتحف مكتبة تغص بمئات القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية التي تعنى بحماية حقوق المؤلف.

تليها مكتبة تضم ما كتب عن الملكية الفكرية وأهميتها في تنمية الإبداع وازدهار الثقافة.

ويلفت نظرنا كتاب عن بيت الحكمة، ودرو الكتب العربية، وحركة الترجمة أيام الرشيد والمأمون، وكيف كان المأمون يشتري الكتب من أنحاء العالم بأغلى الأثمان والهدايا، ثم يدفع للمترجمين وزنها ذهباً لترجمتها إلى العربية، لتكون في أيدي الدارسين.

وأما المشهد الثاني فسوق صاخبة تغص بالكتب بكل أشكالها الورقية والإلكترونية الحديثة، ينادي عليها بالأسعار المنخفضة، أناس يقرعون لها أجراس (الأوكازيون)، يرتدون ثياب النساك، ويوهمون الناس بأنهم يخدمون العلم الشريف، يسرقونه لهم من مؤلفيه الذين أفنوا أعمارهم فيه، وأكلّوا أبصارهم من أجله، وبذلوا أموالهم في تأليفه وتصنيفه... يخادعون بذلك الله والناس، فيقبل الناس عليهم، يملؤون جيوبهم بأموال السحت، يشجعونهم بها ويسهمون معهم في مزيد من سرقة جهود المفكرين وحقوق المؤلفين.

ونستمع إلى اثنين من هؤلاء المشترين يتلاومان:

– إن ما فعلناه محرم شرعاً، والقانون يعدنا شركاء في السرقة، وينص على معاقبتنا لمجرّد الحيازة.

– لكن الضرورات تبيح المحظورات، وأين القانون؟ وهل سيوظف لكل منا شرطياً يسائلنا عن طبيعة ما نشتري.

– قد علمت أن الشرطة تضبط من ينتحل علامة تجارية مسجلة باسم نستله أو ليبتون أو مارلبورو، أليس ذلك نوعاً من الملكية الفكرية؟!

– تلك علامات تجارية دولية لمواد استهلاكية تدعمها شركات كبرى، من الذي سيدعم مؤلف كتاب؟!

ويعلو في زاوية من السوق صراخ بين اثنين يدعي أحدهما أنه سبق إلى سرقة كتاب فترجمه وطبعه وكتب عليه: إن حقوق الطبع محفوظة [له]، فكيف يجرؤ آخر أن يعيد سرقته وترجمته؟! إن حق السرقة محفوظ للسارق الأول، ومن سبق إلى مباح ملكه.

#<إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخاصُمُ أَهْلِ النّارِ@>{٣٨/١:٦٤-٦]<pt> {ص: ٣٨/٦٤<pn>].

ويتحاور آخران حول مشروعية الترجمة من دون إذن، يقول أحدهما: إننا بلد متخلف يحتاج إلى المعرفة ينهلها من أي مصدر يرتاده، إن نهمه إلى المعرفة بالإضافة إلى ضيق ذات يده، يسوغان له السطو عليها من غير أي حرج، لذلك لم يوقع بلدنا على أية اتفاقيات دولية تقيد حريته في تحصيل المعرفة. ويقول له صاحبه وهو يحاوره: لماذا لا نسمي المسميات بأسمائها؟! المصنَّف ملك للمصنِّف؛ التصرف فيه حق طبيعي له محصور به، هل يتوطن الحق أو يتلون، فيكون حقاً هنا وباطلاً هناك؟! وهل للاعتداء على حق المؤلف اسم آخر غير السرقة واللصوصية؟ هل تغير دعاوى نبل الغاية وشرف المقصد طبيعة الجريمة؟ أتستبيح حقوق المؤلف لخدمة العلم أم لخدمة الجيب، وتحقيق كسب سريع غير مشروع؟!

وهل اللصوصية هي الطريق الوحيد لتحصيل العلم، والتغلب على الصعوبات؟ ألا يمكن للتفاوض والاتفاق أن يحل المشكلات مع الاحتفاظ بالحقوق وشرف المهنة والتعامل؟!

لقد حصل الأفارقة بالتفاوض على حقوق للترجمة الإجبارية والسعر العادل، فهل لنا أن نقتدي بهم؟!

وتدور في ركن من السوق عجلة مطبعة تطبع آلاف النسخ من كتاب لمؤلف عربي حيٍّ يرزق، لمصلحة جامعة عريقة في بلد عربي آخر.. يقول صاحب المطبعة: إنني أمارس ذلك من سنين؛ لم يسبق لأحد أن سألني عن شيء اسمه حق مؤلف؟

إذا كان لهذه المشاهد في سوق القرصنة التي تحكمها ثقافة الاستباحة لحقوق الملكية الفكرية وأكل أموال الناس بالباطل أن تهز مشاعرنا، وتقشعر منها أبداننا، فلنصرف وجوهنا عنها متجهين إلى ما يبدو في نهاية النفق من بصيص نور عسى أن نرجع منه بقبس أو نجد على ناره هدى.

هذا الوهج البعيد يقال: إنه ناجم عن تفجير المعرفة المصحوبة بثورة اتصالات عارمة عبرت الحدود، وحطمت السدود، وكسرت الاحتكارات، وتدفقت على إثرها المعلومات كالطوفان، تنهمر بها الفضائيات أمطاراً من السماء، وتنبجس بها الشبكات عيوناً من الأرض، ويوشك أن تسال إلى كل بيت كما يسال الماء والكهرباء.

ويُتوقع لهذا الانفجار المعرفي أن يغير كل المفاهيم والأعراف والتقاليد، وأنماط السلوك، وأساليب التربية والتعليم، وأن يتيح لسباق الأمم فرصاً متكافئة، ومعايير جديدة يتقدم على ضوئها من كان أكثر إبداعاً ونفعاً للبشرية.

ولن يكون في مجتمع المعلوماتية القادم مكان للقراصنة والطفيليين والمتثائبين.

وإلى أن يحين ذلك الحين، لابد أن نكيف أنفسنا مع مفاهيم العصر، لندخل حلبة السباق العالمي بأكف نظيفة، وعقول منفتحة، وأفكار مبدعة.

لابدَّ أن نجتث ثقافة الاستباحة لحقوق الملكية الفكرية من جذورها على كافة المستويات، ولو تطلب ذلك منا جهداً خارقاً ينهض به مجلس وطني يضم كل المعنيين.

لابدَّ أن نقول للقراصنة أخيراً: فإن غفل الناس و لم تشعروا بوخز الضمير فما الله بغافل عما تعملون #>وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْباطِلِ وَتُدْلُوا بِها إِلَى الْحُكّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِنْ أَمْوالِ النّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ@>{٢/١:١٨٨-١٧] <pt> {البقرة: ٢/١٨٨<pn>].

حوار حول الكتاب

مع مندوب جريدة البيان في دمشق[1]

<?tf="_lots_Ba><mtn">س:<؟tf> يكثر الحديث عن أزمة الكتاب في الوطن العربي لأسباب عديدة، يمثل ظهور الكتاب الإلكتروني واحداً منها، هل يمكن اعتبار ظهور هذا الكتاب تحدياً حقيقياً؟ وما المطلوب برأيك لتجاوز هذه الأزمة؟

<?tf="_lots_Ba><mtn">ج:<؟tf> الكتاب هو الكتاب، خزانةٌ للمعلومات والمعارف، تُختزن فيها ثمرات عقول المفكرين، وتجارب الأمم والأجيال، ثم تُحفظ ضمن أوعية مختلفة، لتنشر بين أيدي القراء عند طلبها، وفق الحاجة إليها.

قد تشح مصادره للمعرفة و المعلومات أو تغزر، وقد تضمر ثمرات الفكر التي يتلقفها عند كل أمة أو تكبر، وقد يشتد الطلب على استرجاعها (قراءتها) في جيل من الأجيال أو يفتر، فلا يكترث لذلك.

إنه حافظ أمين،يقوم بوظيفته في اختزانها وتوثيقها ووضعها بتصرف الراغبين بها،على الوجه الأكمل.

أما طبيعة الوعاء الذي يستوعب المعلومات، وشكل الخزانة التي تختزن فيها،فلا تهم الكتاب.. فلقد تعددت الأوعية التي استخدمها، وتطورت عبر التاريخ البشري،ولا تزال تتطور..منذ أن انطلقت من ذاكرة الإنسان (الراوية) الذي كان يحتفظ بها في الصدور،وينقلها إلى الأجيال بالمشافهة والتلقي.. إلى أن انتظمت في سطور؛ رســوماً و أحرفاً وكلمات، نقشت على الصخور، ورسمت على رقائق الحجارة، وكتبت على الجبس والطين، ونسخت على سعف النخيل، وجلود الحيوانات.. ثم اختُرع الورق قبل خمسة آلاف عام، فأرز إليه، ووجد فيه ضالته ومبتغاه، وظل يستخدمه بكافة أشكاله وألوانه منذ (البُردي) حتى (الشاموا) وأحدث أنواع الورق. ونشط النساخ في تزويد القراء بنسخ

---

[1] نشر في جريدة البيان العدد ٨٩، الأربعاء ٢٠٠١/٧/١٨م.

محدودة من الكتب،على قدر طاقة أيديهم على الإنتاج.. إلى أن جاءت مطبعة غوتنبرغ قبل خمس مئة عام، فأخذ الكتاب زخرفه،وعلا شأنه، وبلغ أوجَهُ، وانتشر في أيدي الناس بكميات وفيرة، تتيح لهم أوسع الفرص للقراءة والتعلم.

ولم يتوانَ الكتاب عن استخدام جميع الوسائل التي أمدته بها الحضارة الحديثة، وسنَّة التطوُّر، فأخذ مكانه صوتاً على أشرطة التسجيل السمعية، يتيح للإنسان أن يسمعه مقروءاً يتلى عليه، وهو يقود سيارته لمسافات بعيدة، أو صورة ناطقة على أشرطة التسجيل المرئية المسموعة،تتيح له فرصة الاستمتاع بالصورة والحركة إلى جانب الصوت، فيستحوذ الكتاب على سمعه وبصره كليهما، لا يترك له منهما فكاكاً..

أفيزهد الكتاب بالوسائط الإلكترونية والرقمية الجديدة، التي تجمع له إلى ذلك كله، ضآلة الحجم، وسعة الاستيعاب، ودقة التصنيف، وبعداً ثالثاً يخترق الصورة المسطحة إلى أعماقها، ويُمكِّن الإنسان من التجوُّل في داخلها، وفتح مغاليق أبوابها، والتوقف عند أي جزء من أجزائها، أو ركن من أركانها، يسلط الضوء عليه، يستزيده من المعلومات عنه؛ عن تاريخه، ونظائره، وأضداده، وشروحه، وما قيل عنه وفيه، ثم الولوج من أية معلومة فرعية إلى تفاصيلها، مذكرة إياه بصنيع الأسلاف على الورق – وفق الإمكانات التي كانت متاحة لهم – من تفريع للنص بالاستطراد والشرح والحاشية وحاشية الحاشية، حتى لتجد نفسك وأنت تقرأ صفحة من مخطوطات الأجداد، أمام خريطة تتابع خطوطها وأسهمها الإرشادية المتداخلة طولاً وعرضاً، إلى أعلى وإلى أسفل، وأحياناً إلى الخلف.. غير أنك هنا مع الكتاب الإلكتروني أمام نص مفرع وفق الطلب، لا يشغلك من فروعه إلا ما تطلبه؟!..

أفيزهد الكتاب بالوسائط الإلكترونية الجديدة، وقد أراحته من لوم أنصار البيئة وتبكيتهم له، بسبب اخترامه لغاباتها، تقطيعاً لأشجارها من أجل توفير عجينة لورقه، وتلويثاً لها بنفاياته الكيماوية الناجمة عن الأحبار ومواد التحميض والتظهير والتنظيف، واستنفاداً لمناجمها لتوفير المعادن اللازمة لآلات الطباعة، وقد أغنته الشاشة عن ملايين أطنان الورق، وأغناه الحرف المضاء عليها عن مئات آلاف أطنان الحبر ومستلزمات الطباعة؟!..

أفيزهد الكتاب بالوسائط الإلكترونية والرقمية الجديدة، وهي تزحف نحوه بسرعة مذهلة، تتأنق له وتتودد، تغريه باستعدادها لتلبية أي طلب، وتذليل أي عقبة، وحل أي مشكلة، وكسر أي حاجز، وتخطي كل عائق، وطي كل بُعد، وكسر كل احتكار، ليصبح في يد الإنسان مثل خاتم سليمان؟!..

لن يواجه الكتاب – في طريق رحيله عن الورق، وتحوُّله إلى أوعيته الإلكترونية الجديدة– غير تشبث الإنسان بقديمه ومألوفه وعاداته، ورفضه الغبي لكل جديد، وسيتذرع لرفضه بألف حجة

وحجة، وسيذرف دموع التماسيح أسفاً على فراق الكتاب، بعد صحبة حميمة استمرت آلاف السنين.

وهي ذرائع واهية؛ اعتاد الكتاب عليها، إبان كل رحلة يعتزم القيام بها إلى مسكن جديد، وما هي إلا مسألة زمن وأجيال.. يألف بعده الجيل الجديد ما أنكره الآباء، وتذهب أوعية الآباء ومألوفاتهم إلى متاحف التاريخ.. هكذا واجه الإنسان القديم آلات الطباعة متشبثاً بالنساخة اليدوية، زاعماً أنها تنبض بفيض من روح الناسخ وفنه تارة، وأنها بدعة لم يقترف الآباء إثمها تارة أخرى، فتأخرت المطبعة عن خدمة الفكر في العالم الإسلامي قروناً، حتى تحجر هذا الفكر بين أيدي النساخ..

أما أنها ذرائع واهية، ودموع كاذبة، فهي كذلك عند الشعوب (النائمة)، على الأقل، لأنهم يتذرعون بها لتسويغ عزوفهم القرائي الراهن، فلا هم يقرؤون الكتاب في وعائه الورقي التقليدي، وتعوزهم الهمة لامتلاك ناصية قراءة الكتاب في أوعيته الإلكترونية الجديدة، والقدرة على التعامل معها. ولهذا العزوف وأسبابه حديث في مكان آخر.

سيذهب الكتاب التقليدي الورقي، ويحل محله الكتاب الجديد الإلكتروني – حتماً – ويبقى الكتاب – في رأيي– كتاباً، يتغير فيه الشكل والوعاء، ويبقى المضمون، ولا يستقر من أوعيته في أيدي الناس، إلا ما ينفع الناس، ويكون أيسر استخداماً، وأقل كلفة، وأجدى نفعاً.

وسوف يتعايش الأسلوبان الورقي والإلكتروني، بمقدار ما يتمكن الورقي من الانسحاب والإلكتروني من الحضور، في عملية إعادة انتشار تدريجية على خطين متقابلين، على نحو ما يتعايش قطارا ذهاب وإياب في نقطة التقاء تبدأ صغيرة، ثم تتطابق، ثم تضمحل، ثم يتباعدان بعد أن يتبادلا تحية الوداع.

وما يقال عن تعايش مشابه لتعايش الشاشة الكبيرة مع الصغيرة، والصحافة الورقية مع الإذاعة والتلفاز، فإني أراه تشبيهاً مع الفارق، وأنه سينقضي بانقضاء الحاجة إليه، بمعنى أن الشاشة الكبيرة ستبقى ما بقيت الحاجة إليها قائمة.. وأن التشبيه الأكثر تطابقاً مع موضوعنا هو: تعايش وسائط الإنارة بفوانيس الزيت والغاز مع وسائط الإنارة بمصابيح الكهرباء، وكذلك وسائط النقل على ظهور البغال، مع النقل بالسيارات والطائرات.إنها ما تزال متعايشة (أي موجودة بشكليها التقليدي والجديد)، ولكن بأية نسبة؟!

وليس المطلوب لتجاوز (الأزمة) – وأنا لا أرى أنها أزمة، بقدر ما هي صعوبة عابرة، مثل صعوبات السفر أو الانتقال إلى مسكن جديد – سوى:

١– أن يخرج جيل الكتاب الورقي – الذي هجر الكتاب وتردى في أمية لحقت به منذ أن غادر مقاعد الدرس – من حالة عزوفه القرائي، ويتعرف من جديد على أهمية القراءة، ودورها في ارتقاء

الأمم والأفراد على السواء، ويروض نفسه على تخصيص وقت يومـــي – مهما كان ضئيلاً– لقراءةٍ جادة في كتاب مختار.. وأن يحاول الاطلاع – ولو بقدر يسير– على أوعية المعلومات الإلكترونية الجديدة، ويحاول تشغيلها، والتآلف معها، وعدم التوجس منها، حتى لا يبدو في أعين أولاده وأحفاده متخلفاً ومناهضاً للتقدم.

٢– أن تغير المؤسسات التربوية ومعاهد التعليم مناهجها باتجاه ثقافة الحواسب والبرامج الإلكترونية، فإنها ثقافة المستقبل، وأن تتعجل ذلك قبل أن يفوتها القطار، فتفقد سيطرتها على الأجيال واحترامها لها..

إن الأجيال القادمة، هي أجيال الحاسب لامحالة، فتحت أعينها عليه، وتمرست أصابعها بنقر أزراره، وتوجيه فئرانه، واندمجت معه لعباً وتعلماً، وربما هربت إليه إن لم تجد في المدرسة والبيت ما يروي ظمأها منه.. هذا إذا لم يغير الحاسب أساليب التعليم وأنماط التعلم ويلغي دور المدرسة نهائياً، مستبدلاً بها التعليم عن بعد.

٣– أن تجتهد دور النشر في الارتقاء بعملها على مسارين:

أولهما: مسار النشر التقليدي، فترتقي به في حسن الاختيار لموضوعاته، وتوضيح معاييرها في هذا الاختيار، وتغليب جانب الإبداع والتجديد والإضافة العلمية... فتعددُ مصادر المعرفة ووفرةُ إنتاج المعلومات، لم يتركا مجالاً للتكرار والاجترار والتقليد والمحاكاة، وكذلك تحسين تواصلها مع القارئ، وابتكار أساليب جديدة لجذبه إليها، ولفت نظره عن الوسائل الإعلامية الأخرى التي باتت أكثر إغراءً.

وثانيهما: مسار النشر الإلكتروني؛ الذي يجب أن تستعد للتحول تدريجياً إليه، قبل أن يفوتها القطار فتصبح من المهن المنقرضة التي انقضت حاجة الناس إليها إلا على سبيل الفولكلور.

ولست في ذلك أتحدث من فراغ، فالشركات المنتجة للبرامج (بما فيها الكتاب الإلكتروني)، شركات جديدة متخصصة لا علاقة لها بصناعة النشر، بل هي تنأى بنفسها عن أن تنسب إليها، وتكون جزءاً منها، وتنكر على الناشر التقليدي أن يطور نفسه باتجاه النشر الإلكتروني، وترى أنهما صناعتان منفصلتان متباينتان.

والمعلومات قد أخذت فعلاً ترحل عن الورق إلى الأقراص الممغنطة والإنترنت، بادئة بالموسوعات والمعاجم والأطالس، فتوقفت الموسوعة البريطانية عن صدورها التقليدي على الورق، ولحقتها لاروس وغيرها من الموسوعات الذائعة. وستتبعها معارف أخرى بعد أن تختار أزياءها وأساليبها الجديدة التي ستحتال بها على القارئ، لتكسر الحواجز التي أقامها دونها، وتخترق صدوده عنها.

<tf؟>س:<"mtn><?tf="_lots_Ba> من موقعك كنائب لرئيس اتحاد الناشرين العرب هل استطعتم حتى الآن أن تحدوا من عمليات السرقة الفكرية والاحتيال، التي يمارسها بعض الناشرين وأصحاب المكتبات لتصوير الكتب وغيرها من الأمور الأخرى؟. ولماذا لم يتم حتى الآن الاعتراف رسمياً باتحاد الناشرين في سورية؟

<tf؟>ج:<"mtn><?tf="_lots_Ba> بكل صراحة: لم نستطع – على الرغم من كل الجهود الخارقة المبذولة، ومن كل القوانين الرسمية الصادرة – أن نحد من عمليات السرقة الفكرية، فالقرصنة في مجالي النشر الورقي والإلكتروني ما تزال تتفاقم وتستشري وتستعلن، ضمن ثقافة استباحة اجتماعية عامة، تصفق لها، وتشجعها، وتغض الطرف عنها، وتيسر لها سبل الكسب الحرام، والثراء الفاحش، والاستثمار غير المشروع.

قراصنة النشر، لا يهتمون بالكتاب التثقيفي و التنويري الذي يوزع في طول الوطن العربي وعرضه، وعلى مئات الملايين من سكانه، نسخاً لا تزيد عن الألفين بل الألف، فمثل هذا الكتاب لا يستأهل أن يلطخوا أيديهم بحبره وهمومه..إنهم يترقبون الغنيمة الأكثر دسماً.

هكذا يتلصصون على أبواب المؤسسات التعليمية الكبرى، بانتظار مناقصة دسمة تتضمن مئات العناوين، فإذا ما حانت الفرصة – كما هي سانحة الآن عند إحدى هذه المؤسسات الكبرى – انقضوا على أكبرها كمية، يقدمون بها السعر الأرخص، لا يكلفهم إلا شراء نسخة أصلية واحدة، يدفعون بها إلى التصوير، ثم يديرون بها عجلات إحدى المطابع القابعة في الضواحي بعيداً عن الأنظار، وربما تواروا وراء اسم لامع ليقدم باسمه العطاء، مؤكدين له قدرتهم على تزويده بسعر يوفر له فرص النجاح في منافسةٍ غير شريفة ولا مشروعة.

أقول: غير شريفة ولا مشروعة، لأن المتنافس الظاهر أو المستتر يعلم أن هامش المنافسة في الكتاب الأصلي محدود، وأن فرق السعر الذي ينافس به إنما يمثل حقوق التأليف والإعداد المسروقة من المؤلف والناشر، أي إنه يعلم أنه لصٌّ وسارق، يأتي بأوعيته التي يملكها في الظاهر، ليعبئها بالمضامين الفكرية والمعنوية التي لا يملكها.

لقد وجه اتحاد الناشرين العرب مذكرة عممها على الجامعات العربية والمؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية بتاريخ ١٩٩٧/٦/٢٣م أتبعها برسائل تذكيرية متتالية، يلفت نظرها إلى أن إعلان المناقصات مشروطة بالسعر الأرخص من دون اشتراط ما يثبت مراعاة حقوق التأليف، ليس تشجيعاً للقرصنة فحسب، بل هو إسهام فعّال بتأسيس شبكات القرصنة وتنشيطها، لأن مثل هذه المناقصات ستكون حتماً من نصيب القراصنة، فالناشر الأصلي لا يستطيع منافستهم بحال، نظراً لالتزامه بحقوق التأليف، ولتحمله نفقات الإعداد والإخراج؛ تلك الحقوق والنفقات التي تحرر منها القراصنة.

هكذا يُحرم المؤلف من ثمرات جهده، وتقدم هدية للقرصان.. وهكذا يتصيد القرصان – من بين مئة عنوان غامَرَ الناشر بنشرها لسد حاجة المجتمع الثقافية – العنوانَ الذي حقق رواجاً، بسبب تقريره مرجعاً دراسياً، أو لكونه صادف هوىً عند جمهور القراء، تاركاً المؤلف والناشر يتجرعان مرارة الحرمان.

وهكذا يذبح الإبداع،على مرأى ومسمع من المؤسسات التعليمية والثقافية، وبتشجيع منها، فلم يستجب لدعوة اتحاد الناشرين العرب إلا قلة من المؤسسات العربية، ويكافح الاتحاد (الآن) من أجل وقف تنفيذ عطاءٍ كبير مليء بالكتب المقرصنة لإحدى هذه المؤسسات.

إن قراصنة النشر لا يبالون بالإبداع، ولا يتعاملون معه في أي مرحلة من مراحل إنتاجه، ولا تربطهم بالمؤلفين والمفكرين والمبدعين أية علاقة، فهمتهم منصرفة إلى سرقة الإبداعات المنجزة لا إلى إنتاجها،غير أنهم أخيراً بعد أن لاحظوا حفاوة الناس بالإبداع، عمدوا إلى توظيف قرصنتهم في الإبداع، فأبدعوا في القرصنة،وظهرت في الأسواق كتب ذات عناوين تجتذب بعض السذج من القراء، وتحمل أسماء دار وهمية للنشر، وأسماءهم أنفسهم (أي القراصنة) بصفتهم مؤلفين، مسبوقة بلقب (دكتور)..

وتحرك اتحاد الناشرين العرب ثانية.. لقد تدكتر القراصنة، وظهر اللقب العلمي المبجل متبوعاً باسم قرصان، وانطلت الخديعة على القارئ.. وتتابع انتحال القراصنة لِلَّقَبْ، ولم تنطل على الاتحاد.. إنه يعرف المجرمين بسيماهم، ووجه مذكرات التحذير والاستفسار عن السيرة الذاتية لهؤلاء القراصنة (المتدكترين): في أي جامعة درسوا، ومن منحهم هذا اللقب؟!

أي استهتار بالقراء؟! وأية مهانة تلحق بالثقافة؟! وهل انتحال صفة (ناشر) متاحة لكل من يريد انتحالها هازئاً بالقوانين والتنظيمات المهنية وما تشترطه من مؤهلات لمنح شرف هذا اللقب المقدس؟! وهل يمكن لأمي، لا يكاد يعرف من الحرف غير ما يكتب به اسمه، أن ينتحل لقب (دكتور) ساخراً من الجامعات وأطروحاتها ومناقشاتها العلمية وشروطها الأكاديمية وتقاليدها؟!

يبدو أن ذلك قد أصبح ممكناً في ظل ثقافة الاستباحة لحقوق المؤلف، وفي مجتمع يصفق للقراصنة، ويشكر لهم خدماتهم العظمى لتوفير مستلزمات الثقافة لهم بالسعر الأرخص..

كأن الثقافة لا يمكن تحصيلها إلا عن طريق القرصنة!! وكأن عوز الإبداع لا يمكن سده إلا بالسطو على الإبداع،وإراقة دمه،ولعقه حتى الثمالة!! وكأن شرف التمدن والتحضر والنهوض يمكن حيازته بالسرقة واللصوصية وسائر الوسائل غير الشريفة!!

أعود إلى ما كنت بدأت به القول: إن اتحاد الناشرين العرب لم يتمكن، على الرغم من جهوده المضنية، أن يضع حداً لقرصنة النشر.. وهاهي ذي تستفحل أكثر وأكثر في ظل ثورة المعلومات

وتقنيات النشر الإلكتروني، وتطفح السوق بأقراص الـــ(CD) المسروقة غير الشرعية، ولاتكاد تجد من بين مئة منها واحداً أصلياً.. فليهنأ المجتمع الذي يفرح بالسعر الأرخص على حساب الإبداع.. فإنه إذا استمر على تشجيعه لقراصنة النشر، فإنه لن يجد بين يديه ما يسد جوعته الثقافية، لأن القراصنة لن يجدوا ما يقرصنونه بعد جنايتهم على الإبداع الوطني وذبحه للوريد.

أما إذا كان المجتمع الوطني سيكتفي بما يسرقه له القراصنة من إبداعات المجتمعات الأخرى، ويريحه من همِّ الإبداع وإعمال الفكر، فتلك مرتبة لا يرتضيها لنفسه إلا عاجز كَلٌّ رضي بأن يكون مع الخوالف، وقديماً هجا الحطيئة الزبرقان بن بدر قائلاً:

<sh1>دعِ المكارمَ لا ترحلْ لبغيتها

<sh2>واقعدْ فإنّك أنتَ الطَّاعمُ الكاسي

إن شبابنا وأجيالنا الصاعدة قد أقبلت على علوم الحاسب وبرمجة الحواسب، وقريباً سيكون لدينا نسبة عالية من الشباب المؤهل تأهيلاً عالياً في هذه العلوم، هل سنوظف طاقاتهم في القرصنة وسرقة البرامج، وكم يمكن للقرصنة أن تستوعب من طاقاتهم؟!

إن اتحاد الناشرين العرب سيظل يكافح القرصنة، ولن يمل، ولكن إلى أي مدى يمكن لجهوده أن تثمر في الحد من قرصنة النشر، واستئصال ثقافة الاستباحة لحقوق الملكية الفكرية، إذا لم تدعمه في جهوده اتحادات الكتاب العرب، والنقابات المهنية المختلفة، ووزارات التربية والتعليم العالي والثقافة والإعلام والعدل والداخلية، ولم يقم في كل بلد مجلس وطني يضع ميثاق شرفٍ لحماية الحق الفكري، كالذي وضعه اتحاد الناشرين العرب لأعضائه، ويسهر على تطبيقه وتنفيذه.

إن القانون وحده لا يمكن أن يستأصل شأفة القرصنة، ولابد أن يحوطه سياج من الأخلاق التي تشكل الأرضية الصالحة لتطبيقه.

وأما عن اتحاد الناشرين في سورية، فالاعتراف به قائم، وهو يعمل تحت إشراف مباشر من وزارة الإعلام، ريثما يصدر القانون الخاص به، الذي هو الآن قيد النظر في مجلس الشعب.

<tf؟>:س<"mtn><?tf="_lots_Ba> تجري عملية تداول لقانون جديد لحماية الملكية الفكرية، ويرى البعض أنه سيحل قضية حماية هذه الحقوق، لكنه سيخلق مشكلة أخرى تتمثل بارتفاع أسعار الكتب المترجمة والكتاب الإلكتروني وغيرها من الكتب الأخرى، فهل هناك حل لهذه الإشكالية بوصفك أحد الناشرين المعروفين؟.

<tf؟>:ج<"mtn><?tf="_lots_Ba> لا أرى أن قانون حماية حقوق المؤلف الذي صدر في سورية برقم ١٢ لعام ٢٠٠١ سيحل مشكلة هذه الحقوق، كما لا أرى أن حماية حقوق المؤلف تخلق مشكلة تتمثل بارتفاع الأسعار.

فأما القانون، فأنا أرى أن صيانة حقوق المؤلف قضية أخلاقية، ومسألة حضارية، قبل أن تكون قانونية، كما سبق أن بينت، وأن أكثر القوانين صلابة، لا يمكن أن يطبق في مجتمع غير مقتنع به، ولا يمهد الأرض الصالحة له، ويشيع المناخ الملائم لتطبيقه، ويستقر رفض العدوان وكره المعتدين عليه في ضميره.

وأما ارتفاع أسعار الكتب نتيجة حماية حق المؤلف، فإن علينا أن ننظر إليه وفق الملاحظات الآتية:

١- إن رفع سعر الكتاب بما يوازي جهود تأليفه حق طبيعي للمؤلف يعد جزءاً أساسياً من السعر، ويعد السعر الذي يتضمن حق المؤلف هو الأصل، وأي تخفيض ينشأ عن تجاهل حق المؤلف أو انتقاصه يعد سرقة واعتداءً، يشترك في إثمهما كل من المنتج (القرصان) والمستهلك الذي رحب بتخفيض السعر وهو يعلم أن الفرق حقٌّ للمؤلف.

٢- على الرغم من أن حق المؤلف حق حصري، لا يشاركه فيه أحد، فإن المغالاة في تقويم هذا الحق تعسف في استعماله، من حق المجتمع أن يتدخل لمنعه...

والتعسف في استعمال الحق، قد يمارسه المؤلف ذاته أحياناً، استغلالاً لشهرته، أو لمنصبه، أو لمركزه التدريسي الذي يسمح له بطرح كتابه مقرراً مدرسياً. مما يضطر الناشر إلى تحميل عبء مغالاة المؤلف في حقوقه للقارئ أو الطالب.

وقد يمارسه الناشر أحياناً، فيرفع السعر فوق المعقول والمتعارف عليه.. فإذا كان الناشر محلياً، فأمره هين، لأن ركود سوق الكتاب وحالة العزوف القرائي السائدة في الساحة الثقافية العربية، سيضطرانه إلى التخفيف من غلوائه، فليس من مصلحته رفع سعر الكتاب لأن أحداً لن يشتريه.

وأما الناشر الأجنبي، فيخطئ كثيراً إن لم يقدر ظروف المنطقة، ولم يتعامل معها بطريقة مختلفة عن التعامل الجاري في بيئته.. فنحن لا نستطيع أن نجاريه في عدد النسخ التي يطبعها بالطرق التقليدية أو الإلكترونية، ولا في السعر الذي يفرضه على المستهلك في بلده حيث مستوى دخل الفرد مرتفع أضعافاً، وحيث الكتاب يشكل عنده حاجة ملحة، وحيث حقوق المؤلف عنده مقدسة.

٣- من الخطأ الكبير، والسلوك الطفولي، أن نظن أن حل المشكلة إنما يتم بالقرصنة والاستيلاء والعدوان على الحقوق.

فثمة طرق أخرى مشروعة، لا أقول هي أكثر جدوى وأعم نفعاً.. يكفي أن أقول: إنها مشروعة، لتكون هي ما يجب أن نفكر بسلوكه، وأن نرفض كل ماعداه من طرق البغي وأكل أموال الناس بالباطل.

إنها طرق التفاوض، وإبرام الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية، للحصول على المعرفة بالسعر العادل، ففرض الاحترام لحقوقنا لا يتم إلا باحترامنا لحقوق الآخرين.

لقد استطاع الأفارقة الحصول بطريق الحوار والتفاوض على أفضل الشروط لاستيراد المعرفة، ومنها الترجمة الإجبارية، والسعر العادل، والمساعدات الثقافية، ويمكن لنا أن نحصل على الشروط ذاتها، حين نأتي البيوت من أبوابها، ونسلك الدروب المشروعة ذاتها.

<Ba_stol_"=ft?><ntm">س:<؟ft> هناك بعض الكتب التي تقومون بنشرها وتحمل عناوين مهمة لكن مضمونها عبارة عن مادة صحفية، في حين لديكم كتب مهمة أخرى، ما السبب في هذا التباين في قيمة هذه الكتب وأهميتها؟

<Ba_stol_"=ft?><ntm">ج:<؟ft> على الرغم من خضوع ما تقوم دار الفكر بنشره إلى تقويم علمي وفق معايير؛ منها الإبداع والحاجة والمستقبل وعدم التكرار، فإني لا أزعم أن جميع منشوراتنا تصدر في سوية واحدة، وقد تضطرنا بعض الاعتبارات الخاصة لتجاوز بعض هذه المعايير.. غير أني مع ذلك لا أتفق معك في تهمة التباين في قيمة الكتب وأهميتها، فنحن نعترف بالتفاوت لا بالتباين، وهو شأن طبيعي جداً. ولا أتفق معك كذلك في التهوين من شأن المادة الصحفية، فإن المادة الصحفية غالباً ما تكون أسبق في نشر المعلومات الجارية، لتصبح مرجعاً لها يوثقها.

كما أن معايير النقد لدى القراء تختلف، وما يراه أحدهم عيباً يراه آخر مزية من وجهة نظر أخرى، ونحن في دار الفكر نعتمد كثيراً - في ترشيد خططنا النشرية وبرامجنا - على رأي القارئ، ونسعى للحصول عليه، عبر استبانات واستطلاعات، نأخذ بها.

<Ba_stol_"=ft?><ntm">س:<؟ft> تتعدد الجهات الرقابية في سورية؛ مما يسهم في تعقيد هذا الموضوع، فما المطلوب برأيك لحل هذه القضية؟

<Ba_stol_"=ft?><ntm">ج:<؟ft> سؤالك ينطوي على قبول الرقابة كأمر واقع، وحصر المشكلة في تعقيداتها الناجمة عن تعدد الجهات الرقابية، بينما المشكلة في نظري تتركز في وجود الرقابة أصلاً، التي تقوم في الوطن العربي كله على افتراض قصور عقلي لدى القارئ، يتطلب تنصيب أوصياء متعددين عليه، إذا أفلت من شراك أحدهم، أمسك به الآخر.. هكذا تتداوله الرقابات بين سياسية ودينية واجتماعية، لتحول بينه وبين ممارسة دوره في الرقابة الذاتية، على أساس من الحرية المسؤولة، فيمتلك حرية التفكير وحرية التعبير من جهة، ويتحمل مسؤولية كلمته قضائياً واجتماعياً، من جهة ثانية.

ولن أقحم نفسي في الحديث عن هموم الرقابة، وجنايتها على الإبداع، وإعاقتها لحركة النشر، وحرمانها القارئ من حقه في الاطلاع، وانعدام جدواها في عصر الفضائيات، وعجزها عن تطبيق

قرارات المنع التي تصدرها في عصر تطور تقنيات النسخ والاتصال، وتحوُّلها إلى أسلوب ناجح للترويج، إذ البحث عن الممنوع فطرة مركبة في ضمير الإنسان..

كل ما أستطيع أن أنصح به لحل مشكلة الرقابة، أن تنسحب من الساحة الثقافية بهدوء، فقد فات أوانها، وتجاوزها الزمن.. أما إذا أصرت على البقاء سيفاً مصلتاً على الكلمة المطبوعة، فإن شأنها سيكون كما لو أنها تريد أن تثأر من الكتاب المحدود، لكرامتها التي داستها الفضائيات التي تخطت الحدود والقيود.

<tf؟>:س<"mtn><?tf="_lots_Ba> تفتقر سورية إلى الكتاب الشعبي على غرار ما هو معروف في بعض البلدان العربية. فلماذا يغيب هذا الكتاب؟ وهل لديكم نية للقيام بهذا الدور؟

<tf؟>:ج<"mtn><?tf="_lots_Ba> ليست لدينا في دار الفكر نية لإنتاج الكتاب الشعبي، بمفهومه الذي يقوم على إنتاج الكتاب بشروط ومواد أقل كلفة، إلى جانب إنتاجه في طبعة فاخرة، تاركة الخيار بينهما للقارئ وإمكاناته.

إن هذا كان مفيداً أيام رواج سوق الكتاب، وكثرة طلابه، عندما كان الناشر يستقبل قارئاً يبحث عن جديد، وكان القارئ ينتمي إلى شرائح اجتماعية متفاوتة الإمكانات.. أما الآن، وقد أصبح الناشر يصدر جديداً يبحث عن قارئ، وانصرف معظم الذين كانوا يقرؤون إلى الوسائط الإعلامية الأكثر جذباً، والأيسر استخداماً، وتقلصت كمية النسخ التي يطبعها الناشر إلى الألف.. فلم يعد إنتاج الكتاب الشعبي مجدياً، لأنه لن يسهم في زيادة عدد القراء، ولأن السبب الرئيسي في نظرنا لضمور سوق الكتاب ليس السعر، وسيكون إنتاج الكتاب في نموذجين شعبي وفاخر عبئاً على الناشر لامسوغ له.

وهكذا نرى كيف توقفت سلاسل الكتاب الشعبي عن الصدور مثل:

(اقرأ) و(كتاب الهلال) و(كتاب الشعب)، بعد أن كانت ملء السمع والبصر.

و لم يبق في الساحة سوى الكتاب المدعوم مثل كتاب (عالم المعرفة) الذي تصدره الكويت، وتبيعه بما لا يزيد عن أجور شحنه، وهو ما لا يطيقه الناشر.

ولعل صيغة من التعاون بين الناشر والمؤسسات الثقافية الرسمية لدعم الكتاب، وبيعه بسعر رخيص.. تكون مفيدة.

<tf؟>:س<"mtn><?tf="_lots_Ba> كيف تقوّم ظاهرة إقامة معارض الكتب في سورية والدول العربية؟

<Ba_lots_"=?tf><mtn">ج:<؟tf> معارض الكتاب: وسيلة جيدة تستخدم في العالم كله من أجل تنشيط الحركة الثقافية، وتنمية عادة القراءة، وزيادة حجم المبادلات الثقافية، والاطلاع على إبداعات الشعوب، ومنجزات التقدم العلمي، وإذكاء روح الحوار بين الحضارات.

وعلى الرغم من انتشار ظاهرة المعارض في الوطن العربي، والجهود التي يبذلها منظمو المعارض لتحقيق أهدافها، فإن رتابة هذه المعارض، وعدم ابتكار أساليب جديدة لاجتذاب قراء جدد إلى عالم القراءة، قد حوّلها إلى سوق للكتاب، يقصده من اعتاد عليه من الزوار، ويقيس الناشر نجاحه برقم المبيعات، وتتخذه بعض شركات تنظيم المعارض سوقاً، لا تميزه رسالته الثقافية التي يحملها من غيره من معارض السلع الأخرى، وهكذا تطغى المصالح التجارية على الرسالة الثقافية، وتسود الرتابة والتكرار المعارض، بكل ما يترتب عليها من إلف واعتياد يفقدها ألقها وجاذبيتها.

إن معرض الكتاب الذي تنظمه مكتبة الأسد بدمشق معرض متميز بحسن تنظيمه، ونوع معروضاته، وسعة تغطيته الإعلامية، وجمهوره مميز بحسه الثقافي ودقة اختياره لما يقرأ، لكن عين الرضا التي يسعدها ما تراه داخل المعرض، تمسك بها عين أخرى، تبحث خارج المعرض عن أولئك الذين يسرحون ويمرحون، ولا يعنيهم أمر المعرض والكتاب، ولا يكترثون له بشيء.

<Ba_lots_"=?tf><mtn">س:<؟tf> ما دور اتحاد الناشرين العرب في ترتيب قواعد المعارض وتنظيمها؟

<Ba_lots_"=?tf><mtn">ج:<؟tf> لم يتوان اتحاد الناشرين العرب عن بذل كل ما في وسعه، للتعاون مع منظمي المعارض، من أجل بلوغ أهدافها، وإعادة ألقها، فهو ينظر إليها بوصفها قافلة ثقافية يحدوها الناشر، حاملاً ثقافة بلده إلى الآفاق، متنقلاً بينها.. فمنظمو المعارض يحمل كل منهم همَّ معرضه في بلده، واتحاد الناشرين العرب يحمل هموم المعارض جميعاً، ويمتلك لها رؤية شاملة.

فقد شكل الاتحاد لجنة المعارض العربية والدولية لتتواصل مع جميع منظمي المعارض، وتمكن من عقد عدة اجتماعات لهم، وزودهم بدراسات مقارنة تظهر تباينَ هذه المعارض في شروطها على أمل توحيدها، وتداخلَ مواعيدها بغية التنسيق بينها.

ويتعاون معهم من أجل ترشيد العمل في المعارض وتنظيمه، ومنع الدخلاء والمزورين وقراصنة النشر من المشاركة فيها.

وتقوم العلاقة بين الاتحاد والمنظمين على أساس الاحترام المتبادل، ثقة من الطرفين بأنهما الركنان الأساسيان لقيام المعرض، وركنهما الثالث الذي يعملان من أجله هو القارئ الزائر.

<Ba_lots_"=?tf><mtn">س:<؟tf> ما دور اتحاد الناشرين العرب في تسهيل انتقال الكتاب بين الدول العربية؟

<tf؟>ج:<"mtn><?tf="_lots_Ba> (تيسير انتقال الإنتاج الثقافي العربي): عنوان لاتفاقية أقرها مؤتمر الوزراء المسـؤولين عن الشـؤون الثقافية في الوطن العربي، المنعقـد في دمشـق ٢١-١٩٨٧/٤/٢٣. ووافق عليها المؤتمر العام للمنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم المنعقد في تونس ١٩-١٩٨٧/١٢/٢٢.ووقعت عليها معظم الدول العربية.

وقد نصت الاتفاقية على ضرورة إعفاء الكتاب من الرسوم الجمركية، ومنحه أولوية النقل بين الأقطار العربية، بتعرفات نقل مخفضة لا تتجاوز ٢٥% من تعرفات النقل المفروضة على السلع الأخرى.

ثم نصت في مادتها العاشرة على أن أحكام هذه الاتفاقية لا تمس حق كل دولة من الدول الأعضاء فيها في أن تسمح أو تراقب أو تمنع – وفقاً لتشريعها الوطني – تداول أي مصنف في إطار سيادتها.

والآن – بعد مضي أربعة عشر عاماً على هذه الاتفاقية – أستطيع أن أؤكد أن المادة الأخيرة (العاشرة) المتعلقة بالرقابة وحق الدولة في منع تداول أي مصنف، هي الوحيدة التي طبقت من هذه الاتفاقية.. ولعلها هي العائق الأساسي والعقبة الكؤود في طريق انتقال الكتاب بين البلدان العربية.

فما الذي ترجو من اتحاد الناشرين العرب أن يفعله، بعد إخفاق الأنظمة العربية كلها في تطبيق اتفاق التيسير، أكثر من أن يواصل مساعيه الحميدة لدى الأنظمة، ولا يقنط من رحمة الله؟!

<tf؟>س:<"mtn><?tf="_lots_Ba> هناك من يقول: إن من أسباب كساد سوق الكتاب وجود أزمة قارئ عربي إذا ما قورن مع القارئ الأجنبي. كيف تنظرون إلى هذا الموضوع؟

<tf؟>ج:<"mtn><?tf="_lots_Ba> إن مناهج التربية والتعليم؛ هي المسؤولة عن غرس عادة القراءة لدى الإنسان من أجل بناء مجتمع قارئ. وهي القادرة على تكوين القارئ النهم، الذي يعد الكتاب حاجة أساسية لتنمية عقله وفكره، مثلما الرغيف حاجة أساسية لنماء جسده، بل هو يشعر بأن معدته محدودة؛ إذا استقبلت من الرغيف أكثر من حاجتها أصيب بالتخمة، بينما عقله غير محدود يلتهم كل ما يقدم له من زاد المعـرفة، ويقول: هل من مزيد؟!

فإن هي أرادت أن تستخدم طاقتها في بناء الإنسان القارئ، أقبلت عليه منذ الصغر، توسع مداركه، وتفتح له آفاق المعرفة، وتغريه بها مستغلة ما فطر عليه من حب الاطلاع، والسعادة بالتعرف على المجهول، فتطارحه الأسئلة وتدفعه للتساؤل،ثم تضع بين يديه المراجع والمصادر، وتتركه يواجه تعب الولوج إليها، ويعاني مشقة البحث فيها، وينتابه الإحباط تارة والأمل أخرى، حتى يظفر بما يريد، وتغمره السعادة بما حصل عليه بجهده وتعبه وسهره.. عند ذلك ستقوم بينه وبين الكتاب ألفة ما بعدها ألفة، وسيشعر أن حياته مدينة للكتاب، وأنه لا يستطيع أن يعيش من دون كتاب، يصطحبه معه كل حين، يحيي به كل وقت انتظار فيزهق ملله، ويخصه بساعات من وقته يخلو بها معه.

أما إذا أرادت أن تضرب به مثل السوء، وتذهب به خارج دورة الحضارة، فتصرفه عن عادة القراءة، وتبغضه بالكتاب، وتشغله بسفاسف الأمور.. فإنها تعمد إلى ربطه بالمقررات، وصرفه عن المراجع، وقتل روح السؤال والتساؤل لديه، وإراحته من عناء التفكير ومشقة البحث، فها هو ذا الكتاب المقرر بين يديه، قد احتوى علم الأولين والآخرين، وما عليه إلا أن يقرأه آناء الليل وأطراف النهار حتى يحفظ كل حرف فيه، ويصبه في ورقة الامتحان صباً، فينال الشهادة، وتنقطع بها صلته بالكتاب، بل يصبح الكتاب أبغض شيء إليه، لأنه كان الضيف الثقيل المفروض عليه، وها قد انتهت حاجته إليه.. أفتراه يبحث عن نظيره ليعكر عليه صفو هدوئه.

والمناهج، عندما تمارس هذا الدور، تلغي كل دور لمكتبة المنزل أو المدرسة، ولحصة المطالعة، ولواجب المطالعة الحرة، ولحلقة البحث، وتصنع من الكتاب أعدى عدو للإنسان.

هذا ما يمكن للمناهج أن تفعله، وأترك لك بعد ذلك أن تقارن، وتتعرف على نوع المناهج التي يتخرج على ضوئها كل من القارئ العربي والقارئ الأجنبي.

<Ba_lots_"=?tf><mtn">س:<؟tf> بحكم تجربتكم الطويلة والغنية في مجال النشر والتوزيع؛ ما أكثر الكتب مبيعاً وفق تسلسلها في المعارض العربية؟ وكيف تفسرون ذلك؟.

<Ba_lots_"=?tf><mtn">ج:<؟tf> يتعرض أكثر الكتب مبيعاً لموجات قرائية، حسب تموُّج أذواق الناس في القراءة، فقد كانت الكتب الثقافية رائجة في الستينيات من القرن الماضي، تبعتها موجة القصص والروايات في السبعينيات، ثم راجت الكتب الدينية والتراثية في الثمانينيات والتسعينيات، وتراجعت كتب الدراسات الأدبية والشعر، وطغت موجة كتب الطبخ وتربية الأولاد وكتب الغرائب والتنجيم، وثمة إقبال الآن على كتب الإدارة والكمبيوتر، ويبقى للكتاب الفكري الإبداعي جمهوره المتلقف له في كل حين، ويظل الإعلان قادراً على إقناع الناس بما يروق له من الكتب أسوة بكافة السلع الاستهلاكية التي يروج لها بغثها وسمينها.

<Ba_lots_"=?tf><mtn">س:<؟tf> من المعروف أن هناك تفاوتاً كبيراً في الكثير من المجالات بيننا وبين عدوتنا إسرائيل، ومنها صناعة الكتاب والمعلومات وتسويقهما، مما يخلق فجوة حضارية واسعة، كيف ترى السبيل إلى تضييق هذه الفجوة؟ الآن ومستقبلاً؟.

<Ba_lots_"=?tf><mtn">ج:<؟tf> لا سبيل إلى تضييق الفجوة إلا بإطلاق حرية الاطلاع وحرية التفكير وحرية التعبير من إسارها، والتخلص من هاجس الأمن الثقافي، والخروج من ضيق أحادية الفكر إلى سعة التعدد والحوار، وكسر جميع أطواق التحجر والتقوقع والجمود، والانفتاح على الآخر.. فذلك هو طريقنا الوحيد للتقدم. وهو طريق المستقبل الذي يبشر به عصر المعلومات والاتصالات؛ سنسلكه مرغمين، إن لم نتدبر أمورنا راضين ونخطط للخروج من عزلتنا.

<?tf="_lots_Ba><mtn">س:<؟tf> المواطن العربي شغوف في مشاهدة الفضائيات مما يؤدي إلى عزوفه عن قراءة الكتب مبرراً ذلك بأن الفضائيات فيها من البرامج ما يغني عن قراءة الكتاب، ما مدى صحة ذلك؟

<?tf="_lots_Ba><mtn">ج:<؟tf> لا شك أن الفضائيات بوسائطها المتعددة أكثر إغراءً من الكتاب، لكنها لن تستطيع أن تجيب على كل تساؤلات الإنسان، ولا أن تلبي حاجته إلى البحث المنهجي، ولا أن تمده بالمعلومة الموثقة.. إنها تقدم له المعلومات التي تريد.. ويظل الكتاب مصدره الوحيد للمعلومات التي يريد..

وربما كان تعدد الفضائيات ووفرة برامجها مما يتيح له فرصة تعدد الخيارات، ليختار ما يريد.. إلا أنه سيواجه خطر الاندماج مع برامجها غثة أو سمينة قبل أن يقع على البرنامج الذي يريد. ولن يسلم نفسه إليها إلا إنسان ليس لوقته قيمة، وليس عنده برنامج للبحث أو القراءة يرتب وقته على أساسه.

أما الإنسان الجاد الذي يخطط لوقته، فسوف يعطي لكل ذي حقٍّ من الوقت حقه، ولا يدخل إلى الفضائيات إلا على ما يريده منها.

ندوة حق المؤلف في التلفاز السوري[1]

حماية حق المؤلف مشكلة أخلاقية قبل أن تكون مسألة قانونية

إن ترسيخ حماية حق المؤلف في ضمير المجتمع يحتاج إلى:

١- إدراجها في المناهج التربوية في كافة مراحل التعليم من الابتدائية حتى الجامعية، مع التدرج في تعميق مفاهيمها وفق المرحلة التعليمية.. وهي مهمة وزارتي التربية والتعليم العالي.

٢- توعية المجتمع، بتوضيح أهمية الحق الفكري في عصر المعلومات، وبيان خطر استباحته على الإبداع والمستقبل الثقافي، وعلى المستهلك نفسه الذي عده القانون شريكاً في جريمة الاعتداء على الحق الفكري (م٤٠)، وبإسقاط ذرائع القراصنة من الوجهتين القانونية والشرعية، وهذه مهمة أجهزة الإعلام.

٣- وضع قانون حماية حقوق المؤلف موضع التطبيق بحزم، وتبسيط إجراءات التقاضي في قضايا الملكية الفكرية، وتقصير آمادها.. وتلك مهمة وزارة العدل.

٤- استكمال وزارة الثقافة ما عهد به القانون إليها من:

أ - إحداث مديرية لتسجيل حقوق المؤلف (م ٣٩).

---

[1] أفكار أساسية أعدت لندوة التلفاز العربي السوري، ٢٠٠١/٦/٣٠م.

ب- تسمية العاملين الذين يتمتعون بصفة الضابطة العدلية (م٤٧).

جـــ- إصدار التعليمات التنفيذية للقانون (م ٤٨).

٥- اهتمام أجهزة الأمن بضبط الكتاب المزور، مثلما تهتم بضبط الكتاب الممنوع رقابياً، وضبط الاعتداءات على الحق الفكري، مثلما تهتم بضبطها على الحق المادي، فسرقة الحقوق الفكرية لا تقل جنائياً عن سرقة الحقوق المادية .

٦- تشديد الإجراءات المهنية لتنقية صناعتي التأليف والنشر من الشوائب، واستبعاد الدخلاء والمتطفلين عليهما.

٧- دعم مشروع ميثاق شرف عربي لأخلاق مجتمع المعلومات الذي اقترحه الدكتور عبد المجيد الرفاعي، رئيس مركز المعلومات القومي.

حماية الحقوق الفكرية قبل صدور القانون كانت قائمة بموجب:

١- قانون التجارة (م ٥١) : حماية العنوان التجاري .

٢- قانون العقوبات:

- (م ٧٠١-٧٠٣)اغتصاب العنوان التجاري.

- (م ٧٠٨-٧١٠) حماية الملكية الأدبية والفنية.

٣- قانون المطبوعات: (المواد ٣١-٣٦ حول حماية حق المؤلف).

٤- السوابق القضائية: محكمة الجزاء بحلب (الغرفة الثانية) الحكم رقم أساس ٢٧٠ في ٥ آب ١٩٦٥ حبس المدعى عليه وتغريمه ومصادرة الكتاب المقلد.

<"mtn><?tf="_lots_Ba>غير أن واقع الملكية الفكرية في القطر قد تردى كثيراً،<tf؟> وانتشرت القرصنة واستعلنت، وشملت الأعمال الوطنية، بعد أن كانت تحاذرها، اكتفاء بقرصنة الأعمال الفكرية الأجنبية. وقد يكون ذلك بسبب:

أ- شيوع ثقافة الاستباحة لحقوق الملكية الفكرية في المجتمع.

ب- تعقيد الإجراءات القضائية، وقلة السوابق القضائية في قضايا الملكية الفكرية.

جـــ- التأخر في تطبيق القانون الجديد، مما زاد من جرأة القراصنة.

مزايا قانون حماية حقوق المؤلف (١٢):

١- الإذن الكتابي بنقل الحق: م ٢٩./٢١/١٤/١٣/٦/٥

٢- النشر الإلزامي: م ٢١.

٣- مدة الحماية طوال حياة المؤلف، حتى ٥٠ سنة بعد وفاته.

٤- التوجيه، بالتأليف وفق فكرة محددة: حقٌّ لصاحب الفكرة (م ٣١) كالموسوعات والمعاجم وغيرهما.

٥- وزارة الثقافة أصبحت مخولة بمصادرة جميع النسخ المعاد إنتاجها خلافاً للقانون (م٤٣)، وبطلب اتخاذ إجراءات أخرى من المحكمة (م٤٤).

٦- موظفو الوزارة الذين يتمتعون بصفة الضابطة العدلية، لهم حق دخول المحلات، وضبط المخالفات، وكذلك ضبط المواد والنسخ والوسائل المستعملة في ارتكابها، بمؤازرة رجال الأمن والشرطة.

ملاحظات حول قانون حماية حقوق المؤلف (١٢):

١- نطاق الحماية:

أ- المصنفات التي ينتجها وينشرها مواطنو الجمهورية العربية السورية ومن في حكمهم داخل البلاد أو خارجها.

- هل تشمل ما ينشره ناشر سوري لمؤلف أجنبي؟

ب- المصنفات التي ينتجها وينشرها في الجمهورية العربية السورية مؤلفون، اتخذوا منها مكاناً لإقامتهم.

- ماذا لو غيّر المؤلف مكان إقامته؛ مغادراً بعد النشر في سورية، أو قادماً إليها بعد النشر خارجها؟

جـ- المصنفات التي تشملها أحكام الاتفاقيات الثقافية والاتفاقيات الأخرى التي تلتزم بها الجمهورية العربية السورية.

- ما هذه الاتفاقيات؟ أغلب الظن أنها غير موجودة.

- وهل يفقد حق المؤلف مشروعيته تبعاً لجنسية صاحبه؟

- وهل يطلق القانون أيدي قراصنة النشر في كتب المؤلفين العرب والأجانب من غير السوريين؟! فماذا ينتظر المؤلف السوري إذن من البلدان الأخرى غير أن تعامله بالمثل؟!

٢- الاقتباس القصير (م٩)، والاستشهاد المتمشي مع العرف السليم (م٣٧/أولاً)، ما المعايير في ذلك؟

٣- التعويض المناسب: من يحدده؟ (م ١٢/١٨/٢١/٢٩).

٤- حق الناشر على أعماله المضافة إلى مخطوطة المؤلف، يجب أن يفرد بالنص عليه في أحكام المصنفات المشتركة (٢٩-٣٦) أسوة بما ورد في المادة (٣٤) عن اعتبار الشراكة في تأليف المصنف السينمائي أو المسرحي أو الإذاعي أو التلفازي لكل من: مؤلف السيناريو، ومن قام بالتحوير أو الحوار، وواضع الموسيقا، والمخرج. فالناشر يقوم بمثل هذه الأعمال وغيرها، وخاصة في مجال البرمجيات الحاسوبية والنشر الإلكتروني، فضلاً عن النشر الورقي أو السمعي والبصري.

٥- حرية استعمال المصنف - إيضاحاً للتعليم - الممنوحة لغايات مدرسية أو تربوية أو جامعية أو لغايات التدريب المهني (م ٣٧/ج)؛ يجب تقييدها بالغرض غير التجاري، وبموافقة المؤلف، وعدم الإضرار بمصالح المؤلف المشروعة (أسوة بما ورد في المادة ذاتها/خامساً حول الاستنساخ)، وعدم الاكتفاء بالتمشي مع العرف السليم لغموضه.

٦- تسجيل حقوق المؤلف لدى وزارة الثقافة: يؤكد هذه الحقوق ولا ينشئها، بمعنى أن القانون يحمي هذه الحقوق ولو لم تكن مسجلة.

٧- العقوبة المفروضة (في المادة ٤٠/ رابعاً) على كل من أعاد في الجمهورية العربية السورية إنتاج مصنفات محمية، يجب إلغاء عبارة (في الجمهورية العربية السورية) أو إضافة عبارة (أو خارجها) إليها، لكي تشمل المعتدي الذي يمارس الإعادة والتوزيع بعيداً عن أراضي الجمهورية العربية السورية، ملحقاً أكبر الضرر بحقوق المؤلف، لممارسته عدوانه في السوق الأوسع.

٨- (م٤٦) على جميع المحلات المرخص لها بنشر المصنفات أو نسخها أو توزيعها أو بيعها في (الجمهورية العربية السورية) أن تحتفظ بالوثائق الكتابية التي تخولها ذلك، يجب إضافة كلمة (النشر) قبل (النسخ) لتصبح العبارة (الذي يخوله القيام بالنشر أو النسخ أو التوزيع أو البيع).

حقوق الناشر المستقلة عن حق المؤلف

١- أعمال التحرير (التنقيح، وتخريج النصوص وعزوها إلى مصادرها، والفهرسة،والسيناريو والحوار).

٢- أعمال الإخراج (التنضيد، والإخراج الفني، والرسوم والأشكال التوضيحية، وتصميم الغلاف، والألوان المضافة، وبقية الإضافات من الوسائط المتعددة في البرامج الحاسوبية؛ كالصوت والموسيقا والصورة والحركة).

٣- أعمال التخطيط والتكليف والتنسيق، كما في الموسوعات والمعاجم والأطالس.

مع مندوب جريدة الرأي العام الكويتية[1]

---

(1) أعدت في ٢٠٠١/٩/١٠م.

<?tf="_lots_Ba><"mtn>س:<؟tf> هناك اتفاقية دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية. هل القطر العربي السوري مشترك بهذه الاتفاقية، وما مدى العمل بها؟ وإن كان غير مشترك فما الأسباب التي حالت دون الاشتراك؟

<?tf="_lots_Ba><"mtn>ج:<؟tf> الاتفاقات الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية متعددة:

– ففي عام ١٨٨٣ تم التوقيع على **اتفاقية باريس** للملكية التجارية والصناعية، فكانت أول اتفاقية تهدف إلى حماية الحقوق الفكرية في البلدان الأخرى، مقتصرة على الجوانب الصناعية والتجارية منها التي تشمل براءة الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والعلامة التجارية.

– وفي عام ١٨٨٦ تم التوقيع على <؟tf="_lots_Ba">اتفاقية برن<؟tf> لحماية المصنفات الأدبية والفنية، التي بسطت الحماية الدولية على حق المؤلف.

– ثم في عام ١٨٩٣ اتحد مكتب باريس ومكتب برن في منظمة واحدة انبثقت عنها فيما بعد المنظمة العالمية للحماية الفكرية المعروفة اختصاراً بـــ <؟tf="_lots_Ba">(الوايبو)<؟tf>. وقد تم التوقيع على اتفاقية الوايبو في عام ١٩٦٧ وتم إنشاؤها عام ١٩٧١، وفي عام ١٩٧٤ أصبحت الوايبو إحدى الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة، ومكلفة بإدارة موضوعات الملكية الفكرية بإقرار من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفي عام ١٩٩٦ أبرمت الوايبو اتفاق تعاون مع منظمة التجارة العالمية لتأخذ دورها في حماية الحقوق الفكرية في عصر العولمة.

وسورية غير مرتبطة حالياً بأيٍّ من هذه الاتفاقات الدولية، عدا اتفاقية باريس المتعلقة بالملكية الفكرية للجوانب الصناعية والتجارية، التي وقعت عليها عام ١٩٣٩، وما تزال ملتزمة بها حتى الآن. وإن لنا هنا أن نقدم ملاحظاتنا الآتية:

١– إن عدم توقيع سورية على الاتفاقات الدولية المتعلقة بحق المؤلف لا يلغي هذا الحق، لأنه حق طبيعي من حقوق الإنسان تحميه الشرائع والروح العامة للقوانين، وأن التوقيع على الاتفاقيات بشأنه يؤكد هذا الحق ولا ينشئه.

٢– ثم إن التلكؤ في التوقيع على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحق المؤلف، ناجم غالباً عن وهم مفاده أننا بلد مفتقر إلى المعرفة، عاجز عن دفع تكاليفها، فنحن نتذرع بهذا الوهم ونتخذه مسوغاً لاستباحة حقوق الملكية الفكرية للآخرين، ونمارس هذه الاستباحة ليس في سورية فقط، بل في كافة أرجاء الوطن العربي، وليس على مستوى الأفراد فقط، بل على مستوى المؤسسات الرسمية والحكومات.

وهذا الوهم والذريعة الواهية الناجمة عنه تدحضهما الحجج الآتية:

أ– إن السرقة والاغتصاب والاستباحة والقرصنة، ليس ذلك كله سبيل سد العوز الفكري، بل إن التفاوض والحوار واستثمار التسهيلات التي تمنحها الدول لترويج ثقافاتها، والمنظمات الثقافية الدولية مثل اليونسكو والألكسو والوايبو كفيلة بسد العوز بطرق مشروعة أدعى للاطمئنان، فالغاية لا تبرر الوسيلة... ولقد استطاع الأفارقة الذين هم أشد منا فقراً الحصول على امتيازات كبيرة ومساعدات جمة في إطار التبادل الثقافي عن طريق التفاوض.

ب– إن استباحة حقوق الآخرين، يدفعهم لاستباحة حقوقنا على أساس المعاملة بالمثل. وإن من الخطل أن نتصرف كما لو كنا معدمين لا نملك إبداعاً نخاف عليه.. بل إن الضرر الذي يلحق بمؤلفينا نتيجة عدم حماية حقوقهم في الخارج عن طريق التوقيع على الاتفاقات الدولية، ضرر بالغ جداً.

جـ– إن احترام حقوق الملكية الفكرية يرتبط بمستوى الأمة الحضاري، ويوم أن كنا نتسنم ذروة الحضارة أيام الرشيد والمأمون، كنا نطلب الكتب فداء للأسرى، وندفع أحمال الذهب قيمة للكتب، وكان المأمون يعطي مترجمه حنين بن إسحاق زنة كتبه المترجمة ذهباً، حتى إنه كان يكبر الحرف ويزيد من سماكة الورق ليأخذ مقابله ذهباً أكثر.

د– وفي عصر العولمة، وثورة المعلومات والاتصالات، وحرية التجارة الدولية واتفاقية تريبس الملحقة باتفاقية الغات، لن يكون بوسع أحد أن يتجاهل الحقوق الفكرية والاتفاقات الدولية المتعلقة بها.

– غير أننا على صعيد الوطن العربي نملك <?tf="_lots_Ba">**الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف**<?tf> التي أقرها المؤتمر الثالث للوزراء العرب المسؤولين عن الشؤون الثقافية عام ١٩٨١، والتي تولت حماية الحقوق الفكرية البينية في دول الوطن العربي، والتي صادقت عليها سورية مؤخراً، فكانت بذلك الدولة الخامسة عشرة المنضمة إلى هذه الاتفاقية.

<?tf="_lots_Ba">س:<?tf> هل هناك قانون خاص لحماية حقوق المؤلف والناشر في القطر العربي السوري؟ وما مدى العمل به؟

<?tf="_lots_Ba"><mtn">ج:<?tf> في ٢٠٠١/٢/٢٧ صدر القانون رقم ١٢ لعام ٢٠٠١ لحماية حقوق المؤلف، فأبطل بذلك ذريعة كثيراً ما كان قراصنة النشر يتذرعون بها لتسويغ قرصنتهم.

ولم يكن التشريع السوري خالياً من أحكام الحماية قبل صدور هذا القانون، بل كانت هنالك كثير من النصوص المبثوثة في كل من قانون المطبوعات وقانون التجارة وقانون العقوبات، تحمي هذه الحقوق، وتعاقب على أي اعتداء يقع عليها.

غير أن ثقافة الاستباحة لحقوق المؤلف التي تسود جميع أرجاء الوطن العربي، وتعقيد الإجراءات القضائية، وطول أمدها، جعل تطبيق القوانين المتعلقة بحقوق المؤلف عسيراً، إن لم يكن متعذراً.

ولا يزال القراصنة يسرحون ويمرحون، بمباركة وتصفيق من المجتمع، وإغضاءٍ وغض بصر من السلطات الأمنية والإدارية، أما القضاء فإن أكثر ما يسعد قراصنة الفكر أن ترفع الدعاوى ضدهم، فتدخل قضيتهم في متاهة، يندر أن تخرج منها بحكم لمصلحة صاحب حق فكري.

والأمثلة على عجز القضاء عن إحقاق الحق الفكري ولجم قراصنته كثيرة لا تحصى، ولعل سرد واحدة من وقائعها الكثيرة يغني عن أي وصف نظري.

ففي عام ١٩٩٧ تقدمت إليَّ – بوصفي رئيساً للجنة العربية لحماية الملكية الفكرية في اتحاد الناشرين العرب – سيدةٌ سطا القراصنة على مؤلَّفها للمرة الثالثة، وكانت في المرتين السابقتين تحاول ردعهم دون جدوى، مما دفعها إلى رصد تحركاتهم، حتى علمت بوجود طبعة كاملة، عدد نسخها ثلاثة آلاف، غادرت المطبعة إلى مصنع للتجليد في إحدى الضواحي – البعيدة عن الأنظار كالمعتاد – فأشرت عليها بضرورة التحرك السريع لتوكيل محامٍ، وتحريك دعوى مستعجلة، وذهبت معها إلى المحامي، وكان بارعاً وسريعاً في إجراءاته التي أدت إلى ضبط الكمية بأكملها، ووضعها أمانة عند طرف ثالث لحين البت بالدعوى.

بعد ذلك أرسل المعتدي إليها يطلب تسوية الموضوع ودياً، فحذرتها من ذلك مؤكداً ضرورة الصبر لاستصدار حكم رادع يكون عبرةً للآخرين، فالتسويات الودية – مهما بلغت – هي غاية ما يتطلع إليه القرصان.. وما حدث بعد ذلك أن القرصان نفسه كرر فعلته مرتين أخريين عقاباً للمؤلفة على رفضها عرضه للتسوية.. والدعوى المرفوعة أمام القضاء لم يبتَّ بها بعد، مما يؤكد براعة محامي الدفاع في التأجيل والمماطلة، وطاقة القضاء عندنا على الصبر والتسويف حرصاً على عدالة الحكم وتجنباً للحيف فيه، ومدى السخرية بالقضاء التي يتمتع بها القراصنة، ومرارة الألم والإحباط التي يؤوب بها المؤلف من لجوئه للقضاء.

لقد اتخذ القانون الجديد رقم ١٢ الصادر في سورية بعض الإجراءات المنوطة بوزارة الثقافة للمساعدة على الحماية، منها إحداث مديرية خاصة في الوزارة لتسجيل حقوق المؤلف ومتابعة حمايتها (م٣٩) ومنها: تسمية الموظفين الذين يتمتعون بصفة الضابطة العدلية في تنفيذ أحكام هذا القانون (م٤٧).. غير أن أي نتيجة ملموسة لم تظهر بعد، وأغلب ظني أنها لن تظهر قبل أن ينهض مجلس وطني يضم ممثلين عن وزارات الإعلام والتربية والثقافة والعدل والداخلية واتحادي الكتاب والناشرين بمهمة التوعية الشاملة بأهمية الحق الفكري وأثر الاعتداء عليه في الإبداع ومستقبل ثقافة الأمة، بهدف اقتلاع ثقافة الاستباحة لحقوق الملكية الفكرية من جذورها.

<tf؟>س:<"mtn><?tf="_lots_Ba> هناك قرصنة على أقراص الحاسب، كيف تتم، وما سبل تلافيها؟

<tf؟>ج:<"mtn><?tf="_lots_Ba> يتفاقم أمر القرصنة الفكرية، ويزداد فداحة، مع التحول الكبير الذي تشهده المعلومات من أوعيتها الورقية التقليدية إلى أوعيتها الإلكترونية الجديدة.

فبعد كل الجهود المضنية التي يبذلها منتجو البرامج الإلكترونية، والملايين التي ينفقونها، يبدأ عمل القراصنة؛ وهو عمل لا يحتاج إلى أي رأسمال أو موهبة أو مؤهل.. كل ما يحتاجه عين تحسن رصد مواقع الإنتاج، وأنف يتقن شم روائح الرواج.

ولقد كفتهم معارض البرمجيات من جايتكس إلى كومدكس وغيرها مؤونة الرصد، فجمعت لهم في صعيد واحد أحدث المبتكرات من البرامج، فشدوا إليها الرحال، مزودين بكل أدوات الاحتيال، التي تظهرهم في أعين العارضين، زبائن دسمين، ليملؤوا حقائبهم الأنيقة بأحدث مبتكرات البرمجيات والنشر الإلكتروني، يعودون بها إلى قواعدهم، حيث ينتظرهم أعوانهم المختصون بفك الحمايات، وإعادة الإنتاج طبق الأصل.

أما السوق فجاهز متلهف.. كل شيء فيما يعرضونه مُغرٍ يسيل اللعاب:

البرامج جديدة، لم يفلح منتجوها بعد بإيصالها إلى الأسواق، فما زالت تتقلب في إجراءات الاستيراد المعقدة من إجازة ورقابة ورسوم وتخليص.

والأسعار رخيصة لا تجاوز تكلفةَ القرص وأجرةَ حشوه بما لم يتعبوا في ابتكاره، ولم يتجشموا نفقات نقله وتخليصه، وشيئاً يسيراً من الربح تضاعفه لهم الأرقام الكبيرة أضعافاً كثيرة.

وتكون النتيجة الحتمية المباشرة؛ عجز المنتج الأصلي عن تسويقٍ أكثر من النسخ الأولى من إصداراته، وسيطرة (مافيا) القرصنة على السوق، يزودونه بآلاف النسخ.

أما النتيجة الحتمية غير المباشرة، فهي وأد الإبداع، فلن يجرؤ مبدع على طرح ابتكاره في مجتمع لا يحميه، ولن يستمر ناشر ملتزم في إصدار إبداع، لا يرد له ما أنفقه، ولن يجد القرصان ما يسرقه بعد موت الإبداع..

ويتذرع المستهلكون بضيق ذات اليد، وضعف القوة الشرائية، ليضعوا أنفسهم في موقف المضطر الذي يحل له أكل لحم الميتة ولا يكتمون سعادتهم بما وفره لهم القراصنة بسعر زهيد، وحنقهم على الناشرين الأصليين الذين كانوا سيرزؤونهم بأضعاف ما دفعوه للقرصان.

وهكذا تسود ثقافة الاستباحة، وتلف مجتمع التخلف بأسره..

وهكذا تستمد القرصنة سندها من ثقافة المجتمع، ويمدها التطور التقني بالأدوات اللازمة للنسخ وفك الحمايات، فيكون كل من التقدم العلمي والإغضاء الاجتماعي في خدمة القرصنة؛ ولا يجد الناشر من ينصره في صراعه معها.

لابد من تخطيط واعٍ لترسيخ ثقافة الاحترام لحقوق الملكية الفكرية في ضمير المجتمع، تتضافر له جهود الأجهزة التربوية والإعلامية والمهنية والقضائية والإدارية.

إنها مسألة في غاية الأهمية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.. تستحق أن تستنفر لها كل الجهود، لنصرة الإبداع، قبل أن يسقط في حلبة صراعه مع القرصنة.

السبل المتاحة للحصول على المعرفة في عصر المعلومات(١)

عصر المعلومات الذي نعيشه، منعطف حاد وخطير تجتازه الإنسانية في طريق كدحها الطويل، منذ أن استخلفت على الأرض، ولم تكن فيها شيئاً مذكوراً.. حدة المنعطف تبدو في التغيير الجذري العميق الذي يفرضه عصر المعلومات على الإنسان في طرائق حياته وأنماط تفكيره وأساليب عيشه، ونظم تعلمه، وترتيب أولوياته، وسائر علاقاته وعاداته وتقاليده، أما خطورته فتبدو في السرعة المذهلة التي يدخل بها المنعطف من دون تأهب يذكر، حتى كأنه قد ألفى نفسه ملقى في خضم المعلومات، لا يكاد يلتقط أنفاسه في مواجهة واحدة من موجاته حتى يواجه موجة أخرى أشد عتواً وأكثر إغراءً وقدرة على الجذب والإدماج.

لا أتوخى في هذا العرض أن أحيط بخصائص المعلوماتية ومدى تأثيرها على مألوفاتنا وتقاليدنا، والتحولات السريعة التي تتحول إليها الحياة الإنسانية تحت وطأة هذا التأثير، بقدر ما أريد أن أركز على الجانب الأهم فيها الذي سيكون عنواناً رئيسياً لها في المرحلة القادمة، ألا وهو (الفكر)، وما يترتب له من حقوق، وعليه من واجبات.

فمما لا شك فيه أن (الفكر) هو أحد الأداتين اللتين يستخدمهما الإنسان في عمله إلى جانب اليد؛ الأداة المشتركة بينه وبين الحيوان. لكن الحيوان يقتصر اعتماده في عمله عليها، وفق ما تهديه إليه غريزته فقط، بينما الإنسان يعمل بكلتا يديه وفكره.لذلك فإن عمل الحيوان لا يتطور بمرور الزمن، ولو حذفت من تاريخ أمتي النمل و النحل مليون سنة لوجدت أن سلوكهما الغريزي لم يتغير... وإنما تتطور حياة الإنسان بتأثير عمله الفكري.

---

(١) أعدت في ٢٠٠١/١٠/١٠م لندوة (آفاق الملكية الفكرية في عصر المعلومات) بالمركز الثقافي العربي بالمزة.

فإذا رحنا نتتبع مراحل هذا التطور رأينا الإنسان يزيد تدريجاً من إعمال فكره على حساب عمل يده، فبعد أن كان اعتماده كلياً على طاقته؛ يمشي ويحمل ويجر ويدفع ويضرب ويحرث، أخذ يُعمل فكره في البحث عن الطاقة خارج عضلاته ليريحها، فاستأنس الحيوان، وأورى النار، وابتكر العجلة، وسخر الشمس والريح وشلالات الماء والبخار، واستولد الكهرباء، ثم شطر الذرة، وضاقت عليه الأرض بما رحبت، فانطلق في الفضاء يجوب الآفاق، ويتحكم بأدواته فيها عن بعد، ولا يزال ماضياً في اكتشافاته الكونية إلى حيث أراد الله له حين استخلفه على الأرض وسخر له الكون.

هكذا نرى، وقد وصلنا إلى عصر المعلومات، أن العمالة اليدوية تتقلص وتضمر، والعمالة الفكرية تنمو وتتزايد، وتتغير معهما مقاييس ارتقاء الشعوب وتقدم الأمم، فتصبح ثروة المعلومات ونتاج الأفكار هي المعيار، بعد أن كان المعيار مدى ماتملكه الأمم من ثروة المال ومداخن المصانع وقوة السلاح.

وفق المقاييس الجديدة لارتقاء الأمم تتقدم الإنسانية خطوة كبيرة باتجاه تحقيق قيم العدل والمساواة، لتقف الأمم كلها على عتبة سباق واحدة، بفرص متكافئة، إذ المادة الأولية للتقدم في عصر المعلومات هي الفكر، وهو قاسم مشترك وملك مشاع بين الشعوب، بينما التراب وما يحتويه من عناصر، كان المادة الأولية في عصر الصناعة، وهو مادة متفاوتة بين الشعوب غنى وفقراً.

وعندما سئل بيل غيتس عن أسباب نجاحه في شركته (مايكروسوفت) أجاب أنها (فكرة) خطرت في ذهنه، تحرك لاقتناصها في الوقت المناسب، وأنه واثق من أن شاباً واحداً على الأقل، موجود – الآن – في مكان ما من العالم، لديه فكرة جديدة، وكله يقين من أن رؤيته صحيحة وقادرة على إحداث ثورة في عالم المعلومات والاتصالات.

فإذا كانت (الفكرة) هي التي ستصوغ مستقبل الأمم، وكانت الإنسانية سائرة في طريق التخفف من العمالة اليدوية باتجاه تنمية العملية الفكرية، وكانت الشرائع والقوانين كلها تحمي حقوق الملكية الناتجة عن العمالة اليدوية، وتمنع أكل الناس أموالهم بينهم بالباطل، فهل ستكون حقوق الملكية المادية العينية أجدر بالحماية من حقوق الملكية الفكرية؟! وهل ستكون العمالة اليدوية أجدر بالاحترام من العمالة الفكرية؟!فما مصير العمل الفكري – وهو العمل الأكثر مشقة، والأكثر تحقيقاً لهدف خلق الإنسان – إذن؟! وكيف سيعمل الفكر الإنساني في مجتمع لا يحترمه ولا يحميه؟! وما مستوى المجتمع الذي يستبيح الحقوق الفكرية؟! وما مستقبله؟ وما المرتبة التي يمكن أن يحتلها بين المجتمعات في حلبة سباق الألفية الثالثة؟!

لقد أدى تعاظم العمالة الفكرية ودورها في ارتقاء الأمم بالمشرع الوطني والدولي إلى المسارعة إلى صونها وحمايتها، وتوفير المناخ القانوني الملائم لنموها وارتقائها.

كما أدت سرعة التطور بهما إلى متابعة المتغيرات والتحديث المتواصل لتشريعاتهما قبل أن تفقد موضوعها، وتتخلف عن احتواء المستجدات، وتعجز عن التعامل معها.

كان هذا على صعيد القانون، أما على صعيد الثقافة، وأعني بها مجموعة الأفكار والعادات التي توجه سلوك الأفراد وتحكم تصرفاتهم وممارساتهم في المجتمع، فالأمر يختلف؛ إذ الحقوق المترتبة على إعمال العقل والتأليف والابتكار والإبداع، ما تزال غائبة عن وعي المجتمع، مستباحة في ثقافته، لا تشغل الحيز الكافي لحمايتها في ضميره، حتى إنه يخترقها من دون شعور بذنب، أو إحساس بخطر يهدد مستقبله الثقافي.

بل إن هذا المجتمع يصفِّق للقرصنة الفكرية، ويرحِّب بها، ويروِّج لها، بوصفها خدمةً اجتماعية واقتصادية جليلة، تقدم المادة الفكرية للمستهلك بالسعر الأرخص، وتيسر سبل المعرفة للمجتمع، الذي يرمُق المبدعَ الأصليَّ، صاحبَ الحق الفكري، بعين محمرَّة، منطوية على كثير من الحقد والضغينة بوصفه مستغلاً لاحتياجات المجتمع العلمية والثقافية، يقدمها له بالسعر الأعلى.

يفعل المجتمع ذلك من دون أن يفطِن إلى أنه إنما يقوِّم المادة الفكرية بقيمة الوعاء المستوعب لها ورقياً كان أم رقمياً، على قرص ممغنط أو عبر (الإنترنت)، مهملاً لقيمة مضمونها العلمي، وما بذل مؤلفه وناشره من جهد ووقت ومالٍ، حتى قدّماه للسوق.

إن شيوع مثل هذه الثقافة المستبيحة لحقوق الابتكار والإبداع، المسقطة لقيمة العمالة الفكرية المبذولة في إنتاجها، تشكل أرضية رخوة، ومناخاً غير مواتٍ، لن يستطيع أكثر القوانين تشدداً وإحكاماً أن يعمل في ظله.

وعلى شاشة هذه الثقافة التي تلف المجتمع من رأسه إلى قدمه، نستعرض صوراً مخزية من صور الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية:

- ترجماتٍ غير مأذونة تقوم بها مؤسسات خاصة ورسمية كبيرة..

- إعادةَ تحقيق لكتاب تراثي من دون مسوِّغ غير شهوة الربح التجاري والمنافسة المستهترة..

- تقليداً طبق الأصل لكتب رائجة أو مطروحةٍ في مناقصاتٍ رسمية لم تشترط إبراز ما يثبت امتلاك حق النشر ولا أداءَ حق المؤلف فيها..

ويتفاقم خطر القرصنة مع انتقال المعلومات إلى الوسائط الحديثة؛ السمعية والبصرية والإلكترونية، حتى لكأن تطور تقنيات المعلومات ووسائل النسخ والاتصال، جاءت لخدمة قراصنة النشر وتشجيعهم؛ فما إن يصدر برنامج جديد أنفق في إعداده الكثير من الوقت والجهد والمال، حتى يتلقفه مندوبو القراصنة ذوو الياقات الحمراء إلى معارض جايتكس وكومدكس التي سهلت عليهم عملهم،

فقدمت لهم أحدث البرامج والمنتجات الإلكترونية تحت سقف واحد، يشترون نسخة من كلٍّ منها، ستكون الوحيدة مدفوعة الثمن، وسيتولى القراصنة تزويد السوق بها بسعرٍ قد تحرر من سائر أعباء التحضير والإنتاج سوى قيمة الوعاء الإلكتروني وأجرة نسخه الزهيدة.

ولقد بلغ من استفحال خطر القرصنة الفكرية وسطوتها أن كبار الموزعين أخذوا يحجمون عن استقبال البرامج الأصلية، ويعتذرون لذلك مؤكدين للمنتج الأصلي، أن النسخ المقرصنة سوف تسبق الأصلية إلى السوق، وأن القراصنة قد مدوا أعينهم وأيديهم إلى مراكز الإنتاج نفسها ليسرقوا المنتَج وينسخوه، قبل أن يفرُغ منتجه الأصلي من ترتيب حمايته الإلكترونية ليوفروا على أنفسهم جهود فك الحماية والوقت اللازم لها.

وبلغ من استقرارها في ثقافة المجتمع، أن أحد المسؤولين عن تطبيق قانون حماية حق المؤلف، يستحث الناس علناً على الإسراع بترجمة ما تقع عليه أيديهم قبل حلول الأجل المضروب – في زعمه– للبلدان النامية لتكييف قوانينها المحلية مع اتفاقية الجات والجوانب المتعلقة منها بحقوق المؤلف (تريبس).

كما أن مراكز رسمية ذات شهرة واسعة في الوطن العربي ما زالت تمارس الترجمة عن اللغات الأجنبية من دون إذن أصحاب الحقوق فيها، بل مع علمها بأن هذه الحقوق قد منحت لناشرين عرب من القطاع الخاص أو العام، فيما يمكن أن نطلق عليه اسم (قرصنة الكبار) وللكبار من كبريائهم حصانة متمردة على القوانين، في بلدان إنما تسن القوانين فيها لتطبق على الصغار وحدهم.

الذريعة الكبرى للقرصنة – إذن – هي السعر الأرخص، والإعواز الاقتصادي في البلدان النامية والأقل نمواً.

هل تبرر الغاية الوسيلة؟!

أليس لدى مجتمع القراصنة إبداع يخاف عليه على سبيل المعاملة بالمثل؟!

هل أعلن مجتمع القرصنة إفلاسه الفكري؟!

هل اقتنع من عالم المعلومات بدور القرصان المتربص؟ فما عسى أن ينتفع بما يسرق؟! هل سمع يوماً أن قرصنة الأفكار وضعت مجتمعاً متخلفاً على طريق النماء؟!

أليس لتحصيل المعرفة طريق آخر غير طريق القرصنة والسطو على حقوق المؤلف؟!

وسواءً أكانت هذه الحقوق وطنية يحكمها القانون الوطني، أم خارجية تحكمها الاتفاقات الدولية، فإني أرى أنها حقوق طبيعية، من حقوق الإنسان الأساسية التي يجب على الإنسان احترامها، وإنما تأتي

القوانين والاتفاقات الدولية لتؤكدها لا لتنشئها، وأن لا شيء من فقر أو حاجة يمكن أن يسوغ له استباحتها.

فعلى صعيد العلاقات الثنائية بين الناشرين؛ يمكن للناشر عن طريق التفاوض المباشر، سد إعوازه وحاجاته المعرفية بأقل الأسعار الممكنة، إن لم يحصل على إعفاءات وأذون مجانية، تشعره بالسعادة والطمأنينة إلى شرعية استخدامه لها ونشرها.

ولقد لمست من معظم الناشرين الأجانب الذين فاوضتهم لشراء حقوق الترجمة والنشر، تفهماً كبيراً لأوضاعنا التي أوضحتها لهم؛ فنحن لا نستطيع أن نجاريهم في عدد النسخ التي يطبعونها من كل عنوان، لما ابتلينا به من حالة العزوف القرائي، ولا في الأسعار التي يقررونها ثمناً للكتاب، لانخفاض مستوى دخل الفرد عندنا، وضعف قوته الشرائية، ولا في احترام الحقوق الفكرية لما اعترى ثقافتنا من داء الاستباحة لها الذي زينته القرصنة في أعين الناس بما أوهمتهم به من مسوغات باطلة..

وعلى صعيد الدول، نلاحظ أن بعضها- في مسعى لنشر ثقافاتها والترويج للغاتها- تخصص منحاً وإعانات للترجمة، وتتولى هي دفـــــع حقوق المؤلفين، مثل ســـــلسلة (que sais -jE?) الفرنسية التي تولت دار عويدات اللبنانية نشرها.

كما أنها عن طريق الاتفاقات الثقافية الثنائية أو الدولية المشتركة، تحصل على إعفاءات وإعانات لتيسير التبادل الثقافي فيما بينها.

وعلى صعيد المنظمات الدولية كاليونيسكو، فقد اعتمدت إجراءات كفيلة بتوفير احتياجات البلدان النامية، والأقل نمواً، من المعرفة، وتسهيل حل المنازعات بشأن الحقوق الفكرية، مثل الترجمة الإجبارية في حالة رفض الناشر الأصلي الإذن بالترجمة والنشر، أو إهماله الطلب المتعلق بذلك.. والسعر العادل في حالة المغالاة في أسعار الحقوق.

كما تضمنت اتفاقية (تريبس) قواعد خاصة لمساعدة البلدان النامية والأقل نمواً على تسوية المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، تشرف منظمة الوايبو على تطبيقها عن طريق التشاور، وبذل المساعي الحميدة، والتوفيق،والوساطة، والتحكيم.

ثم إن جميع القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية قد وضعت استثناءات تسمح بتجاوز حقوق الملكية الفكرية في حالات المؤسسات التعليمية والمعاهد والمؤسسات غير التجارية التي لا تتوخى ربحاً من خلال عملها.

هكذا يتبين لنا أن للحصول على المعرفة سبلاً مشروعة كفيلة بتحقيق رغباتنا بالسعر المخفض، وبالسعر العادل، والاستفادة من المنح الثقافية والإعفاءات الرسمية، والتسهيلات التي تقدمها المنظمات

الدولية، تغنينا عن طريق القرصنة، التي لا تشرف من يمارسها، ولا تعفيه من وصمة اللصوصية، وعقدة الشعور بالذنب وتأنيب الضمير، فضلاً عن المسؤولية القانونية.

القرصنة اشتد ساعدها بشكل كبير بعد صدور قانون حماية المؤلف[1]

بعد مرور أكثر من عام على صدور قانون حماية حقوق المؤلف الذي صدر بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٧ لم تجد أي من بنوده الخمسين القانونية سبيلاً إلى التنفيذ حتى الآن، بل لم يحرك أي ساكن في هذا المجال، مما يدخل الأمر في دائرة التفسيرات والتحضيرات التي يطول أمدها ربما لسنين أخرى، جعلت الذين استبشروا خيراً بهذا القانون يصابون بنوع من الإحباط، بل مناشدة الجهات المسؤولة، والتي عبر عنها بيان اتحاد الناشرين العرب (اللجنة العربية لحماية الملكية الفكرية) الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٤ بتخوفه الشديد من ازدياد القرصنة الفكرية، وتحدي المقرصنين للقانون، فهم يزورون الإصدارات الرائجة علناً، ويعرضونها إلى جانب المنتجات الأصلية، ولا يجدون من يردعهم، وإزاء هذه الصورة المؤلمة التي تمثل جانباً من الحقيقة نتساءل: أيمكن أن يتحدى المزورون القوانين ويقتلون الإبداع في مهده، والمسؤولون عن إصدار القوانين وتطبيقها يكتفون بعدِّ العصي على المضروبين، ولا يأخذون على يد الضارب؟!

حماية المقرصنين

وحول هذا الأمر أكد السيد محمد عدنان سالم رئيس اللجنة العربية لحماية الملكية الفكرية، نائب رئيس اتحاد الناشرين العرب بالقول: القرصنة اشتد ساعدها بعد صدور القانون أضعاف ما كانت عليه قبل صدوره، وعلى الرغم من أن القانون كان من أحدث القوانين وأشدها في الوطن العربي في مكافحة القرصنة ومعاقبة المعتدين على حقوق المؤلفين خاصة المادة ٤٠ منه التي يعاقب فيها كل من تصرف أو حاز أو عرض للبيع أو أذاع على الجمهور بأي وسيلة كانت، أو أدخل إلى أراضي الجمهورية العربية السورية مصنفاً مخالفاً لهذا القانون.

وفرض عليه عقوبات شديدة، إلا أن القرصنة ونتيجة عدم وجود أي رادع أو أي تطبيق لهذا القانون على الصعيد القضائي تفاقمت بوتيرة عالية جداً، وكأنهم كانوا ينتظرون التطبيق الجاد للقانون فوجدوا أن القانون قد صدر ولم يطلهم بشيء، وهذا جرأهم على زيادة الوتيرة داخلاً وخارجاً، مما أساء إلى سمعة سورية، وأصبح ينظر إليها على أنها بلدٌ، منتج للمواد المقلدة وغير المشروعة، ولا يدرك خطورة هذا التصرف على مستوى الإبداع في القطر العربي السوري خاصة وفي الوطن العربي عامة

---

[1] الدومري العدد ٥٤، ٢٠٠٢/٤/١٥م، تحقيق: وفاء آغا.

إلا من يعرف أهمية المضمون العلمي والإبداع الفكري، ومدى ما ينفق عليه من أموال طائلة وتعب وسهر وانتظار أوقات طويلة لإنتاجه، ليأتي القرصان ويسطو على هذا المضمون الفكري متحرراً من كل النفقات والجهد لإعداده وتحريره، فكيف يمكن لمثل هذا الناشر أن المبدع أو يجرؤ على إعادة التجربة ثانية؟! وهذا سبيل إلى وأد الإبداع في مجتمع يعاني من عوز الإبداع.

وأكد أن القراصنة أقاموا حراساً على دور النشر، وضبطنا مؤخراً أحد هؤلاء الحراس (مندوبي القراصنة) الذين يتلقفون أصحاب المكتبات الذين يفدون إلى القطر، ويعرضون عليه كتب الناشر بأدنى الأسعار، وهذا أثار ريبة صاحب المكتبة القادم من المغرب، وتم إخبار اللجنة العربية بهذا الشأن، وقامت اللجنة بتتبع المصدر الذي هو الأردن، وقامت بإبلاغ الجهات المسؤولة التي أوكل إليها القانون مهمة تطبيق بنود القانون.

ومن الجدير بالذكر أن قانون حماية حقوق المؤلف الصادر لدينا أوكل إلى وزارة الثقافة مهمة تنفيذ هذا القانون في فصله السابع المادة ٣٩ لتحقيق المهام التالية:

١- أن تحدث الوزارة مديرية خاصة بها، مهمتها تسجيل حقوق المؤلف ومتابعة حماية هذه الحقوق.

٢- المادة /٤٧/ تنص على أن يصدر الوزير قرارات بتسمية العاملين في الدولة الذين يكون لهم صفة الضابطة العدلية في تنفيذ أحكام هذا القانون، ويكون لهم الحق في دخول المحلات، وضبط ما تقع عليه من مخالفات.

٣- المادة /٤٨/ تنص على أن يصدر الوزير القرارات والتعليمات المنفذة لهذا القانون اعتباراً من تاريخ صدوره.

ولكن لم تنفذ الوزارة (وزارة الثقافة) حتى الآن سوى جانب واحد فقط، وهو إصدار التعليمات التنفيذية فقط، أما المهمتان الأخريان فلم يتم العمل بهما بعد.

سلاح السعر الأرخص

وأضاف: إننا الآن أمام مشكلة كبيرة تتفاقم بشكل متسارع، تتعلق بالبرامج الإلكترونية الـــ(CD) التي هي الآن وعاء المستقبل لاستيعاب المعلومات، فاستخدم القراصنة أحدث التقنيات ليس من أجل إبداع البرامج، وإنما من أجل السطو عليها، وحرمان أصحاب الحقوق فيها من استرداد نفقاتهم، إن منتج البرنامج ينفق الملايين، وينتظر الوقت الطويل، ويبذل الجهود الكبيرة من أجل إنتاج برامجه والتي لن يبيع منها إلا بضع نسخ يطرحها في السوق، فيتلقفها القراصنة؛ لنسخها وبيعها من جديد مستغلين

ثقافة الاستباحة لحقوق المؤلف، ويشهرون سلاح السعر الأرخص، علماً أن السعر الأصلي إنما يمثل حقوق الإبداع وتكاليف التحضير لهذا البرنامج.

على عينك يا تاجر

السيد حمزة صاحب اختراعات ووسائل تعليمية وتربوية للطفل، عمل على مشروعه سنوات طويلة مع خبراء تربويين وفنانين، إلى أن خرج مشروعه إلى النور بعد جهد وتعب واستدانة أموال كثيرة للقيام بذلك، وقدم الألعاب الذهنية والتربوية بشكل مبتكر وجذاب، يجمع الفكرة والفائدة والمتعة، ونجحت التجربة نجاحاً باهراً، وتلقى المجتمع هذا النتاج بشكل جيد، يقول عن تجربته المريرة وبشيء من التحسر: ماذا أقول؟ لقد درست كل القوانين حتى أصبحت نصف محام، وشاركت في كل الأنشطة التي يمكن أن تحمي المؤلف والمبدع، ولكن للأسف حتى الآن لا أجد بصيص أمل في ذلك، خاصة بعد ما عانيت الأمرّين، فلم يكد مشروعي يلقى النجاح لعدة شهور حتى وجدت مسخاً مشوهاً لنتاجي بأسماء متقاربة تغرق الأسواق الخليجية فضلاً عن الأسواق السورية، طبعاً بعلبة أضخم وسعر أرخص، وهذا وضعني في موقف حرج وخسارة مالية كبيرة، كان ثمة تاجر قديم، يملك مطبعة وعدة ورشات عمل، وله علاقات واسعة، وزبائن ومعارف، ويسمي نفسه (حوت سوق الألعاب) قد قرصن نتاجاتي، ومن خلال الحوار معه في محاولة مني لتسوية الأمر لم ينفِ أنه سطا على نتاجاتي وقال لي بالحرف: ((يا بني هذا قانون السوق.. أسرق... وستسرق لا محالة... فلا مشكلة في ذلك أبداً.. كل تجار الألعاب في بلدك لا يبتكرون شيئاً على الإطلاق، وإنما قانون السرقة هو سيد الواقع، وإن من مصلحتك أن يسرقك حوت مثلي، لأنني سأساعدك في نشر أفكارك بخبرتي ومعرفتي وزبائني.. ثانياً أنا حوت وسيجبنُ الجميع عن سرقتك بعد سرقتي، لأنني مستعد أن أحرق الجميع حتى لو خسرت.. وأن يسرقك القريب أولى من البعيد)).

وتتوالى السرقات ليأتي من يسرق الحوت، ويلجأ السارق الأول (الحوت) إلى تخفيض سعر المنتج حتى يحرق السارق الثاني.. وبين النكايات أصبحت البضاعة الأصلية باهظة الثمن، وزادت الخسارات التي لحقت بي، وخسرت الفكرة النظيفة، والرسوم المدروسة، والخبرة المبذولة لوصول منتج جيد لأطفالنا، لأن السارق يشوه ويغير ويبدل حتى يصبح المنتج مسخاً مشوهاً.

ثانياً التجار مع علمهم أن المنتج مسروق فهم لا يبالون بذلك، ماداموا يحققون الأرباح، غير مبالين بالابتكار والإبداع وحق المؤلف فيه، وهناك نقطة ثالثة مهمة وهي اللجوء إلى القضاء الذي نجد فيه العجب العجاب، فمن المحامين الكثر الذين لا يعرفون بل يجهلون تماماً هذه القضايا إلى من يتحكم ويساوم صاحب القضية، لأنه لا قانون واضحاً في هذا الأمر، حتى بعد صدور قانون حماية المؤلف،

ويشترط الدفع سلفاً لمبلغ مقطوع يحدده، وغالباً ما يكون أكثر مما يحققه صاحب المنتج من إنتاجه كله، مع عدم ضمان النتائج.

ومن اللافت أن نذكِّر بمرحلة العذاب التي يتعرض لها صاحب الإنتاج من وزارة الإعلام، إلى وزارة الثقافة، إلى اتحاد الناشرين العرب اللجنة الأولية لحماية حقوق المؤلف العاجزة والمكبلة، إلى الجهات الأمنية، إلى وزارة التموين التي لا علاقة لها بالفكر والإبداع الفكري، بل تعتبر ما يقدم لها نموذجاً صناعياً فقط، والمطلع يعلم أنه لا جدوى من ذلك، لأنه بقليل من الاحتيال تفقد هذه الحماية مفعولها وكأن شيئاً لم يكن.

وزارة الثقافة لا ترد

توجهنا بتساؤلاتنا إلى وزارة الثقافة عن قلق المبدعين والمبتكرين والمفكرين إزاء انقضاء عام على صدور قانون حماية المؤلف ولما يزل القراصنة يسرحون ويمرحون دون رادع من أخلاق أو قانون، ولماذا لم يتم تطبيق القانون حتى الآن؟!

ومع علمنا المسبق باهتمام السيدة الوزيرة بكل المسائل الصغيرة والكبيرة منها وجديتها في التعاطي مع ما يطرح عليها، فقد أحالت أسئلتنا إلى السيد مدير الشؤون القانونية والإدارية الذي أعادها ثانية دون الإجابة عنها إلى المكتب الصحفي الذي بدوره أبدى اهتماماً مشكوراً وأعادها ثانية إلى السيدة الوزيرة.. آملين أن نسمع قريباً الإجابة على أسئلتنا.

حقوق الملكية الفكرية وعصر المعلومات[1]

١ – عجز الدول الإسلامية عن تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية لا يؤهلها لدخول عصر المعلومات.

تمر الإنسانية الآن في منعطف خطير، يتحول بها بتسارع مذهل من عالم التراب إلى عالم الفكر، ومع هذا التحول المتسارع، تتغير القيم، وأنماط السلوك، وطرائق التفكير، وأساليب التربية والتعليم، وكل أنظمة الحياة وشبكات العلاقات، وتتغير معها المعايير، ليقاس تقدم الأمم وارتقاؤها بمقدار ما تملك من معلومات، وتنتج من أفكار، بعد أن كانت تقاس بمقدار ما تملكه من قوة المال وترسانة السلاح ومداخن المصانع الشاهقة..

كما تشهد بمقتضى هذا التحول تراجعاً واضحاً ومتزايداً في العمالة اليدوية، المستخدمة في إنتاج الأدوات، يقابله تقدم كبير ومتزايد في العمالة الفكرية التي تعمل جاهدة في إنتاج المعلومات وتوليد الأفكار.

لقد بدأ الإنسان محاولاته لتوفير جهوده العضلية مستبدلاً إياها، بما سخره الله تعالى له من الطاقات الكونية المحيطة به، منذ بداية وجوده، ووعيه لما حباه الله تعالى به من نعمة العقل التي ميزه بها من سائر مخلوقاته، وعهد إليه بإعمالها واستخدامها، وجعلها أمانة حمَّله مسؤولية إهمالها أو تعطيلها..

وهكذا بدأ الإنسان بتسخير ما يكتشفه تدريجاً من الطاقات؛ فاستأنس الحيوان واستخدمه في الحمل والنقل والحرث، وأورى النار وأشعل الفحم الحجري، واستثمر أبخرة المراجل، وسائر طاقات الريح والشمس والكهرباء والذرة.. وهاهوذا يواصل رحلته في الكشف عن الطاقات وتسخيرها، فيعهد بأعماله العضلية الشاقة منها أو الدقيقة إلى الرجل الآلي، ليتفرغ إلى إنتاج الأفكار وإعداد البرامج الحاسوبية لجمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها، وتسهيل سبل مقابلتها واسترجاعها، ورفع كفايتها لوضعها في الاستثمار على النحو الأمثل.

وقد نجم عن إمعان الإنسان في إعمال عقله، وسعيه الدائب إلى المزيد من الاكتشافات والاختراعات، أن تنامت حصيلته المعرفية، وضاقت ذاكرته الداخلية عن استيعابها، فأضاف إليها ذاكرة خارجية تمثلت في سلسلة من الوسائل بدأها بالنقش على الحجر، والكتابة على الطين، وجلود الحيوانات، وسعف النخيل، إلى أن اخترع الورق ودوَّن عليه معلوماته، وهاهو ذا يرتحل بها إلى الشاشة المضاءة، بما تمتلكه من قدرة مذهلة على الاستيعاب، تمكنه من اختصار وتائر مضاعفة معلوماته، حتى أصبحت تتضاعف في بضعة عقود، بعد أن كان تضاعفها يحتاج إلى قرون، بل آلاف السنين..

---

[1] أعدت في ٢٠٠٢/٥/٤م.

ذلك هو عصر المعلومات والانفجار المعرفي الذي نعيش، والذي أخذت فيه البرمجيات والمنتجات المعلوماتية تشكل أرقاماً اقتصادية ضخمة يحسب لها ألف حساب في الميزان التجاري ومعدلات الدخل القومي للأمم التي أحسنت استخدامها. والذي هو – في الوقت ذاته – يشكل فرصة سانحة لكل أمة من الأمم أن تأخذ به، لأن مادته الأولية هي الفكر، والفكر مشاع بين بني البشر، يقف الجميع به على عتبة سباق واحدة، يفوز فيه من كان أكثر إبداعاً وعطاءً ونفعاً..

أفيسوغ لنا بعد ذلك أن نتحدث عن نتائج إيجابية لعدم تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية في الدول الإسلامية؟!

هل القوانين المدنية والجزائية المتعلقة بالملكية المادية،أجدر بالتطبيق من قوانين حماية الملكية الفكرية؟!

هل تعد سرقة مالٍ أو متاعٍ أو حليٍّ امرأة أو أثاث بيت أجدر بالعقاب من سرقة فكرة؟!

وما مستقبل الإبداع في العالم الإسلامي؟ بل ما مستقبل العالم الإسلامي، إذا أهدرت حقوق الملكية الفكرية فيه، وعُدَّ الإنتاج الفكري مالاً غير متقوَّم، لا تترتب لمنتجه حقوق؟!

هل سيجرؤ أحد فيه على استثمار في مجال إنتاج فكري لا يتمتع بالحماية والاحترام؟!

هل سيترك العالم الإسلامي عصر المعلومات، منكفئاً إلى عصر الصناعة التي لم يفلح فيها، لتزداد الفجوة بينه وبين العالم الصناعي الذي سيوظف معلوماته في تطويرها؟!

أم سيوغل في عمق التاريخ عائداً إلى عصر الزراعة فالرعي، باحثاً عن الجذور؟!

إن قوانين الحماية لحقوق الملكية الفكرية، تشكل التربة الصالحة لاستنبات الأفكار، وثقافةُ الاحترام لها في المجتمع تشكل المناخ الملائم لنموها وتكاثرها.

وما لم تُدعم قوانين الحماية بوعي اجتماعي عميق، ترسخه في ضمير المجتمع منظومة فقهية تربوية إعلامية متضافرة، فإن هذه القوانين ستظل حبراً على ورق، وستظل قرصنة الأفكار في تفاقم وازدياد، وستزداد معاناة العالم الإسلامي من عوز الإبداع وإغلاق أبواب الاجتهاد، ومن الجحود والتخلف، وعقم العقول عن استيلاد الأفكار وإنتاجها.

العالم الإسلامي الآن أحوج ما يكون إلى إعادة ترتيب أفكاره وتأصيلها، واستبعاد ما فات أوانه منها، وتحديثها واستيلاد أفكار جديدة تبنى عليها وتضاف إليها، وإلى بناء شبكة معلومات متينة تجمع تجاربه وتحللها وتسمح بتبادل الخبرات بين دوله وأفراده.. ولن يتاح شيء من ذلك من دون نظام حماية متماسك وفعال..

٢– معوقات تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية في سورية وسائر الأقطار العربية والإسلامية

رأس هذه المعوقات رسوخ ثقافة الاستباحة لحقوق الملكية الفكرية في ضمير المجتمع تحت ذرائع وأوهام شتى استغلها قراصنة الفكر، وتغاضى عنها أهل النظر، وغفل المجتمع عن أضرارها القاتلة لمستقبله الثقافي.

وأول هذه الذرائع فتاوى شرعية قاصرة، استُلَّت من ماض سحيق، ولم تلحظ متغيرات الزمان وتطورات الموضوع، فأفتت بشيوع المعرفة والعلم شيوعَ الكلأ والماء والهواء، ولم تدرك تطور الأوعية المعرفية، والبونَ الشاسع بين عصر النساخة الذي كانت عملية النسخ فيه تستغرق الجهد الأكبر في نشر الكتاب بنسخ محدودة بقدرات النساخ، وعصر الطباعة الذي يسَّر نشر الكتاب بعدد غير محدود، وحوله إلى عمل تجاري يتجاوز الهدف التعليمي.. كما أنها لم تلحظ حرص الأسلاف على حفظ الحقوق المعنوية للفكر، والتزامهم العزو إلى مصدر الفكرة ومبدعها، وابتكارهم أساليب شتى كالسماع والإسناد والتلقي والإجازة وغيرها لضمان هذا الحفظ. ومن حسن الحظ أن قرار مجمع الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي رقم (٥/د) في ١٩٨٨/٩/٥ جاء حاسماً ومفحماً في إسقاط هذه الذريعة، فقد نص في مادته الثالثة على أن ((حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصونة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها، ولا يجوز الاعتداء عليها)).

ومن الذرائع وهْم السعر الأرخص، الذي يقدمه القراصنة، فيعدُّه المجتمع خدمة جليلة يسدونها للعلم الشريف، من دون أن يفطن إلى الطعنة القاتلة التي يوجهها إليه بتجفيف ينابيع هذا العلم، فما فرق السعر سوى حق المؤلف الذي أهدره القرصان وسط تصفيق المجتمع له.. ومن المعلوم أن حق المؤلف إنما ترتب له نتيجة جهد فكري مضنٍ وأرق أشد وطأة على الإنسان من العرق الذي يتصبب منه نتيجة جهده العضلي. ومن المعلوم كذلك أن بعض الأعمال الموسوعية أو المعجمية أو المتعلقة بتحقيق التراث التي يتصدى لها ناشر جاد ذو مشروع ثقافي هادف، يستنفر لها عشرات المؤلفين والباحثين، ويستجلب لهم عشرات المراجع والمخطوطات، وينفق عليها الملايين، ويصبر عليها السنين.. حتى إذا استوت على سوقها عملاً سوياً فذاً، تلقفه القراصنة جاهزاً من دون كلفة ولا عناء، متخففين من كل ما أنفق على إعداده من نفقة وجهد.

ومن عجب أن مؤسسات ثقافية رسمية في العالم العربي والإسلامي، كالجامعات والمعاهد والمراكز الثقافية تنخدع بهذه الذريعة الوهْم، فتسهم بشكل مباشر في تشكيل شبكات القرصنة وتنميتها، وقتل روح المغامرة والإبداع لدى المفكرين والناشرين.. ذلك حين تطرح مناقصاتها للتزود بالكتب مشروطة بتقديم السعر الأرخص من دون أي التفات إلى حق المؤلف، واشتراط ما يثبت أداءه، فلا يفوز بمناقصاتها غير القراصنة، فهم الأقدر على مثل هذه المنافسة التي تحررهم من حق المؤلف والمبدع، ولن يستطيع الناشر الأصلي منافستهم لالتزامه بهذه الحقوق إلى جانب ما يبذله في الإعداد والإخراج.

بل إنهم كثيراً ما يمارسون مثل هذه القرصنة مباشرة، فيما يمكن أن نسميه قرصنة الكبار الذين يستبيحون حق المؤلف والمبدع، فيذبحون الإبداع العلمي بذريعة توفير العلم لطلابه بالسعر الأرخص، وكأنهم لا يميزون في المنتَج العلمي بين الوعاء ومضمونه، فيؤدون ثمن الوعاء، ويسرقون المضمون.. إلى متى يمكن لصاحب الحق المستباح أن يستمر في سهره وأرقه وإنفاقه لإنتاج المزيد من هذه الحقوق المستباحة مسلوبةِ القيمة؟! وإذا توقف المبدعون مؤلفين وناشرين عن الإنتاج، فهل سيجد قراصنة الفكر صغاراً كانوا أو كباراً ما يسرقونه؟! وأين؟! وإذا كان همُّ توفير المعرفة للناس هو ما يشغل بال الكبار، فهل المبدع هو وحده المسؤول عن هذا الهمّ؟! وهل إهدار حقوقه وسرقتها هو الوسيلة الوحيدة التي يملكونها؟! فأين القوانين؟ وأين تشجيع المبدعين؟! وأين سلطة التسعير بالسعر العادل عند الشطط والإجحاف؟!

ومما يتذرع به مستبيحو حق المؤلف انخفاض مستوى الدخل القومي والفردي، وضيق ذات اليد عن امتلاك ناصية العلوم والمعارف.. يتخذون ذلك ذريعةً لتجاهل حق المؤلف، واستباحته، وتسويغ سرقته، لتعطيل حد السرقة، شأن ما يحدث في أعوام المجاعة. وغالباً ما يتسترون بذريعتهم هذه وراء مسألة التمييز في الحقوق الفكرية بين وطنية وأجنبية، ويضربون الأمثلة بالشروط المجحفة والأسعار الفاحشة التي يطلبها الأجانب ثمناً لمعارفهم.

وعلى الرغم من إيماني بوحدة الحق وثباته، وعدم تأثره بالجغرافية والحدود السياسية، فإني أؤكد أن المتضرر الأول من القرصنة هو المؤلف الوطني داخل كل بلد إسلامي، والمؤلف على مستوى العلاقات المتبادلة بين دول العالم الإسلامي.

إن استباحة حقوق الآخر، تنم أولاً عن استهتار بفكرة الحق وعدم قابليته للتجزئة أو التلون، بحيث يكون حقاً هنا وباطلاً هناك، وينم كذلك عن إفلاس فكري يشي بعدم امتلاك المستبيح لإبداع يخاف عليه عندما تتم المعاملة بالمثل، فضلاً عن أن سرقة الحقوق الفكرية لم تنفع لصوص المعرفة، ولم تحولهم إلى علماء..

وإن لدى فقراء المعرفة من الطرق المشروعة الكثير مما يمكن أن يوفرها لهم عن طريق التفاوض والاتفاقيات الدولية.

إن من غير المعقول أن يفاجأ ناشر عربي بكتابه الأثير لديه قد طبع في طهران بمواصفاته ذاتها طبق الأصل، ما عدا اسم الناشر الذي استبدل باسم ناشر محلي، أو أن يترجم إلى الأردية، وتنشر الترجمة في باكستان ولا علم له ولا لمؤلفه بهذه الترجمة، ولم يأذنا بها، أو أن تصادر الطبعة الأصلية المشروعة لكتاب في معرض للكتاب في بلد إسلامي بحجة أن الكتابَ مطبوع محلياً (زوراً وبهتاناً).

إن كل السلع قابلة للحماية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ولتشجيع الإنتاج الوطني، ماعدا الفكر، لأن الفكر مرتبط بعقل صاحبه، ويجب أن يصان حقه فيه، ولأن الفكر بحاجة إلى فكر آخر يحاوره لكي ينموا معاً.

ولابد لتنمية العلاقات بين بلدان العالم الإسلامي من تكوين شبكة علاقات فكرية متينة تسمح بتبادل المعلومات ونقل التجارب فيما بينها، ولا يمكن بناء مثل هذه الشبكة من دون حماية للحقوق موثقة باتفاقيات ثنائية أو إسلامية أو دولية.

وثمة إضافة إلى ما سبق من عوائق: <؟tf="_lots_Ba">عجز النظام القضائي عن تطبيق قوانين الحماية<؟tf>، نتيجة لضعف الخبرة، وقلة السوابق القضائية وندرة الاجتهادات في هذا المجال، إلى جانب عدم تشكل الوعي الكافي والقناعة التامة بأهمية هذه الحقوق لدى القضاة.. وأستطيع الجزم بأن الخبرة التي تكونت لدى قراصنة النشر، ودربتهم على استغلال تعقيدات القضاء، وتطويل آجال المحاكمات، جعلتهم أكثر ما يكونون سعادة عندما تقام على أحدهم الدعوى بشأن اعتداءاتهم على هذه الحقوق، فهذا يعني لديهم سنوات كثيرة من التأجيل، وفرصة سانحة لمتابعة أعمالهم، على أساس أن الزمن كفيل بحل المشكلات، وإصابة المدعين من أصحاب الحقوق بالملل واليأس والإحباط، بعد معاناتهم الشديدة في النهوض بعبء إثبات الجريمة، التي أتقن مرتكبوها طرق إخفائها، ووسائل ضمان التستر عليها..

ربما كان الأفراد الموكول إليهم ممارسة دور الضابطة العدلية لمداهمة المحلات التي تتداول المصنفات المحمية بصورة غير مشروعة وتستخدمها، وضبط المخالفات ابتداءً من دون حاجة إلى شكوى المتضرر، وكذلك الجمعيات الأهلية المخولة قانونياً بهذا العمل.. حلاً يخفف على أصحاب الحقوق عبء الإثبات، لكن هذا الحل إذا كان مطبقاً في الدول المتقدمة، مدعوماً لديها بوعي اجتماعي كبير يجعل من كل مواطن خفيراً، فإنه لدى الدول التي تعاني وطأة التخلف، و لم تتخذ قرارها الجاد بالتحرر منه، لا يزال بعيد المنال.

استباحة حقوق الملكية الفكرية

تشكل عائقاً خطيراً أمام الإبداع والتنمية الفكرية[١]

انطلق اتحاد الناشرين العرب من سورية عام ١٩٩٤، في معرض دمشق الدولي للكتاب، حيث تقدم الناشرون السوريون بمبادرة لزملائهم العرب، إلى لقاء تداولي حول ضرورة إقامة اتحاد للناشرين العرب، وكان هذا اللقاء منطلقاً لتأسيس الاتحاد في ١٩٩٥. وكانت باكورة أعماله إصدار ميثاق

[١] جريدة الوطن في ٢٠٠٢/٥/٢٥م.

شرف توافق عليه الناشرون من أجل الارتقاء بصناعة النشر العربي، والالتزام بقضايا الأمة، واحتواء كل أساليب الهبوط المعرفي، ومواجهة ثقافة استباحة حقوق الملكية الفكرية.

<Ba_lots_"=?tf><mtn">س:<؟tf> ما دور اتحاد الناشرين العرب في مواجهة هذه الاستباحة؟

<Ba_lots_"=?tf><mtn">ج:<؟tf> يجب أولاً، أن نؤكد أن هذه الاستباحة تشكل عائقاً خطيراً أمام الإبداع والتنمية الفكرية، وبالنسبة إلى الاتحاد، فإنه يمارس أعماله بجدية لحماية الحقوق الفكرية. وقد أسس لحضور عالمي إلى جانب حضوره العربي، عبر الاتصال بمؤسسات واتحادات الناشرين في العالم. وقد تبنى الاتحاد عملاً مشتركاً في معارض الكتب الدولية وفي مقدمتها معرض فرانكفورت الدولي للكتاب، وهو يغتنم أية فرصة ثقافية للعمل من أجل تنمية الثقافة، وخدمة انتشار الكتاب، ومواجهة السطو على حق الملكية الفكرية.

<Ba_lots_"=?tf><mtn">س:<؟tf> وماذا عن دور الاتحاد في يوم الكتاب العالمي؟

<Ba_lots_"=?tf><mtn">ج:<؟tf> يقدم الاتحاد برنامجاً شاملاً لجميع الفعاليات الثقافية في المجتمع العربي بمناسبة يوم الكتاب العالمي الذي أعلنته منظمة اليونسكو في ٢٣ من نيسان (أبريل) كل عام. وهدفنا هو جعل عيد الكتاب مسألة في ضمير مختلف الشرائح الاجتماعية العربية، وكذلك المنظمات والمؤسسات الثقافية، لذلك ينظم الاتحاد مهرجاناً يدعو إليه كل الفعاليات الفكرية والثقافية، لتعميم احترام مكانة الكتاب في حياة الناس.

<Ba_lots_"=?tf><mtn">س:<؟tf> حبذا لو تحدثنا عن دور الاتحاد الملموس في مواجهة السطو على حقوق الملكية الفكرية

<Ba_lots_"=?tf><mtn">ج:<؟tf> حقق الاتحاد إنجازاً كبيراً في مجال معارض الكتاب العربية. إذ يوجد من هذه المعارض نحو ٢٠ معرضاً كل عام. ويقوم الاتحاد بالتنسيق مع المشرفين على المعارض ومع المؤلفين لتقديم التسهيلات من جانب، وحماية حقوق الملكية الفكرية من جانب آخر. وبصدد ما يتعلق بحماية الملكية الفكرية، فإن أولى اللجان التي شكلها اتحاد الناشرين العرب، كانت لجنة حماية الملكية الفكرية التي أتشرف برئاستها منذ عام ١٩٩٥، ومنذ هذا التاريخ تواصل اللجنة، للكتب وأدوات النشر الإلكتروني، وتتلقى اللجنة الشكاوى، وتحقق فيها رصد مشكلات القرصنة الفكرية، وتصدر بيانات حول ذلك، كما تتصل بالجهات الثقافية والمؤسسات المعنية من أجل تفعيل القوانين الخاصة بالحماية ووضعها موضع التطبيق. واللجنة بهذا الصدد تقوم بإجراءات صارمة لتدعيم الجهود القضائية. ومن الأساليب التي تتبع الاتفاق مع منظمي المعارض على عدم السماح بمشاركة أي كتاب مزور.

<Ba_lots_"=tf?><mtn">س:<?tf> وهل كانت هناك نتائج عملية؟

<Ba_lots_"=tf?><mtn">ج:<?tf> نعم، إذ لا ينقضي معرض من المعارض إلا وتحصل اللجنة على بيانات بالإجراءات المتخذة بحق المخالفين.

<Ba_lots_"=tf?><mtn">س:<?tf> وماذا عن ضبط الكتب المزورة؟

<Ba_lots_"=tf?><mtn">ج:<?tf> توصلنا إلى النجاح في مشكلة كبيرة بالأردن، إذ نجحنا بالوصول إلى إجراء حاسم، بحق مكتب في عمان دأب على القرصنة، وعلى الرغم من الأساليب الملتوية التي يتبعها القراصنة، وضعف الإجراءات القانونية، تمكنت اللجنة العربية لحماية الملكية الفكرية بالتعاون مع المكتبة الوطنية في الأردن، من ضبط عدد كبير من الكتب، تعود حقوق نشرها إلى عدد من الناشرين العرب، وتمت إحالة صاحب المكتبة للقضاء، وأجرينا اتصالاً مع الناشرين الأصليين ومع المؤلفين لمتابعة حقوقهم عبر القضاء.

<Ba_lots_"=tf?><mtn">س:<?tf> هل تم تفعيل قانون حماية الملكية الفكرية في سورية؟

<Ba_lots_"=tf?><mtn">ج:<?tf> قبل عام تم إصدار قانون حماية الملكية الفكرية في سورية وكان المشروع حريصاً على ترسيخ مبادئ الحق الفكري، وكان واعياً لأهمية ذلك من حيث الأثر في مجتمع المعلومات الذي نهتم بتنميته. لقد صدر القانون في ٢٠٠١/٢/٢٧، وترك لوزارة الثقافة ثلاثة أمور: (إصدار التعليمات التنفيذية للقانون، فتح سجل لتسجيل الحقوق الفكرية، أي إدارة لتسجيل هذه الحقوق، وتسمية موظفين لهم صفة الضابطة العدلية المخولة بمداهمة المحلات التجارية بحثاً عن المخالفات)، وقد أصدرت وزارة الثقافة السورية التعليمات التوجيهية، لكنها لم تقم حتى الآن بتسمية إدارة لتسجيل الحقوق وتسمية أفراد للضابطة العدلية، على الرغم من مرور عام على صدور القانون. والغريب في الأمر أن قرصنة النشر تزايدت بعد صدور القانون!.

<Ba_lots_"=tf?><mtn">س:<?tf> مع من تتعاونون في مجال حماية الملكية الفكرية؟

<Ba_lots_"=tf?><mtn">ج:<?tf> نتعاون مع كل الجهات المعنية، وقد توصلنا مؤخراً إلى توقيع اتفاق بين مركز المعلومات القومي واتحاد الناشرين العرب حول حماية الملكية الفكرية.

<Ba_lots_"=tf?><mtn">س:<?tf> ما جهودكم للتعريف بنشاطات اتحاد الناشرين العرب؟

<Ba_lots_"=tf?><mtn">ج:<?tf> في هذا العام أطلقت اللجنة العربية لحماية الملكية الفكرية موقعها على الإنترنت وأودعت فيه جميع قوانين حماية الملكية الفكرية العربية والأجنبية، والاتفاقات الخاصة بحماية الملكية الفكرية إضافة إلى أخبار اللجنة، ونافذة تفاعلية للجمهور للحصول على آرائهم ومقالاتهم وشكاويهم.

<Ba_lots_"=?tf><mtn">س:<?tf> أخيراً، لابد من سؤال عن رأيكم بالعولمة وصلتها بالمعلوماتية؟

<Ba_lots_"=?tf><mtn">ج:<?tf> يمر العالم الآن بمرحلة انتقال تشكل منعطفاً كبيراً في حياة البشرية، إذ يتم الانتقال من عصر الصناعة المادية، إلى عصر صناعة المعلومات. وتزخر هذه المرحلة بثورة المعلومات والاتصالات. الأمر الذي يسَّر سبل الوصول إلى المعرفة وكسر الحواجز، وتم تجاوز الحدود الجغرافية والأيديولوجية والثقافية. هذه الثورة وضعت لأول مرة في تاريخ البشرية القوي والضعيف، والغني والفقير، على عتبة سباق واحد. إذ إن المعلومات مصدرها ومخزنها الفكر والعقل البشري، والعقل هبة الله لكل البشر على حد سواء.

وفي هذه الثورة نلاحظ المعلومات تتحرك من الورق باتجاه الشاشات والشبكات. ولهذا على النشر العربي، أن يبادر إلى امتلاك ناصية هذا التحول، والسيطرة على إنتاج الأوعية الجديدة، أي: النشر الإلكتروني، وكثيراً ما يشكك البعض في إمكانية هذا التحول. لكنني أعتقد أن لدينا عقولاً وإمكانات حقيقية لدخول هذا العالم. يكفي أن نرى أطفالنا في مقاهي الإنترنت ومحلات الحاسوب. ويكفي ملاحظة أن منازل أغلبية الناس، أصبحت صديقة لجهاز الحاسوب.

ثقافة القرصنة لا تبني مجتمع المعلومات[1]

القرصنة

تتطور تقنيات نشر المعلومات ويكبر الصراع، وتتكون للقرصنة الفكرية شبكات تأخذ بخناق الإبداع؛ تمتص دمه الزكي حتى الثمالة، فيذوي لتزدهر، ويصمت لتستعلن، ويضمر لتتعملق.

ويتفاقم الأمر ويزداد فداحة، مع التحول الكبير الذي يشهده الكتاب في رحلته الشاقة من الورق إلى الأقراص والشبكات، حيث يَستبدل أقلامه بالأزرار والفئران ووسائل الاتصال، ويستبدل بأحباره السوداء بمداد ضوئي يَكتب له بأحرف من نور.

وإذا كانت قرصنة كتاب ورقي تستدعي الالتزام بالحد الأدنى الاقتصادي من عدد من النسخ لا يقل عن الألفين، وما يستتبعه ذلك من تمويل وتخزين وتمويه، فإن قرصنة قرص ممغنط ليس لها حد أدنى، إنما تُنتَج آنياً وفق الطلب، فلا حاجة إلى تمويل أو تخزين أو تمويه.

وتكون النتيجة الحتمية المباشرة؛ عجزَ المنتج الأصلي عن تسويق أكثر من النسخ الأولى من إصداراته، وسيطرة (مافيا) القرصنة على السوق، يزودونه بآلاف النسخ.

---

[1] أعدت في ٢٠٠٢/١٠/١٤م.

أما النتيجة الحتمية غير المباشرة، فهي وأد الإبداع؛ فلن يجرؤ مبدع على طرح ابتكاره في مجتمع لا يحميه، ولن يستمر ناشر ملتزم في إصدار إبداع، لا يرد له ما أنفقه، ولن يجد القرصان ما يسرقه بعد موت الإبداع.

ثقافة استباحة الحقوق الفكرية

وهكذا تسود ثقافة استباحة الحقوق..

فيدخل أستاذ على طلابه في كلية الطب، فيزفُّ لهم بشرى حصوله على برنامج طبي متقدم سماه لهم، فيسأله أحدهم عن الثمن الذي دفعه فيه، فيجيبه أنه اشتراه بخمسة آلاف، فيقول له الطالب متهكماً: لقد اشتريته بخمسين.. جواب يستبطن أموراً؛ منها: أن البرامج المنسوخة أسرع إلى السوق من البرامج الأصلية، نظراً لخضوع الأصلية لإجراءات الفسح والتخليص الجمركي المعقدة.وتحرر المنسوخة منها بحكم كونها منتجاً محلياً لا يخضع لأي إجراء. ومنها أن إغراء السعر الأرخص استطاع أن يجتذب إليه الشريحة الأوسع من المستخدمين، وهي جيل الطلبة، بغض النظر عن شرعية المصدر. ومنها أن قرصنة البرامج فازت بتقدير المجتمع لها وبأوسمته الرفيعة وتشجيعه؛ نظراً لما تقدمه من خدمات جليلة لطلبة العلم، تخلصهم من جشع المنتِج الأصلي وأسعاره الفاحشة (بزعمه). ومنها غياب الوازع الأخلاقي الذاتي، وعجز القوانين عن حماية الحقوق الفكرية.

هكذا تستمد القرصنة سندها من ثقافة المجتمع، ويمدها التطور التقني بالأدوات اللازمة للنسخ وفك الحمايات، فيكون كل من التقدم العلمي والإغضاء الاجتماعي في خدمة القرصنة، ولا يجد صاحب الحق الفكري من ينصره في صراعه معها..

أيُّ مجتمع للمعلومات يمكن أن يتكون وينمو في ظل ثقافة الاستباحة لحق المؤلف؟!

إن شيوع مثل هذه الثقافة المستبيحة لحقوق الابتكار والاختراع والإبداع، المسقطة لقيم العمالة الفكرية المبذولة في إنتاجها، تشكل أرضية رخوة تسيخ فيها أقدام المبدعين،ومناخاً ملوثاً لا يسمح بتشكل مجتمع للمعلومات، فضلاً عن نموه وازدهاره..

وعندما نقول ثقافة فإنما نعني بها مجموعة الأفكار والعادات التي توجه سلوك الأفراد، وتحكم تصرفاتهم وممارساتهم في المجتمع، ومن المؤسف أن نقول: إن جميع الحقوق الفكرية المترتبة على إعمال العقل، والتأليف والابتكار والإبداع، ما تزال غائبة عن وعي مجتمعنا، مستباحة في ثقافته، لا تشغل حيزاً كافياً لحمايتها في ضميره، حتى إنه ليخترقها من دون أي شعور بذنب، أو أي إحساس بخطر يتسبب به يهدد مستقبله الثقافي.

بل إن هذا المجتمع يصفق لقرصنة الحق الفكري، ويرحب بها ويروج لها، بوصفها خدمة اجتماعية جليلة تقدم المادة الفكرية للمستهلك بالسعر الأرخص، وتيسر سبل المعرفة للمجتمع، الذي يرمق المبدع صاحب الحق بعين محمرة منطوية على كثير من الحقد والضغينة بوصفه مستغلاً لاحتياجات المجتمع العلمية والثقافية، يقدمها له بالسعر الأعلى.

ذرائع القرصنة

يتذرع القراصنة لتسويغ اعتداءاتهم على الحقوق الفكرية بأمور منها:

توفير الكتاب لطلبة العلم.

إشاعة العلم وتحريم كتمانه أو احتكاره كالكلأ والماء.

أما الذريعة الأكثر خطراً، والتي تسلل منها القراصنة إلى ضمير المجتمع فهي مسألة السعر الأرخص، استغلوا بها حالة تدني مستوى الدخل الفردي، وانخفاض القوة الشرائية في المجتمع، وانطلت خدعتهم على الناس، فاستحلوا بها الحرمات، وولغوا في حقوق المؤلفين، وأكلوا السحت، وانخرطوا في سلك اللصوص، بمقتضى كل الشرائع والقوانين التي تَعُدُّ تداول المال المسروق وحيازته إسهاماً في الجريمة يعاقب مرتكبوها.

وكم هي واهية هذه الذريعة؟

فهل يسوِّغ عرض متاع مسروق، بسعر أرخص، لأحد شراءه؟

وهل يعفيه فقره من المسؤولية القانونية؟

هل ثمة أحد بات يجهل أن فرق السعر بين المنتَج الأصلي والمقلَّد إنما يمثل حق المؤلف، والجهودَ المضنية المبذولة في تصميم البرامج وإنتاجها؟

وهل المؤلف وحده هو المسؤول عن سد عوز المعوزين إلى المعرفة؟

فأين المكتبات العامة التي انتشرت في أماكن التجمع السكني أو المهني في البلدان المتقدمة، تقدم المعرفة لكل من يطلبها مجاناً وبأبسط الإجراءات؟

وإذا كانت القاعدة الشرعية تقرر أن الغنم بالغرم، فهل في شرعة القراصنة أن يستأثروا بالغنم، ويتركوا للمؤلف الغرم؟

وهل استطاعت سرقة المعلومات أن تضع مجتمعاً ما على مسار التقدم؟

ماذا يمكن لمجتمع يكتفي بما يسرقه له القراصنة من إبداعات المجتمعات الأخرى، يرتاح بها من همِّ الإبداع وإعمال الفكر، إلا أن يكون مجتمع قردةٍ مقلدين، أو مجتمعَ عاجزين رضوا بأن يكونوا مع الخوالف؟

وماذا عن شبابنا وأجيالنا الصاعدة التي أقبلت على علوم الحواسب وإعداد البرامج وتصميمها، وسيكون لدينا قريباً عدد كبير من الشباب المؤهل تأهيلاً عالياً؟ هل سنوظف طاقاتهم في القرصنة وسرقة البرامج وفك الحمايات؟ وكم يمكن للقرصنة أن تستوعب من طاقاتهم؟!

وإلى الذين يستبيحون الترجمة من دون إذن، مسوِّغين فعلتهم بحاجة مجتمعهم إلى المعرفة، وعجزه عن دفع أثمانها، أقول: هل الغاية تبرر الوسيلة؟!

وهل الاستباحة مقصورة على المؤلف غير الوطني، بحيث يكون الحق الفكري محترماً للمؤلف الوطني ومهدوراً لغيره؟!

هل يتوطن الحق أو يتجزأ، بحيث يكون ذاتُه حقاً هنا وباطلاً هناك؟ وإذا شجعنا الناس على أكل حقوق الآخرين، واستمرؤوا ذلك ومردوا عليه، فمن ذا الذي سيضمن لنا احترامهم لحقوقهم فيما بينهم؟

هل سيميز القرصان ومشجعو السعر الأرخص بين منتَج وطني وأجنبي؟! ألم تثبت التجربة عكس ذلك؟!

وإذا استبحنا حقوق الآخرين، فهل سنلوم الآخرين إذا استباحوا حقوقنا؟! أم أننا لا نملك من الإبداع ما نخاف عليه أن يُسرق؟!

الحق الفكري والوازع الأخلاقي

لن يستطيع أشد القوانين صرامة أن يفرض احترام الحق الفكري في مجتمع لا يؤمن بهذا الحق، ولا يجد أي غضاضة في استباحته.

لا بد من إرساء وازع أخلاقي في ضمير الفرد، يترسخ ويتجذر في ثقافة المجتمع، يحترم حق المؤلف، ويستنكر استباحته، وينبذ من يعتدي عليه، وهو ما يشكل الأرضية المناسبة والمناخ الملائم لتطبيق القانون.

أسوق هذا كله توكيداً على أن مشكلة حقوق الملكية الفكرية مرتبطة بالمستوى الحضاري للمجتمع، والمرحلة الحضارية التي يجتازها، فهي محترمة إلى درجة القداسة في مجتمع متحضر، ومستباحة إلى حد الهوان في مجتمع تخلف عن الركب.

كما أنني توخيت لفت الأنظار إلى صعوبة اجتثاث ثقافة الاستباحة للحقوق التي تجذرت في مجتمع تخلى عن حضارته، وإحلال ثقافة بديلة محلها، هي ثقافة احترام الحقوق، التي كانت راسخة لديه إبان اعتلائه صهوة الحضارة.

أما صعوبة التحول من ثقافة استباحة الحقوق إلى ثقافة احترامها فتنبع من كونه لا يتم على مقاعد الدرس أو عبر الخطب والمحاضرات وحدها، إنما يتم في مدرسة الحياة عبر جهود متضافرة مضنية، تربوية واجتماعية وإعلامية وقانونية ودينية واقتصادية وتنموية. ولا يمكن إنجازه في فترة زمنية محددة، فقد تستغرق الأجيال. ولا ينشأ في فراغ على أرض خاوية، بل هو تراكم يقوم على كثير من عمليات الصقل والشحذ والتهذيب والتحديث للقيم التي كساها الغبار أو اعتراها الصدأ أو أصابها التكلس نتيجة طول الأمد ففقدت بالإلف والاعتياد مقاصدها الأخلاقية وتطبيقاتها العملية.

لا بد إذن – لتشكل الوعي الاجتماعي بالحقوق الفكرية – من تضافر جهود كبيرة، تعمل بأساليب شتى، لمدة زمنية طويلة، وبإصرار لا يعرف الكلال، حتى يترسخ في ضمير المجتمع خلقاً يرفض الاعتداء، وينبذ المعتدين.. عندئذ سيكون للقضاء دور فاعل، يقوم به على أرض ممهدة، وفي مناخ ملائم، وسيوضع القانون موضع التنفيذ في ظل قناعة اجتماعية ترحب به وتساعد على تطبيقه.

لا بد أن تدخل الحقوق الفكرية مادة دراسية أساسية في مناهج التربية في جميع مراحل التعليم من الابتدائية إلى الجامعية، بوصفها حقاً طبيعياً من حقوق الإنسان، يحميه القانون.

لا بد من التوعية المستمرة بها في وسائل الإعلام، بأساليب مبتكرة، تتجاوز المحاضرة والندوة والتلقين الوعظي المباشر الممل، إلى البرامج الحية والتفاعلية المشوقة.

لا بد من الالتزام الصارم من قبل الأجهزة الرسمية التي كانت تستثني نفسها من التقيد بهذه الحقوق، بذرائع واهية، لتكون بالتزامها قدوة ونموذجاً.

لا بد أن تستكمل الوزارات المعنية أجهزتها اللازمة لتطبيق القانون، وإراحة أصحاب الحقوق الفكرية من عبء الإثبات الثقيل الملقى على كواهلهم، بمبادرات دؤوبة من أفراد الضابطه العدلية، تداهم وتبحث عن المخالفات.

لابد أن ينظر القضاء إلى خصوصية الحقوق الفكرية وأثرها في مستقبل ثقافة الأمة، فيعمدَ إلى تخصيصها بغرف خاصة يُبَسِّط إجراءاتها ويختصر آماد جلساتها.

لابد أن يقوم علماء الدين بواجبهم في التوعية والكشف عن زيف القرصنة، ودحض ادعاءاتها، وتأكيد الحماية الشرعية للحقوق الفكرية.

لابد أن يقوم الكتّاب والأدباء بتناول موضوع الحقوق الفكرية في إنتاجهم الأدبي بكافة أنواعه وأشكاله إسهاماً في تشكيل وعي المجتمع بهذه الحقوق.

لا بد أن يتعاون الكتّاب والناشرون على إيجاد صيغ مقبولة للتعاقد بينهم، وإعداد عقود نموذجية مكتوبة موثقة بين طرفي الحق الفكري، توضح حقوق كل منهما والتزاماته، والعملِ على الالتزام بها وحسن تطبيقها، <#ذَلِكَ أَدْنَى أَلاّ تَعُولُوا@>{٤/٢٥:٣-٢٨}، وأعونُ على استمرار التعاون والاحترام المتبادل بينهما.

وللأسرة، والشركة، ورب العمل، والمدرِّس، والطالب، وكل فرد في المجتمع دور.

ولن يستطيع نظم هذه الأدوار مجتمعة في سلك واحد متناغم غير مجلس وطني يضم كافة الأطراف المعنية، أدعو إلى تشكيله في كل بلد، وهو من الأهمية بمكان لضمان مستقبل ثقافي إبداعي واعد، يؤهلنا لاتخاذ مكان لائق لنا على خارطة الحضارة العالمية الشاملة الآخذة بالتشكل في عصر العولمة والمعلومات.

مجتمع المعلومات خيار الوجود

أيّاً كان الأمر، فإني أعتقد أن الزمن لن ينتظرنا طويلاً، وأن التحولات المتسارعة في عصر المعلومات لن تترك لنا خياراً، فإما أن نتمكن من امتلاك ناصية المعلومات ونتخلق بأخلاق مجتمعها، أو نخرج خارج حلبة الصراع والتاريخ..

ففي أواسط القرن العشرين المنصرم، لم يكن أكثر الناس تفاؤلاً يحلم باللحاق بركب التقدم في مضمار التفوق الصناعي وسباق التسلح المحموم..

غير أن توافر الفرص المتاحة لنا للدخول في حلبة السباق العالمي وحلم الفوز بمرتبة متقدمة فيه، راح يداعب أجفان مثقفينا مع التحولات الكبرى التي شهدها العالم في الربع الأخير من القرن العشرين، عندما دقت طبول المعلوماتية وثورة الاتصالات منذرة بانفجار معرفي مذهل أخذت المعلومات البشرية فيه تتضاعف بوتائر متسارعة أصبحت تقاس بالعقود، بعد أن كانت تقاس بآلاف السنين ومئاتها.

مبعث هذا التفاؤل كان في التحول السريع من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة، هذا التحول الذي شكل منعطفاً خطيراً في مسيرة الإنسان انتقل به من عصر الصناعة الذي بدأ باختراع الآلة، إلى عصر المعلومات الذي بدأ باختراع الحاسب، وتركه – شأن كل التحولات الكبرى- يرتب أوضاعه وقيمه وأنماط سلوكه وتفكيره وسبل عيشه بما يتفق مع متطلبات العصر الجديد.

ولعل أخطر ما في عصر المعلومات الجديد، إلغاؤه التفاوت بين الشعوب في امتلاك مادته الأولية، فلئن كانت الشعوب متفاوتة فيما بينها في امتلاك المواد الأولية اللازمة لعصر الصناعة، إذ هي التراب

وما يكتنـــزه من عناصر تتفاوت بين شعب وآخر، فإن المادة الأولية في عصر المعلومات هي الفكر، والفكر مشاع بين كافة الشعوب، لا تتفاوت فيه إلا بمقدار ما تزخر به مناهجها التربوية من إذكاء لروح البحث والاطلاع لدى أفرادها وتنمية بواعث الإبداع والاختراع والكشف عن الحقيقة..

ولعل من أبرز خصائص هذا الفكر الإنساني المشترك أنه لا يطيق الانحباس في الأجواء غير الملائمة، فتراه ينطلق نحو الأجواء الأكثر ملاءمة، وهو ما يفسر لنا هجرة الأدمغة التي أعفتها ثورة الاتصال من مشقة الانتقال، فهاجرت وهي في مكانها، تنعم بخيرات بلدها، وينعم الأباعد بثمرات عقولها التي فرط بها الأقارب وعجزوا عن استثمارها وتوظيفها.

كما أنّ من أبرز ملامح عصر المعلومات الآخذ سريعاً بالتشكل، ولما تتضح كل معالمه بعد:

أن عمل الفكر سيحل تدريجاً محل عمل اليد.

وأن احتكار المعرفة سينكسر لتكون المعرفة في متناول كل إنسان جاد.

وأن مجتمع المعلومات قادم لا محالة.

وأن طوفان المعلومات سيغمر الجنس البشري كله، لا يعصم أحداً منه إلا أن يتقن السباحة فيه، ويمتلك ناصيته، ويمخر عبابه، ويحسن التعامل معه.

فإن عجز أحد عن ذلك متشبثاً بقديمه، متوهماً أن قديمه سيعصمه من الماء، فإنه سيرشح نفسه للخروج من التاريخ، أسوةً بالديناصورات وسائر الأجناس المنقرضة.

هكذا أفهم عصر المعلومات، عصراً غامراً ملغياً لكل ما كان قبله، فإما أن تكون معه، أولا تكون.

وهكذا أفهم أخلاق مجتمع المعلومات، أخلاقاً جوهرية متجددة متطورة بتطوره، لا يقوم للمعلومات مجتمع من دونها..

فهل بقي لدينا متسع من الوقت لمناقشة ذرائع القراصنة وحيلهم لسرقة أعمال المبدعين وتقليدها، لنسهم معهم في بناء مجتمع الببغاوات والقردة المقلدين؟!

سنكون إذن قد اتخذنا قرارنا بالخروج من التاريخ، وما أحسبنا سنفعل ذلك، لننهي به حضارةً شيدناها كان لها أبلغ الأثر في انطلاقة حضارة الغرب الراهنة، وننكصَ به عن أداء رسالة خالدة زاخرة بالقيم المتوازنة التي يفتقر العالم اليوم إليها لترميم قيمه العرجاء.

كلي ثقة بقدرات أمتي على تجاوز الصعوبات، واستكمال النواقص، والتخلص من الشوائب.

كلي أمل بمستقبل أمتي، وجدارتها باحتلال مكانتها المرموقة في المنتدى الحضاري العالمي، بما تسهم به من فكر وإبداع.

فاسمحوا لي أن أنشد مع الشاعر العربي، متجاوزاً كل ما تعانيه أمتي من أحزان وآلام:

<sh1>والعشق فياض وأمة أحمد

<sh2>يتأهب التاريخ لاستقبالها

سلبيات استباحة حقوق المؤلف[1]

احترام حق المؤلف مسألة أخلاقية قبل أن تكون قانونية

كنت وما أزال أقول: إن احترام حقوق المؤلف مسألة أخلاقية قبل أن تكون قانونية.

فحق المؤلف حق طبيعي من حقوق الإنسان، يترتب له نظير جهده الذي يبذله، ولئن كان استثماره لجهده العضلي حقاً تعترف به كل الشرائع والقوانين والأعراف، فإن اعترافها بحقه في استثمار جهده الفكري يكون من باب أولى.. ذلك أن الجهد الفكري أسمى وأرقى من الجهد العضلي، ولئن كان عمل اليد يجلب للإنسان التعب والعرق، فإن عمل الفكر يسبب له السهر والأرق، ولئن كانت السخرة تُتصور في الجهد العضلي يساق إليها الإنسان بالإكراه، فإنها لا تُتصور في الجهد الفكري، إذ لا يمكن تسخير الإنسان للتفكير بالإكراه، ومن المتعذر الدخول إلى تلافيف دماغه لاجتناء ثمرات أفكاره.

وفي هذا المنعطف الحاد — الذي تجتاز فيه البشرية اليوم عصر اقتصاد الصناعة إلى عصر اقتصاد المعرفة، وتتبدل فيه معايير تقدم الأمم، فغدا يقاس بمقدار ما تملكه من ثروة المعلومات، أكثر مما يقاس بمقدار ما تملكه من ثروة المال– تعاظم دور العمالة الفكرية، واشتد الطلب عليها، وتقلص دور العمالة اليدوية وتراجع سوقها، وأصبحت قضية حماية الحق الفكري ضرورة من ضرورات التقدم.

وعوداً على بدء فإن حماية الحق الفكري مسألة أخلاقية لا يمكن لأكثر القوانين تشدداً أن يفرضها على مجتمع لا يؤمن بها، ولم تترسخ في ضميره وتستقر في وجدانه بوصفها حقاً طبيعياً من حقوق الإنسان يعد تجاهله افتئاتاً على هذه الحقوق وعدواناً عليها، وعملاً غير مشروع يدرجها في عداد السرقة وأكل المال الحرام، ويجعل المتجاهل لهذه الحقوق يشعر بالإثم والذنب والخزي وعار الجريمة، عندما تمتد يده إلى عمل فكري مقلَّد، مثلما يخامره هذا الشعور عندما تمتد يده لسرقة سلعة أو حلي أو متاعٍ لا يملكه سواءً بسواءٍ.

---

[1] أعدت لندوة وزارة الإعلام في الرياض ١٦-١٧/٤/٢٠٠٣م.

عند ذلك يصبح للقانون معنى، ويصبح قابلاً للتطبيق.

ذلك أن القانون يؤكد الحقوق ولا ينشئها، فما جدوى صدور قانون لحماية الحق الفكري في مجتمع يستبيح هذا الحق من فرقه إلى قدمه، يستوي في استباحته له المنتج والمستهلك والشرطي والقاضي الذي يرى كل منهم في الجهد الفكري واجباً لا يستحق بذلُه الأجر، ويرى في ثمرات الأفكار ملكاً مشاعاً كالكلأ والماء، من حقه أن يمد يده إليه دون أن تطرف له عين؟!

الإيجابيات الموهومة لاستباحة الحق الفكري

إن المجتمع الذي يعتنق ثقافة استباحة الحق الفكري، ويمارسها من دون أن يكون لهذا الحق في ضميره أي حرمة أو احترام – وهو حال المجتمع العربي والإسلامي برمته – لن يرى في استباحته لهذه الحقوق أي سلبيات تذكر، بل هو يرى فيها محض إيجابيات تيسر العلم لطلابه، والمعرفة لعشاقها، وأنا ألتمس لديكم العذر كي أبدأ بالحديث عن هذه الإيجابيات المزعومة لسرقة الأفكار، قبل التحدث عن سلبياتها، فبضدها تتميز الأشياء.

وأبادر سلفاً إلى التنبيه بأنني لا أعترف بأي من هذه الإيجابيات المزعومة، وأعدها ذرائع واهية لا تقوم بها حجة، ولسوف أفندها واحدة واحدة، قبل أن يدور في خلد أحد شبهة قبول لها:

<ad2>أولاً– توفير المعرفة لطلابها بسعر أرخص

وهو ما يصفِّق له المجتمع، ويعده خدمةً اقتصادية واجتماعية وثقافية جليلة، تُخلِّصه من جشع المنتجين الأصليين وفرضهم السعر الأعلى، على الرغم مما يعرفونه من تدني مستوى الدخل لدى الفرد، وتعقُّد سبل المعيشة واحتياجاتها، وإذا كانت نسبة تخفيض السعر على الأوعية الورقية (الكتاب) لا تتجاوز ٣٠% فإنها على الأوعية الأخرى السمعية والسمعبصرية والإلكترونية (الأشرطة والأقراص الممغنطة والكتاب الإلكتروني) قد تبلغ ٩٠%، بمعنى أن المستهلك يستطيع أن يحصل على الشريط أو القرص المنسوخ (CD) بعُشر ثمنه الأصلي، فلا يعقل أن يطالب بالتضحية بهذه الفرصة المتاحة مهما تكن الأسباب الداعية لها.

وفي تفنيد هذه الذريعة الواهية أقول:

١– هل يسوِّغ السعر الأرخص لأحد أن يشتري حلية أو متاعاً مسروقاً؟ ولئن فعل فإنه لن يستطيع أن يداري وخز ضميره وشعوره بالإثم، ولسوف يتستر من الناس مخافة أن تزدريه أعينهم وتلوكه ألسنتهم، كما أنه لن ينجو من سطوة القانون الذي يعُد حيازة المسروق جريمة يعاقب عليها.

فهل تكون ثمرات الأفكار والحقوق المترتبة عليها أدنى مرتبة من الحقوق المادية والعينية؟! وهل يقبل ذلك في عصر المعلومات الذي يتركز الإنتاج فيه على الأفكار؟!

٢- المستهلك هنا، إنما يقوِّم المادة الفكرية بقيمة وعائها المستوعب لها، ورقياً كان أم رقمياً، على قرص ممغنط (CD) أو على الإنترنت، ويتجاهل، أولا يفطن، إلى قيمة مضمونها العلمي الذي بذل فيه مؤلفه وناشره الكثير من الوقت والجهد والمال.

إن إنتاج برنامج حاسوبي واحد يتطلب حشد عدد كبير من الفنيين؛ مبرمجين ومصممين ومدخلين، وجلبَ الكثير من المراجع والمصادر، وتوفير الكثير من الأجهزة، ومن الأموال، ومن العمل الدؤوب شهوراً وسنين.. بينما لا يتطلب نسخُه غير ثانية واحدة من الزمن، تُدخل فيها القرص – الذي غالباً ما يكون من نوع رديء لتحقيق المنافسة – عبر جهاز بسيط ليس له قيمة تذكر.

وأستبعد أن يكون المستهلك على درجة من الجهل لا يفرق فيها بين الوعاء المملوك ومضمونه المسروق، خاصة أن استخدامه له يشي بأنه مثقف متحضر ينتمي إلى جيل الحاسوب وعصر المعلومات.

٣- وما أظن المستهلك يجهل أن فرق السعر بين المنتَج الأصلي والمنسوخ أو المقلَّد، إنما يمثل حق المؤلف ونفقات الإعداد والتحضير والإخراج، التي يبيح لنفسه سرقتها.

٤- ليس من مصلحة الناشر أو المنتج الأصلي رفع قيمة الكتاب أو المادة الفكرية في مجتمع عازف عن القراءة، سوف يزيد السعر العالي من إعراضه عنه.

<ad2>ثانياً – منع التعسف في استعمال الحق، وكسر احتكار المعرفة

وهو الذريعة التي يتشبث بها المستهلك في مواجهة براءات الاختراع التي تُمنح للمبدعين، فتحمي منتجاتهم زمناً تمنع فيه مزاحمتَهم أو منافستهم، وتطلق يدهم في تحديد سعرها للمستهلك، وقد تكون من ضرورات حياته كالدواء، أو قد تشمل أحياناً احتياجاته الثقافية كما في مصحف التجويد الذي أقحم في مجال براءات الاختراع كسلعة صناعية من غير وجه حق.

أو في مواجهة المجتمعات المتقدمة التي يتركز فيها الإبداع ويتضخم حجم المعارف والعلوم، فتحجبها عن المجتمعات الآخذة بالنمو، مطالبة للإذن بترجمتها بشروط قاسية مجحفة لا تراعي واقعها المتخلف وضعف اقتصادها، وهبوط مستويات الدخل فيها مع شدة احتياجها.

أو يطلقها الطلبة في وجه أساتذتهم الذين يربطون نجاحهم بالمقررات التي يؤلفونها لهم، ثم يستغلون حاجتهم إليها فيغالون في أسعارها في وضع احتكاري مزعج لطلبة لم يبدؤوا حياتهم العملية بعد.

إنني أتعاطف كثيراً مع هذه الذريعة، وأكره الاحتكار والتعسف، لكنني أتساءل بحرقة: أليست لدينا وسيلة غير القرصنة لمعالجة هذه المشكلات؟! وهل استنفدنا كل الوسائل المشروعة قبل أن نعمد إلى إهدار الحقوق وأكل أموال الناس بالباطل؟!

إن الحصر الذي تمنحه براءة الاختراع للمنتج، لا يعفي أجهزة الرقابة على الأسعار في الدولة من واجب حماية المستهلك، ولا بد من تحقيق المعادلة بين حق الابتكار وحق المستهلك في منع التعسف في استعماله.

وإن تعدد المصادر والمراجع بين يدي الطلبة وخاصة في مراحل التعليم العالي يخلصهم من ربقة احتكار المقرر الواحد، فضلاً عن تنمية روح البحث لديهم، وتوسيع آفاق المعرفة أمامهم.

أما نقل المعرفة من مظان توافرها، بلغاتها الأصلية، أو بترجمتها، فإن التفاوض والمناقشات الثنائية والاتفاقات الدولية.. كل ذلك كفيل بالحد من نزعة الاحتكار والمغالاة بالأسعار.

لقد استطاعت الهند الحصول على أذون بطبعات خاصة محدودة النطاق الجغرافي للتسويق، من كبريات دور النشر العالمية المتخصصة بالكتب العلمية، وباعتها بأسعار رخيصة جداً بالمقارنة مع الأسعار الأصلية.

كما حصل الأفارقة عن طريق التفاوض، والاستفادة من الاتفاقيات والمنظمات الدولية، على مساعدات كبيرة في مجالات نقل المعرفة والثقافة.

وإن في أنظمة المؤسسات الدولية من الاستثناءات في هذا المجال ما يغني عن القرصنة كمفهوم النشر الإجباري، والترجمة الإجبارية بالسعر العادل.

السلبيات الخطيرة المترتبة على الاستباحة

<ad2>١- عوز الإبداع

فحرمان المبدع من استثمار إبداعه، يثبطه ويجعله عاجزاً عن متابعة إبداعه، فعلامَ يبحث ويحلل ويوري زناد فكره، ويستقرئ ويستنتج ويبذل ماله ووقته وأعصابه لاستيلاد أفكار جديدة، إذا كان يعرف أن القراصنة يقفون له بالمرصاد، ما إن يطرح إبداعه حتى يتلقفوه ليتولوا استثماره نيابة عنه.

إن القرصان لا يتعامل مع الإبداع في أي مرحلة من مراحله، من تأليف وتحرير وتنقيح وإعداد ورقن وتصحيح وتدقيق وفهرسة وتصميم وإخراج، إنما يسطو على العمل بعد أن يستوي على سوقه؛ يصوره، ينسخه، يمسخه، يسوِّقه وليس له فيه إلا الوعاء الذي ملأه سحتاً ومالاً حراماً، يستأثر بالغُنْم ويترك الغُرْم للمبدع خلافاً للقاعدة الشرعية المعروفة (الغنم بالغرم)، فأنى للمبدع المأكول حقه بالباطل أن يبدع؟! وما مستقبل ثقافة مجتمع يخذل مفكريه، ويغضي عن سرقة جهودهم، ويكتفي بما يقدمه له القراصنة فيها؟! أغلب ظني أنه سيسقط في حمأة التخلف والجهل؛ ذلك أن القراصنة كالعلَق يتشبث بجسد الإبداع يمتص دمه الزكي حتى إذا بلغ منه الثمالة سقطا صريعين جميعاً..

<ad2>٢- هجرة الأدمغة

فالمواهب والكفايات والقدرات الفكرية رأس مالٍ هو الأرقى والأسمى والأكثر تقديراً وتقويماً في عالم اليوم، الذي يتحوَّل بسرعة مذهلة إلى عصر المعلومات.. سرعةٍ لم يشهدها في أيٍّ من التحولات البشرية السابقة التي كانت تتم في آماد أطول على الرغم من النعوت الثورية التي أطلقت عليها، فسميت ثورة زراعية، ثم ثورة صناعية، تعايشتا طويلاً، وما تزال شعوب تعيش عصر الزراعة لم تبلغ عصر الصناعة بعد.. ولديها الفرصة الآن أن تتجاوزه إلى عصر المعلومات، إن هي أعملت فكرها، ووفرت المناخ الملائم لازدهار الأفكار وإعلاء شأنها وتقديرها قدرها، وفي طليعة ذلك صونها من العبث بها، وحمايتها من العدوان، وتحريرها من الخوف والقيود..

وما لم يتوافر لها هذا المناخ الملائم، فإنها مثل كل طاقة ورأس مال آخر سوف تهاجر باحثة عن متنفس لها في جو تستمتع فيه بعبق الحرية والحماية والاحترام... ولسوف تجد على الطرف الآخر من ينتظرها ويتسابق إليها ويتودد لها ويغريها، بل إنها غالباً ما تجد من يبحث عنها، ويرصد تفتحها منذ أن تبرعمت، فيعرض عليها خدماته؛ منحاً دراسية، وفرصاً نادرة، ويستدرجها ليستأثر بمواهبها وتفوقها من دون أهلها وأوطانها..

فإن هي تأبَّت وتمنعت، احتال لها بكل الحيل، حتى إنه ليستثمر جهدها الفكري وهي في مكانها، وقد تكفلت العولمة وثورة الاتصالات له باختزال الأبعاد والآماد وتجاوز كل الحدود والقيود، فأصبحت المعلومات والبرمجيات تتنقل من أقصى المعمورة إلى أقصاها عبر الإنترنت من دون جواز مرور، ولا كيان منظور يخضع لرقابةٍ أو رسوم جمركية أو ضرائب مالية.

<ad2>٣- حرمان الدخل القومي من مورد سيكون الأهم في الميزان التجاري للدول

تشكل تجارة البرمجيات أرقاماً مذهلة في ميزانيات الأمم التي أسرعت في التحول إلى اقتصاد المعرفة؛ تتضاءل إزاءها الأرقام الصناعية، بله الزراعية.. ولئن كان رأس المال في الاقتصاد الزراعي يعتمد على خصب التربة وملاءمة المناخ، ويعتمد في الاقتصاد الصناعي على توافر المواد الأولية – وذلك كله متفاوت بين الأمم- فإن المادة الأولية في اقتصاد المعرفة هي الفكر، والفكر مشاع بين الشعوب، موزع بينها بالسوية، مما يضع الجميع على عتبة سباق واحدة، أمام فرص متكافئة، يحوز قصب السبق فيها كل من كان الأسرع لاغتنامها.

يقول بيل غيتس صاحب شركة ما يكروسوفت، الذي ارتقى مرتبة الرجل الأغنى في العالم: ((لست أخشى منافسة أي شركة نظيرة في العالم، إنما أخاف أن تنقدح فكرة في ذهن ميكانيكي في مرآب في زاوية مهملة من العالم؛ تتجاوز أفكاري وتتفوق عليها)).

لقد قررت إيرلندا التحول إلى اقتصاد المعرفة، وأعدت عدتها لذلك، فدخلت إلى عصر المعلومات من بوابة التعليم، واستطاعت خلال عقدين من الزمان فقط أن تحصد في ميزانها التجاري لعام

٢٠٠٠، ستين مليار دولار منافسة بذلك كبريات الدول. وكان احترام الملكية الفكرية بطبيعة الحال مستقراً في ضمير شعبها، لا يسمح فرد منه لنفسه أن يمد يده إلى عمل فكري انتهكت حرماته، ولا يطيق أن تقع عينه على انتهاك لها، فإن وقعت، ونادراً ما تقع، فسرعان ما يتطوع بإحالته إلى القانون.. فيتساند الوعي الاجتماعي الرافض لانتهاك الحقوق مع القانون الذي يقف له بالمرصاد لينــــزل به أشد العقوبات.

<ad2>٤- إسهام المؤسسات الرسمية في دعم شبكات القرصنة وتنميتها

تطرح المؤسسات الثقافية الرسمية (وزارات وجامعات ومراكز ثقافية) مناقصاتها مشروطة بتقديم السعر الأرخص، من دون أي التفات لحق المؤلف، فهي بذلك تقرر سلفاً إخراج المؤلف والناشر الأصلي من خطاب المناقصة...فالقراصنة وحدهم المستهدفون فيها، لأنهم الأقدر على المنافسة وتقديم السعر الأرخص لأسباب عديدة، أولها: تخلصهم من عبء حق المؤلف الذي يسقط نسبة ١٠% على الأقل من السعر، وثانيها: تحررهم من تكاليف إعداد الكتاب أو البرامج وتصميمها وإخراجها، مما يضيف لمصلحتهم نسبة أخرى لا تقل عن ١٠%، وثالثها: عبثهم بالمواصفات المادية للكتاب لتخفيف تكاليف إنتاجه من ورق وطباعة وتجليد.

هكذا أسهمت المؤسسات الثقافية الرسمية في الوطن العربي في تكوين شبكات القرصنة الثقافية وتنميتها وازدهارها..

فقد أثارت هذه الفرصة الثمينة التي أتاحتها المناقصات الرسمية شهية الكثيرين من الطفيليين والدخلاء ممن لا يمتون بصلة لصناعة الثقافة والنشر للدخول في الحلبة، وتضخم عددهم، وبعد أن كانوا معدودين على أصابع اليد يستخفون بقرصنتهم خزايا في الأقبية ومن وراء الكواليس أيام كان سوق الكتاب يقتصر على القارئ المحدود،أصبحوا يُعدون بالعشرات وبالمئات، مستغلين بفعلتهم الشنيعة، أيام سوق المناقصات، يحضرون ممارساتها مختالين مفاخرين؛ بياقاتهم البيضاء وحقائبهم (السمسونايت) حتى بلغ بهم الاستخفاف بالثقافة حد انتحال الصفات العلمية، (فَتَدَكْتَرَ) بعضهم وهو لا يكاد يبين، وحق له ذلك فهو المنافس الأوفى حظاً، والمؤكد فوزه سلفاً، وسيُطلب منه المثول أمام الوزراء ومديري الجامعات لتوقيع العقود، وتلقي التهاني بالخدمات العظيمة التي سيؤديها لثقافة المجتمع.

ولم تنفع مع المؤسسات هذه، كل التحذيرات التي وجهت إليها، لتجنب الإساءة البالغة التي تقدمها لثقافة الأمة، بتشجيعها على أكل الحقوق ووأد الإبداع، مدعية أن مسألة الحقوق قضية قانونية مردها إلى القضاء، وأن أنظمتها تنص على تحري السعر الأرخص، ولا علاقة لها بحق المؤلف، متجاهلة أن القانون الذي ترد إليه يعدُّها شريكة في سرقة حق المؤلف، متواطئة مع اللصوص في تسهيل

ارتكابهم الجريمة وتسترهم عليها، مرتكباً أساسياً لإثم وأد الإبداع وضمور ثقافة الأمة.كل القوانين تعاقب على حيازة المسروق والتصرف به، و تعد الحائز كالسارق سواءً بسواء.

<ad2>ه- إحباط الناشر الملتزم

يجتهد الناشر الملتزم في تحري ثغرات الثقافة ومستجدات العلوم؛ يبحث عنها، يتصيدها، ينشئ السلاسل والموسوعات والمشاريع؛ينقب عن مخطوطات التراث المتوارية في المكتبات العامة والخاصة، يرتاد آفاق المعرفة المتجددة في العالم، يُعِدُّ فريقه للتأليف والتحرير والتحقيق والترجمة، وأجهزتَهُ للتدقيق والتنقيح والتصحيح والإخراج، يبذل ماله في الإنتاج، يفتح مخازنه لاستقبال ما أنتج، ريثما تلتهمه القرائح النهمة إلى المعرفة ومستجداتها.

كان كلما جاءه البشير بنبأ إصدار جديد له، يحتفي به مثل مولود جديد، يؤذِّن في أذنه، يَعُقُّ له العقيقة، يقدمه لوسائل الإعلام، يهديه لذوي الاختصاص، يعلن عنه لقرائه، يحلم بأن يطوره ويتلافى مثالبه في طبعة قادمة وشيكة عندما يؤذِنه الخازن بنفاد طبعته الأولى..

لكن الخازن لا يؤذنه بغير ضيق المخزن وعجزه عن استقبال وافد جديد، بعد أن تكدست فيه المواليد.

يستنجد بمال قارون، وخزائن يوسف، وصبر أيوب، ويتمنى لو كان له عمر نوح وسفينتُه يحمل فيها بنات أفكاره إذا فار التنور، إلا من سبق عليها القول منهن.

وفي غمرة أحلامه وأوهامه، يأتيه النذير مهنئاً:

لقد رست المناقصة على فلان متضمنة ستين عنواناً من إصداراته، من كل عنوان ألف نسخة، سيطبعها الفائز المحظي،غير مبالٍ بأضعافها المكدسة في مخازنه.

وقبل أن يبتلع ريقه يأتيه نذير الشؤم بخبر مفاده أن المخطوطة التي جمعتَ أجزاءها من أنحاء المعمورة حتى اكتملت لك، واستنفرت لتحقيقها ثلاثة عشر محققاً، وقضيت في إنجازها ثلاث عشرة سنة، وأنفقت عليها ثلاثة عشر مليوناً لتصدرها في تسعة وعشرين مجلداً، قد طبعت بكل أمانة، كما أصدرتها تماماً، في إيران، وسوِّقت في باكستان، ووزعت في المشارق، وانتقلت منها إلى المغارب، وسقط قسم منها في بلدان الشرق الأوسط.

وتتلاحق النذر:

أرأيت إلى كتابك الذي عكف كبير المحققين في مصر على تحقيقه سبع سنين دأباً، ثم أصدرتَه في ثلاثة مجلدات، هاهي ذي طبعة جديدة منه قد صدرت في مجلدين، تحمل اسم محقق لم يسمع أحد باسمه بعد، يكشف التحقيق عن أن مغامراً أعطاه خمسة آلاف جنيه، ومعها سبعة كتب، لا يريد منه

سوى أن يمسك ببعض المعاجم، يعبث من خلالها فيما بين يديه من الكتب،ببعض الهوامش والمعالم.. إنه مبلغ مغر لطالب ثانوية سيظهر اسمه إضافة إلى المبلغ الذي تسلّمه على سبعة كتب بوصفه المحقق الكبير، ولا يشعر بأي حرج إن هو احتفظ بكل بصمات المحقق الشهير على الكتاب، حتى بهفواته وأخطائه المطبعية.

لقد حاولتَ أن تواكب تقنيات العصر، وتمارس النشر الإلكتروني إلى جانب الورقي، فهاهو ذا السوق قد أغرق بعشرات البرامج التي تعبتَ بإعدادها وإنتاجها، بأسعار لا تكاد تجاوز سعر القرص (CD) الخام إلا قليلاً، ولن تستطيع أن تسوِّق فيه شيئاً مما أنفقت مالك ووقتك في إنتاجه.

يضرب الناشر الجاد المثالي المتشبث بقيم الحق والثقافة يداً بيد، هل تصدُق فيه القاعدة المالية الشهيرة (العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول)، فيهجرُ الكتاب وصناعة النشر؟

هل يجاري دريد بن الصِّمَّة في قوله:

<sh1>وهل أَنا إلاَّ من غزيّة، إن غَوَتْ

<sh2>غَوَيْتُ، وإن تَرْشُدْ غزيّةُ أَرْشُدِ؟

هل ينسحب؟ ثمَّ يأوي إلى جبل يعصمه من الماء يفر بدينه من الفتن؟

٦- إضعاف الوازع الأخلاقي لدى الفرد والمجتمع

ما أظن أحداً ممن يسوغ لنفسه شراء كتاب مقلَّد أو برنامج منسوخ، أو حتى مجرد استخدامه، يجهل أنه يمارس اعتداءً على حق، ويقترف إثماً، ويرتكب ذنباً، ويستحل حراماً، ويأكل سحتاً يستوجب منه مخافة الله، ووخز الضمير..

غير أن إغضاء المجتمع، وعجز القانون، وصمت أولي النهى، وتشجيع المؤسسات المعنية؛ كل أولئك يشكل ثقافةً تساعد الفرد على إسكات ضميره كلما استيقظ فاستنكر، وعلى انتحال الأعذار الشرعية واستخدام الحيل الفقهية، وليِّ أعناقها لتناسب الحال: فالضرورات تبيح المحظورات، والمحظورات تباح عند عموم البلوى، فما مصير القيم إذا كان لدى المجتمع لكل محظور فتوى؟!

ولماذا تقشعر أبدان الناس في البلدان المتحضرة، إذا رأوا مثل هذه المشاهد؟هل للالتزام بالقيم وأداء الحقوق، والوفاء بالعهود، واجتناب المحظورات صلةٌ بمستوى التحضر؟!

لا أشك في ذلك، وقد كان لنا هذا الالتزام قبل الآخرين عندما كنا نتسنم صهوة الحضارة.

<ad2>٧- زعزعة ثقة العالم بنا، ونحن في عصر العولمة

لم يعد العالم جزراً منعزلة.. لم يعد بوسع أمة أو شعب أن يضرب حوله ستاراً حديدياً ويعيش منغلقاً على نفسه..وإذا كان الاكتفاء الذاتي يمكن تصورُّه في السلع المادية- على الرغم من أن هذا التصور قد تجاوزه الزمن – فإنه لا يمكن أن يُتصوَّر في مجال الفكر والثقافة والمعرفة.

إن لدى كل أمة ثقافةً وفكراً ومعارف، تحتاج إليها الأمم الأخرى لتثري بها معارفها، وتنمي أفكارها.. لا تنمو الأفكار إلا بالتعدد، والتعدد والاختلاف آية من آيات الله تعالى امتنّ بها على عباده #>وَمِنْ آياتِهِ خَلْقُ السَّماواتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوانِكُمْ@<{٣٠/١:٢٢-٨ {]<pt>الروم: ٣٠/٢٢<pn>[، وجعلها وسيلة لتعارفهم وتكاملهم #>وَجَعَلْناكُمْ شُعُوباً وَقَبائِلَ لِتَعارَفُوا@<{٤٩/١٣:٨-١١]<pt> {الحجرات: ٤٩/١٣<pn>[هكذا أرسى الوحي الإلهي قواعد التبادل الثقافي وحوار الحضارات بين الأمم والشعوب على أسس التعارف والتكامل والحوار، مثلما وضع للصراع والتدافع قواعد أخرى تقوم على مبادئ الحق والعدل والمساواة بين البشر لدحض الباطل والظلم والتمييز العنصري عندما تطل برؤوسها بعيداً عن إطار الحوار والتعاون.

فما الصورة التي سترتسم عنا في أذهان الأمم الأخرى؟!

عندما يعمد مؤلف غربي إلى التأليف في نصرة قضيتنا الكبرى فلسطين، وفضح أحابيل اليهود المعتدين معرِّضاً نفسه لمكرهم ونقمتهم، ثم يتعاقد مع ناشر عربي على ترجمته ونشره باللغة العربية، فلا يلبث أن يرى مؤسسة رسمية مرموقة في الوطن العربي قد ترجمته وطبعته على خمسين ألف نسخة من غير إذن ولا مجرد إخبار، وزعتها في أرجاء الوطن العربي قبل أن تصدر الطبعة الشرعية المأذونة، فيما أسمح لنفسي أن أسميه (قرصنة الكبار)، يزدهون بقرصنتهم ويمنون على الناس أنهم يرتادون لهم آفاق المعرفة؛ يقدمونها لهم بثمن بخس، ويكافئون الأجنبي الذي انتصر لقضيتهم بأكل حقوقه.. فبئست المكافأة.

وعندما يتسابق (صغار الناشرين) على إصدار عشرين ترجمة لنعوم تشومسكي وتيري ماسان (مؤلف الخديعة الكبرى) وباولوكولو وسبوزيتو وكارين أرمسترونغ وفاطمة المرنيسي وروجيه جارودي وماركيز، ثم يكتبون في صفحة المعلومات في الكتاب أن حقوق الطبع محفوظة لهم (أي إنها محفوظة لمن سبق للسطو عليها، شأن إحياء الأرض الموات).

وعندما يضطر الناشر العربي في عقوده مع الناشر الأميركي بأن يشترط عليه تزويده بالمخطوط قبل نشره لتتم ترجمته وإصداره في آن واحد؛ بالعربية هنا وبالإنكليزية هناك، لتفويت الفرصة على القراصنة – ما أمكن- أو لتحقيق سبق عليهم ربما يثنيهم عن عزمهم.

أليس لدينا من الإبداع ما نخاف عليه، إذا خطر في بال أحد أن يعاملنا بالمثل؟!

وإذا كنا نعاني من فقر مدقع في الإبداع – ونحن كذلك بالفعل- فهل استطعنا بالتسوُّل وقرصنة الأفكار أن نتحول إلى مبدعين، أم تُرانا ازددنا بهما فقراً على فقر؟!

<ad2>٨- الهبوط بمستوى الإنتاج

حتى عندما يحاول القرصان تقليد كتابٍ، فلن يستطيع أن يحاكيه بنسبة تفوق ٨٥% منه من الوجهة الفنية. أما على صعيد المواد المستخدمة في الإنتاج، فإن الغرض الربحي لديه وحرصه على تحقيق أرباح سريعة يملأ بها جيوبه على حساب الجودة، سيدفعه إلى استخدام الأردأ والأدنى والأقل جودة، لتحقيق ما يستطيع من وفر في تكاليف الإنتاج من حيث نوع الورق والتجليد والتغليف.

فإذا كان المنتَج إلكترونياً على قرص ممغنط (CD) فستكون الطامَّة الكبرى التي ستعود على المستخدم بأوخم العواقب:أقراص رديئة بأسعار متدنية تحقق المنافسة، ونَسْخ مستعجل لا يعتمد أياً من قواعد الحماية من (الفيروسات) التي غالباً ما تأتي على جهاز المستخدِم وتخرِّب برامجه، فضلاً عن حرمانه من الحصول على الإصدارات التالية المحسنة التي يصدرها المنتِج الأصلي والخدمات التي يقدمها للمتعاملين معه.

*****

أرجو أن يكون فيما قدمت من سلبيات ثقافة استباحة حقوق التأليف ما يلقي الضوء على مخاطرها، وضرورة التحرك لاجتثاثها وإحلال ثقافة الاحترام لهذه الحقوق وأخلاقه محلها، وهو ما يتطلب تضافر جهود تربوية واجتماعية وإعلامية وقانونية كبيرة، تتنوع أساليبها وتستمر لمدة طويلة، نظراً لأن التغيير الاجتماعي صعب وبطيء لا يتم بين عشية وضحاها.

واقــع حــقــوق النشــر
في الوطن العربي[١]

حقوق النشر في الوطن العربي مصونة

مصونة شرعاً بموجب قرار مجمع الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي رقم (٥) د، ١٩٨٨/٩/٥م الذي نص في مادته الثالثة على أن ((حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصونة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها، ولا يجوز الاعتداء عليها)).

مصونة قانوناً؛ معظم الدول العربية قد استكمل إصدار قوانينه لحماية الحق الفكري؛ محدَّثةً أو هو منهمك في تحديثها، تحت سياط متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من خلال اتفاقية

---

[١] أعدت لندوة معهد العالم العربي في باريس ٢٠٠٣/٦/١١م.

الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس)، التي أصبحت واجبة التطبيق في معظم البلدان العربية ابتداءً من ١/١/٢٠٠٠م، والتي تلزم الدول الوطنية باتخاذ كل التدابير والتشريعات اللازمة لحماية الإنتاج الفكري الأجنبي ضمن قانونها الوطني.

مصونة عربياً؛ معظم الحكومات العربية استكمل توقيعه على الاتفاقية العربية لحق المؤلف.

<Ba_lots_"=tf?><mtn">لكنها مضيعة<tf؟> ميدانياً في مجال التطبيق، وأخلاقياً في ضمير المجتمع، وتربوياً في مناهجه وبرامجه التعليمية، وثقافياً في سلوك الفرد وعاداته وتقاليده..

لا يشعر أحد عندما تمتد يده لشراء كتاب أو قرص مقلَّد أو لاستخدام برنامج منسوخ، بأيِّ ذنب كالذي يشعر به عندما تندس يده في جيب آخر، ليسرق ماله، أو يقتحم على إنسانٍ بيته ليسرق متاعه.

وفي ظل ثقافة استباحةٍ سائدةٍ لحق المؤلف كهذه التي تسود في الوطن العربي، لا يمكن لأكثر القوانين تشدداً، ولأشد إجراءات الحماية قسوة أن تأتي بخير في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية؛ فإذا كان السعر الأرخص، وليس الحق، هو المعيار لدى المستهلك؛ فرداً كان أو جماعة أو شركة أو مؤسسة أو وزارة أو منظمة، فإن القرصنة هي السبيل الأقرب والأسهل لتوفير هذا السعر الأرخص، ولسوف يصفِّق المجتمع للقراصنة ويَعُدّ سطوهم على المنتَج الفكري خدمة ثقافية جليلة تخلصه من جشع المنتجين الأصليين، وتيسر العلم لطلابه، وتنشر المعرفة بين الناس بتكلفة زهيدة تقترب من المجان.

وإذا كان حق المؤلف مستباحاً في ضمير المجتمع؛ لا يعده مكافأة واجبة لعمل فكري يستحق الأجر، فإن هذا المجتمع لن يبحث عن الوسائل المشروعة لتخفيض ثمن المعرفة ونشرها بين الناس، مثلَ توفير الدعم المالي للأعمال الفكرية ومراكز البحث العلمي، ومثلَ التفاوض مع الناشر والمنتج للحصول على تخفيضات، كالأسعار التفضيلية التي حصلت عليها الإدارة العامة السعودية لحقوق المؤلف وبلغت ٩٠% للمؤسسات التعليمية والطلاب والباحثين وللجمعيات الخيرية، ومثلَ النشر الإجباري والترجمة الإجبارية بالسعر العادل، ومثلَ الاتفاقيات الثنائية بين الدول لتشجيع التبادل الثقافي بينها. وكذلك الاتفاقات بين دور النشر للقيام بنشر مشترك، أو إعادة النشر في نطاق جغرافي محدود؛ كالذي فعلته الهند مع ناشري الكتب المدرسية والجامعية في أوروبة وأميركا، ووفرته في بلادها بأسعار رخيصة، ثم الاستفادة من الاستثناءات والمساعدات التي تقدمها المنظمات والمؤسسات الثقافية الدولية.

ومن عجب أن المجتمع العربي تقبل حماية الحقوق الفكرية المترتبة لبراءات الاختراع وللرسوم والنماذج الصناعية وللعلامات التجارية التي تستمد قيمتها من الإعلان والدعاية المركزة، فتقبَّل حماية علامات نستلة وكوكاكولا وليبتون ومالبورو وبيبسي كولا، وكلها ملكيات صناعية يتم استثمارها

مادياً بشكل يتجاوز حدود المعقول، و لم يتقبل حماية الحق الفكري المترتب للإبداع العلمي والأدبي والفني من المصنفات في العلوم والآداب والقصة والشعر والمسرحيات والموسيقا والرسوم والمنحوتات،و لم يدخل في وعيه أن هذا الإبداع إنما هو نتاج عمل فكري أسمى وأرقى وأجدر بالحماية من العمل اليدوي.

وحين نتذكر أن الإنسان منذ عصوره الأولى كان يكافح ويُعمل فكره لكي يتحرر من عمله اليدوي، ويريح عضلاته باحثاً عن الطاقة البديلة في كل مكان، ليجدها في النار والريح والعجلة والبخار والفحم والنفط والشمس، وأن عمالته العضلية كانت تتناقص دائماً لمصلحة عمالته الفكرية، كلما اكتشف مزيداً من الطاقة، وأنه الآن يجتاز منعطفاً حاداً ينتقل به من اقتصادات الزراعة والتجارة والصناعة، إلى اقتصاد المعرفة الذي يقوم على وفرة المعلومات والقدرة على توليدها وتنميتها، وأن صناعة المعلومات لا تحتاج إلى مصانع ضخمة ومداخن شاهقة، بقدر ما تحتاج إلى إعمال عقل وفكر، وأن اقتصاد المعرفة هذا يضع جميع الشعوب والأمم على عتبة سباق واحدة، ويتيح لها فرصاً للتفوق متكافئة، لأن مادته الأولية هي الفكر، والفكر مشاع بين الشعوب، موزع بينها بالتساوي، خلافاً لاقتصاد الصناعة الذي يستمد مادته الأولية من التراب، والتراب يتفاوت غنىً وفقراً بين الشعوب.. حين نتذكر ذلك نعرف كم لحماية الحق الفكري للمصنفات الأدبية والفنية من أهمية في عصر المعلومات.

ومن المؤسف أن قوانين الحماية وإجراءاتها لم تستطع أن تقدم للحد من أعمال القرصنة الفكرية شيئاً يذكر، بل زادت من تفاقمها وتعملقها،إلى حد بلغت فيه نسبة المبيعات المقرصنة إلى حجم المبيعات الثقافية في تقديري ٦٥% للكتاب و ٩٠% للبرامج الإلكترونية.

فبالإضافة إلى ما كان الغطاء الاجتماعي المشبع بثقافة الاستباحة للحقوق الفكرية يوفره لها من فرص الإغضاء والتستر والتشجيع والترحيب وأفضلية التعامل، هنالك الخبرة المكتسبة لديها، بسبب طول التمرس بإخفاء الجريمة والالتفاف على القوانين، والتهرب من مواجهتها، وإطالة أمد المحاكمات وتسويفها، يقابلها لدى أصحاب الحقوق من المؤلفين والناشرين إحباط ويأس من جدوى اللجوء إلى المحاكم، فضلاً عن صعوبات الإثبات، والعجز عن ملاحقة جرائم القرصنة، التي غالباً ما تذهب بعيداً عن الأعين؛ إنتاجاً وتخزيناً وتوزيعاً، والغموض في عقود النشر التي غالباً ما تكون شفهية اعتماداً على الثقة القائمة بين المؤلف والناشر، كما يقابلها لدى القضاء ضآلة في التجارب والاجتهادات القضائية، وقلةُ اكتراث ناجمة عن عدم الاقتناع الكافي بالحق الفكري.

وهنالك القدرة الكامنة لديها على الاستفادة من التكنولوجيا بأسرعَ مما يستفيد منها المنتجون الأصليون، فقد أتاحت تكنولوجيا الطباعة والتصوير والنسخ فرصاً للتقليد وفك الحمايات يصعب

ملاحقتها، حتى بات شعار (التكنولوجيا تحميها التكنولوجيا) بلا معنى، وبات الاحتياط للتهرب من تطبيق القوانين أسرع من محاولات تحديث القوانين.

وهنالك الفرص التي تقدمها لها المؤسسات الرسمية الثقافية والتعليمية حين تطرح مناقصاها مشروطة بالسعر الأرخص من دون أي اشتراط للالتزام بالحقوق الفكرية، وهو ما يضمن لها الفوز بها، وإخراجَ الناشر الأصلي من حلبة المنافسة، لأنه ملتزم بأداء حقوق المؤلف، ومحمّل بأعباء إعداد المنتَج، والقراصنة متحررون من كل ذلك، حتى إننا لنستطيع أن نقول بكل ثقة: إن هذا التصرف من المؤسسات الرسمية قد أسهم إلى حد كبير في تشكل مافيات القرصنة في الوطن العربي وفي نموها وتفاقمها.

وهنالك القدوة غير الحسنة للقرصنة التي تضربها المؤسسات الثقافية من وزارات للتربية والتعليم العالي وللثقافة، ومن مجالس وطنية، تعفي نفسها من الالتزام بحقوق المؤلف، متذرعة بشرف المقصد ونبل الغاية؛ تطبع من دون حق، وتترجم وتنشر من دون إذن، فيما يمكن أن نطلق عليه اسم (قرصنة الكبار)،وللكبار في بلادنا حصانة ضد القانون، الذي إنما يسنُّ ليطبق على الصغار والضعفاء.

ثم إن للقانون دوراتٍ يصحو فيها لحظات ثم يغفو طويلاً، فيحني القراصنة رؤوسهم لعاصفة صحوه ريثما تمر فوق رؤوسهم بسلام، ثم يستغلون فترات غفوته الطويلة ليعتصروها حتى الثمالة.

وهاجس الأمن الثقافي عند أولي الأمر من رعاة الشعوب لدينا، أقوى من هاجس الحق الفكري وتنمية الإبداع، فهم يهتمون بحراسة فكر المجتمع، يقيمون له رقاباتٍ تفرض وصايتها على الأفكار، مخافة أن يتسرب منها ما يعكر هدوءه، فإذا ما لاحظوا فكراً يُحلِّق خارج السرب، أو صوتاً نشازاً يغرد بمعزل عن الجوقة، أو حصاة ترتمي في المستنقع فتنداح من حولها الدوائر، سارعوا إلى حماية المجتمع منها، لائذين بكل ما وضع في أيديهم من وسائل الحَجْر والمنع والقمع، وهم ما يزالون يمارسون هذه الهواية، حتى بعد أن أفلتت الكلمة من أيديهم وانطلقت حرة تجوب الفضاء وتسري عبر الشبكات العنكبوتية لتصل إلى كل إنسان، وتؤكدَ قدرتها على اجتياز كل الحدود و القيود والسدود..

ويستغل قراصنة النشر انشغال السدنة بهاجس الأمن عن هاجس الحق،فينقضّوا على ما تبقى في المجتمع من إبداع، بإبداع فذٍّ في التقليد والمحاكاة، ليسرقوا جهود المبدعين ويستثمروها نيابة عنهم، تاركين لهم الغصة ومرارة الصبر والإنفاق غير المحدود على مستلزمات البحث ومعاناة التفكير.. فأي إبداع يمكن أن ينمو في مناخ القرصنة، غير أن تنمو القرصنة ويضمر الإبداع، وينعم المجتمع بالهدوء والسكون يجتر تراثه، وما تصل إليه أيدي مزوِّديه القراصنة من نتاج المبدعين؟!

ففي عصر العولمة والمعلومات وحوار الثقافات أو صراع الحضارات، وما يقتضيه من تبادل ثقافي، قوامه الترجمة لكسر حواجز اللغات، تبرز ثقافة استباحة حق المؤلف لتمارس لعبتها المفضلة هذه المرة بلون جديد وأسلوب جديد وأيدٍ جديدة لم تتلوث بأوشاب القرصنة من قبل، ولا تدري أنها تنخرط في عالمها.. إنها الترجمة من دون إذن ولا حق.

فإذا بالناشر يستقبل مترجماً يعرض عليه كتاباً صدر للتوِّ في أحد مراكز الإنتاج الثقافي العالمي، ويشرح له أهميته وحاجة السوق العربية الملحة له، ويطلب منه التعاقد معه على نشره، كما لو كان هو المؤلفَ ذاتَه، فعثوره على الكتاب وترجمتُه له إبداع مستقل قائم برأسه، واهتبالُ الفرصة؛ بوصف الكتاب قضية راهنة من قضايا الساعة، لا تدع للناشر كبير وقت للتفكير في حق المؤلف الأصلي، وشيئاً فشيئاً يستمرئ الناشر العربي لعبة الترجمة من دون إذن، ويأخذ زمام المبادرة، ليتخذ له أعيناً ترصد له الفريسة عن بعد، وفريق ترجمة على أهبة الاستعداد، دونه مجموعة حنين بن إسحاق للترجمة في بيت الحكمة بين يدي المأمون.. يفعل ذلك كله هادئ البال مقتدياً بوزارات الثقافة والبحث العلمي، ومتذرعاً بعدم ارتباط بلده باتفاقات حماية دولية.

وهكذا عمت فوضى الترجمة، وتعددت طبعات الكتاب الواحد تتسابق دور النشر إليها وتتنافس عليها، ويلعق المؤلف العلقم، وخاصة إذا كان من أنصار القضايا العربية أمثال نعوم تشومسكي وتيري ماسون، وروجيه غارودي، وسبوزيتو، وكارين آرمسترونغ، وموران، وشوفالييه..

وربما حمل بعضها اسم (قسم الترجمة في الدار) لستر أسماء التراجمة المبتدئين المغمورين الذين استخدمهم وعيوب ترجماتهم، ولو أن مغامراً استهوته رغبة المقارنة بين هذه الترجمات المتعددة لخرج بالعجب العجاب، وغامت لديه الأفكار الحقيقية للمؤلف.

هكذا غرقت السوق العربية في فوضى الترجمات غير المأذونة، واضطر الناشر الملتزم بشرف مهنته أن يتعاقد مع الناشر الأصلي على أن يزوده بمخطوطة الكتاب قبل النشر، ليصدر الكتاب بلغته الأصلية وبترجمته العربية في وقت واحد، ليفوِّت الفرصة على المستبيحين، لكنه سوف يدفع الثمن غالياً: سلفةً مقدمةً غير قابلة للرد، ونسبةً على النسخ المبيعة في جملة شروط تعجيزية يتضمنها عقد الناشر النموذجي الذي صيغ وفق قوانين بلده، لا يمت بصلة لقوانين البلد المستقبل، ولا لثقافته ولا لظروفه الاقتصادية والاجتماعية، ولا لضآلة كمية النسخ التي تطبع، وضعف القدرة الشرائية لدى القلة من قراء العربية.

إنني

على الرغم من قناعتي بأن تبادل الثقافات والمعارف والخبرات بين الأمم، أصبح واقعاً حتمياً ليس مجرد ضرورة، وأنه لم يعد بوسع شعب أن يتقوقع أو ينعزل مكتفياً بما في حوزته من أفكار، أو محتكراً لها يمعن في حجبها عن الآخرين، في عصر الانفجار المعرفي وطوفان المعلومات وثورة الاتصالات..

وعلى الرغم من قناعتي بقدسية حق المؤلف، وضرورة صيانته مطلقاً من دون نظر إلى جنسية أو حدودٍ جغرافية أو معاملةٍ بالمثل، أو انخراط في اتفاق دوليٍّ، أو خضوع لقانون وطني..

فإنني أرى سيل المعرفة الآن يتحدر من اتجاه واحد هو الغرب، وأن المستقبل لها على الطرف الآخر، لا يستطيع أن ينهض بتكاليفها المتعارف عليها في مواطنها، فهو لا يستطيع أن يجاري المصدِّر لها في عدد النسخ المطبوعة، ولا في فرض السعر العالي، ولا بد من مراعاة ظروفه ومساعدته على أن ينهل المعرفة بشرفٍ ومشروعية واحترام.

وبعد فإني لست هنا بصدد تفنيد ذرائع القراصنة والكشف عن زيفها، ولا بصدد سرد سلبيات ثقافة استباحة حقوق الملكية الفكرية وبيان مخاطرها، ولا بصدد إيضاح أهمية احترام حقوق المؤلف وأثره على نمو الإبداع ومستقبل الثقافة، فأنا واثق من أنني لن أزيدكم شيئاً يذكر عما هو في جعبتكم من ذلك كله..

ما أريد أن أؤكد عليه هو أن مسألة الاحترام لحقوق المؤلف مسألة حضارية تزدهر بازدهار الحضارة، وتنحسر بانحسارها، وهي شرط لازم لها، لا تقوم الحضارة من دونه.

وأنها مسألة أخلاقية، إذا نَفَذَت إلى وعي المجتمع وضمير أفراده شكلت أرضية صلبة ومناخاً ملائماً لتطبيق القوانين الناظمة لها، والالتزام الطوعي بها، والإدانة الاجتماعية لكل اعتداءٍ عليها.

ولقد ناضلنا في اتحاد الناشرين العرب طويلاً، وما زلنا نناضل من أجل ترسيخ ثقافة الاحترام لهذه الحقوق، وأخذ المواثيق لصيانتها، والدعوة إلى التحلي بأخلاق مجتمع المعلومات تمهيداً لتشكله.

لكننا نقف اليوم مشدوهين، إزاء ما يعانيه العالم من انتكاسة ورِدّة، ذهبت بكل ما أحرزه الإنسان من مكتسبات وبكل ما حققه من تقدم، وتردٍّ أخلاقي ذهب بكل قيمه ومبادئه ومصداقيته، وزيْفٍ قلَبَ المفاهيم وأفسد الموازين واقتلع الثقة، وهيَّج العداوات والبغضاءَ بين الشعوب، وأعاد الناس إلى شريعة الغاب، يحتكمون إليها فيما ينشب بينهم من نزاعات، بعد أن كانوا قد تجاوزوا هذه الشريعة، وأيقنوا أن استخدام القوة وإشعال نار الحروب والفتن لا يحل المشكلات بقدر ما يعقدها، وأن المشكلات إنما تحل على طاولة المفاوضات مهما طال أمد التفاوض، وكان الاتحاد الأوربي ثمرة هذا التحول، وشكل منعطفاً حاداً وشوطاً متقدماً في مسيرة التقدم البشري.

أي جدوى لنداء الأخلاق يطلقه اتحاد الناشرين العرب، لفرض الاحترام لحقوق الملكية الفكرية، في زمن التردي الأخلاقي الذي تتولى أميركا كبره؛فتهدم بيديها كل ما شيده الإنسان من قيم الحق والعدل والمساواة والديمقراطية وكافة حقوق الإنسان، وكل ما حققه من تقدم؟!

وماذا يبقى للإنسان من هذه القيم إذا رُبطت بالمصالح الذاتية الآنية، فلا يكون الحق حقاً ولا العدل عدلاً إلا إذا كان في خدمة المصالح الأميركية، واستجاب صاغراً للعصا الأميركية، وتحالف معها وظاهرها وسار في ركابها، وهي تتوعد بالعقاب؛ كل من تسول له نفسه أن يرفع صوته معارضاً في وجه السلطان الأميركي، إلى أن يعود إلى كنف السلطان؟!

هل يرفع اتحاد الناشرين العرب نداء الأخلاق لصيانة حقوق الملكية الفكرية في وطن يتعرض لأشرس هجمة همجية، تهدم يومياً بيوته فوق رؤوس ساكنيها، وتقتلع أشجاره على أعين زارعيها، وتغتال شبابه، وتقتل أطفاله، ثم لا يكون من سدنة النظام الدولي الجديد إلا أن يرموا الضحية بتهمة الإرهاب، ويزوِّدوا القتلة بأحدث آلات الدمار والخراب الأميركية لرفع كفايته في مواصلة عدوانه واحتلاله، وليتمكن من صد حجر الطفل الفلسطيني الذي يجمعه من أنقاض بيته المدمر، ولا يقذف به أبعد من خوذة الجندي الذي يرميه بوابل الرصاص، ويرسموا له خارطة طريق يتصدقون عليه فيها بدولة فلسطينية منـــزوعة السلاح يقيمها على أرضه، في أحضان دولة محتلة مزودة بأعتى آلات القتل والدمار؟!

هل سيخفت صوت الأخلاق إلى أن يهدأ ضجيج القوة وينجلي غبارها، وتفرغ الإنسانية لإحصاء خسائرها المعنوية بعدما تداوي جراحها وتلملم نثارها من بين أنقاض الدمار والخراب الذي خلفته القوة الأميركية العاتية؟!

وما مصير العالم بعد تفرد أميركا بالسلطة والقوة فيه؟

هل انتهت به العولمة إلى الأمركة؟

هل انتهى دور منظماته الدولية ومؤسساته العالمية وهيئة الأمم المتحدة التي كانت ملاذ الضعفاء يدفنون فيها همومهم وآلامهم؟!

هل آل حوار الحضارات إلى صراع الحضارات، وتكامُل الثقافات إلى تنافي الثقافات، وآل التعدد إلى التفرد، وانتهى التاريخ عند أميركا، وقامت قيامة الإنسان، ليلاقي وجه ربه خائباً مجرداً من كل مكتسباته التي حققها عبر كفاحه المرير آلافَ السنين ليتخلص من لوثتي الفساد وسفك الدماء؟!

إننا نقرأ في جذور ثقافتنا أن للباطل جولة وتزول، وأن الزبد يذهب جفاءً ولا يمكث في الأرض إلا ما ينفع الناس، وأن العاقبة لن تكون إلا للمتقين العاملين لمصلحة الإنسانية جمعاء، وأن سفينة الإنسانية

ماضية إلى هدفها وفق الخريطة التي رسمها لها خالقها، لا يضيرها أن يتقدم رهط من ركابها أو يتأخر، أو يصعد إلى أعلاها أو يهبط.

ولئن سئم حاملو ألوية الحضارة الحديثة من تكاليفها، وناؤوا بأعبائها ومسؤولياتها، وآثروا المصالح على القيم، وفضلوا الحق على الواجب، ونظروا إلى الظواهر وأغفلوا المسببات، وامتلكوا القوة فتعسفوا في استعمالها، ورفعوا شعارات حقوق الإنسان ثم كانوا أول من يضحي بها، ونادوا بالعدالة والمساواة ثم ارتكبوا باسمهما وتحت غطائهما أبشع أنواع المظالم والتمييز العنصري، ودعوا إلى تحرير الشعوب ثم انقضوا عليها يستعبدونها ويستذلونها، ويعيدون رسم حدودها، ويعودون بها قرنين إلى وراء؛ ليزجّوها في متاهات استعمار جديد، دونه استعمار القرن التاسع عشر..

لئن أصروا على خططهم هذه التي تستهدف تجريد الإنسان من كل مكتسباته التي اطمأن إليها، وحذْفَ قرنين من عمره وكفاحه في طريق التقدم، فإن الإنسان — كل إنسان على وجه الأرض– لن يمل من حمل الأمانة التي تصدى لحملها بجدارة منذ بداية الخلق، وسيلتزم جانب القيم والأخلاق والواجبات، مهما تعارضت مع مصالح الذات، والحقوق المتحللة من الواجبات.

ولن تضيع تجارب الإنسان عبر القرون سدى، فقد تعلم منها الكثير، وإنسان القرن الحادي والعشرين لن يكون مثل إنسان القرن التاسع عشر، ولديه من مخزونه الفكري والثقافي ما يمكن أن يهديه إلى سبل الخروج من أزماته بأمان، وإعادة الإنسانية إلى رشدها كي تستمر في طريقها الصاعد المتسامي إلى قيم الحق والخير والعدل... إلى الله

#>قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلاً@>{١٧/١:٨٤-١١ {]<pn>٨٤/١٧ :الإسراء<pt>[

القرصنة الفكرية

أهي ضرورة للإبداع، أم مقصلة لإعدامه؟![1]

* ثقافة الاستباحة لحقوق التأليف، هي السائدة في المجتمع العربي بكل شرائحة؛ بدءاً بالقارئ والمستخدم، ومروراً بالجامعة والمؤسسات الثقافية،ووصولاً إلى أجهزة القضاء.

* قرصنة الأفكار بكل أشكالها وألوانها وأطيافها، تشكل ٧٥% من حجم تداول الإنتاج الفكري في الوطن العربي.

---

[1] أعدت في ٢٠٠٥/٥/٢٨م.

* قوانين حماية الحق الفكري في العالم العربي، والاتفاقات الدولية المبرمة معه؛ لا تزال كلها حبراً على ورق أمام أحابيل شبكات القرصنة وحيلها للإفلات منها.

* حركة القراصنة في رصد المنتجات الثقافية الرائجة للسطو عليها، وحرمان مبدعيها من حقهم في استثمارها، أسرع بكثير من حركة الإبداع والمبدعين.

* التكنولوجيا في أيدي القراصنة أطوع بكثير لفك الحمايات،منها لتثبيتها في أيدي منتجي البرامج.

****

دعاوى، قد يُظن بها المبالغة؛ لكن لنا على كل منها ألف برهان مما يجري على أرض الواقع، يمكن تقديمه لمن يشفق على القرصنة ويحسن بها الظن، وبعض الظن إثم..

ولن أتردد في المسارعة إلى القول: بأن ثقافة استباحة حقوق التأليف والاختراع، وعجزَ المجتمع العربي عن مكافحة القرصنة، بله تصفيقه لها، هما المسؤولان عن تخلفه، وكلالتِه، وعجزه عن النهوض من عثرته التي طال أمدها، ونضوبِ إبداعه، وتفاقم مظاهر القحط والتصحر والركود لديه..

لكن ثقافة استباحة حق المؤلف سرعان ما تهب للدفاع عن نفسها:

فيتشبث بعض المتفيهقين بنصوصٍ يضعونها في غير مواضعها؛ مثل قولهم: إن العلم مشاعٌ كالكلأ والماء والهواء، وإن العلم شهادة من يكتمها فإنه آثم قلبه، وإن تقاضي الأجر على العلم من المحرمات، ويبادر كثير من العلماء إلى تفنيد هذه الفهوم الخاطئة، ويصدر مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة العالم الإسلامي قراره رقم ٥/د بتاريخ ١٩٨٨/٩/٥ ليؤكد أن ((حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصونة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها، ولا يجوز الاعتداء عليها)).

وينبري بعض المثقفين؛ بدعوى الحداثة والاشتراكية وضرورات التقدم، ليؤكدوا حقهم في الحصول على المعرفة بكافة الطرق والوسائل المتاحة، بما في ذلك ترجمة أعمال الآخرين من دون إذن، وتتأجج حمى المشاعر القومية لدى بعض منهم، فيقدم لنا من المسوغات بين يدي سرقته لأعمال الآخرين، أن هؤلاء سبق لهم أن سرقوا تراثنا وثمرات أفكارنا (يعني أفكار أجدادنا، التي عجزنا حتى عن إعادة إنتاجها).

وتستبيح وزارات للثقافة وللتعليم العالي، وجامعات ومعاهد رسمية، إعادة طباعة كتب برمتها؛ ليس لمؤلفين أجانب فقط، وإنما لمؤلفين أحياء يرزقون، من بني جلدتهم، وفي بلدهم، بذريعة احتياجاتها التعليمية، لتقديمها لطلابهم.

وتقوم مراكز وأكشاك على أبواب الجامعات ومراكز التعليم، لتسطو على محاضرات الأساتذة فتطبعها، وعلى فصولٍ من كتب، وأحياناً على كتب برمتها فتصورها، وتقدمها للطلبة فخورة بأنها تسدي خدماتها (المأجورة طبعاً) للطلبة، وتخدم العلم الشريف.

****

ولن أتردد كذلك في المسارعة إلى القول لهؤلاء جميعاً بملء فمي:

إن سرقة الأفكار لم تستطع أن تجعل منا مفكرين، وإن القرصنة لا تنتج إلا مبدعين في القرصنة، وإن اللصوصية قيمة سالبة لا تتمخض إلا عن قيم سالبة، وإنك لن تجني من الشوك العنب.

وإن كل ما تلبسونه من مسوح الرهبان، ودعاوى خدمة العلم، ما هو إلا تغطية مكشوفة لأموال حرام تملؤون بها جيوبكم.

وإن للفقير المدقع، من أجل تحصيل يسيرٍ للعلم والمعرفة طرقاً شريفة، وأبواباً مفتحة للتفاوض وإبرام الاتفاقيات الثنائية، والاستفادة من الاتفاقيات الدولية، وما تتضمنه من استثناءات؛ كمفهوم النشر الإجباري والترجمة الإجبارية بالسعر العادل، استطاعت الجامعات السعودية بواسطتها الحصول لطلابها على تخفيض بلغ ٩٠% من قيمة برامج مايكروسوفت.

وإن حرمان المبدع من حقه في استثمار إبداعه اقتصادياً، في عصر اقتصاد المعرفة، وتصاعد العمالة الفكرية على حساب العمالة اليدوية، يقتل فيه روح الإبداع، ويخرجه عن خط إنتاج المعرفة.

وإن السطو على أعز أعمال الناشر عليه، مما خطط لإنتاجه، وحشد له المفكرين والمبرمجين، وأنفق عليه الملايين، سوف يحبط الناشر الجاد، وينشئ في المجتمع جيلاً بديلاً من الناشرين يتقنون فنون التقليد والتكرار والاجترار، وإنتاج الغثاء، وتزيين الطلاء.

وإن ابتلاء أي مجتمع بلوثة القرصنة، سوف يدفع بمفكريه وأدمغته إلى الهجرة بحثاً عن متنفس لها في جو أكثر احتراماً لإبداعهم وحماية لهم، ولسوف يجدون على الشاطئ الآخر من ينتظرها، ويتسابق إليها، ويتودد لها، ويغريها.

وإن مبدأ المعاملة بالمثل، يقضي بإعطاءك من تسرق منه الحقَّ في سرقتك، ولا يفعل ذلك إلا من كان مفلساً ليس عنده ما يخاف عليه.

ولمن يستبيح حق المبدع الأجنبي أقول: إن المبدع الوطني أكثر تضرراً من القرصنة من المبدع الأجنبي، في مجتمع يألف القرصنة ويستسيغها.

ولسوف تحرم القرصنة الدخل القومي من موردٍ هو الأهم في الميزان التجاري للدول اليوم، في عصر اقتصاد المعرفة.

ولسوف تؤدي إلى زعزعة ثقة العالم بنا، ونحن في عصر العولمة، الذي يستحيل فيه على أحد العيش في جزر منعزلة.

ولسوف يكون المستهلك؛ قارئاً لكتاب أو مستخدماً لبرنامج، أول المتضررين من القرصنة، لأن السعر الأرخص الذي فرح به، فضلاً عن كونه على حساب المؤلف، فإنه على حساب الجودة، كذلك وحرصُ المقلد على استخدام الأردأ والأدنى من المواد، وعدم مبالاته بقواعد الحماية من (الفيروسات)، وعدم التزامه بتقديم الخدمات والإصدارات التالية المحسنة له يضربه.

****

وأتساءل:

هل أضحت القرصنة ضرورة من ضرورات التنمية الثقافية لدى بعض المتفلسفين؟! مثلما زعموا أن الفساد أصبح ضرورة من ضرورات التنمية الشاملة؟!

هل يُنْتِجُ الفسادُ إلا الفسادَ؟! وهل ينجم عن الغي الرشاد؟

إن مسألة الاحترام لحقوق المؤلف مسألة أخلاقية قبل أن تكون قانونية، ولن يستطيع أحد أن يفرض أفضل قوانين الحماية على مجتمع لا يحترمها ولا يؤمن بها.

- وإنها في الوقت ذاته مسألة حضارية، فلن تجد في مجتمع متحضر طفلاً يقبل بأن تمتد يده إلى منتَج مقلَّد، قبل أن يسارع إلى أقرب مخفر للشرطة يستنجد به لضبط هذه الجريمة، فسرقة الأفكار في نظره لا تختلف عن سرقة المتاع، إن لم تكن أشد منها خطراً.

ولن يتحول مجتمع من ثقافة استباحة الحرمات إلى ثقافة الالتزام بالحقوق وأداء الواجبات، بمجرد إصدار القوانين، والتلويح بالعقوبات الرادعة.

إن هذا التحول يحتاج إلى جهد جماعي أهلي وحكومي، تتضافر عليه مؤسسات تربوية وتعليمية وإعلامية ومهنية، يضع استراتيجية واضحة الأهداف والمعالم، محددة المراحل والوسائل، يسهر على تطبيقها مجلس قومي تنبثق عنه لجان فرعيه للتنفيذ وللمتابعة.

وهذا ما فعلته الصين، كما بدا ذلك واضحاً في كتابها (الأبيض) الذي أصدره مجلس الدولة الصيني في بكين يوم ٢٠٠٥/٥/٢١ بعنوان (تقدم جديد في حماية حقوق الملكية الفكرية في الصين) يقع في حوالي ٤٠ صفحة، وقد جاء في مقدمته: ((إن نظام حقوق الملكية الفكرية هو نظام قانوني أساسي؛ لدفع التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، والإبداع العلمي والتكنولوجي، والازدهار الثقافي للبشرية)).

هلا طلبنا العلم والعمل من الصين، التي لم تعد نائية عنا في عصر العولمة والاتصالات؟!

أتطلع إلى أن يضطلع اتحاد الناشرين العرب بهذه المهمة الطموحة، بعد أن يئست من الإجراءات الرسمية؛ الإدارية منها والقضائية، التي لم نحصد منها إلا تفاقم القرصنة ومزيداً من التخلف وضمور الإبداع.

وآمنت أن القرصنة مقصلة تجتز براعم الإبداع قبل تفتحها، لتقضي على كل أملٍ بالإصلاح أو التقدم، ولن تأتي بخير.